وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية العراق حالة دراسية للمدة(2004 ـ 2020)

أطروحة تقدَّم بها
علي إسماعيل عبد المجيد النصراوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس المسعودي

1443 هـ 2022 م

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُواْالْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

سورة آل عمران: الآية 18

اقرار المشرف

أشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة ب (أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - العراق حالة دراسية للمدة (2004- 2020) والتي تقدم بها الطالب (علي إسماعيل عبد المجيد) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد .

المشرف : أ.د. توفيق عباس المسعودي

2022 / ١ / ٣٠

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح الاطروحة للمناقشة)

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس القسم

2022 / ١ / ٣٠

اقرار الخبير اللغوي

اقر أن الاطروحة الموسومة ب(أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - العراق حالة دراسية للمدة(2004- 2020) قد اجريت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

م.م سليمان صباح محسن

كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة كربلاء

2022 / 2 / 11

اقـــــرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على ترشيح السيد المشرف والسيد رئيس القسم وكذالك التوصية العلمية للمقومين العلمي و اللغوي لأطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد / للطالب (علي إسماعيل عبد المجيد) لأطروحته الموسومة بـ (أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية العراق حالة دراسية للمدة 2004-2020) ارشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الادارة والاقتصاد

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة ب (أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - العراق حالة دراسية للمدة2004 – 2020) والمقدمة من الطالب (علي إسماعيل عبد المجيد النصراوي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جداً)

أ.د . صلاح مهدي عباس البيرماني	أ .م.د. كاظم سعد عبد الرضا	أ.م.د . عمار محمود حميد الربيعي
رئيساً	عضواً	عضواً
أ.م.د . احمد هادي سلمان	أ.م.د. ايمان عبد الكاظم الكريطي	أ .د . توفيق عباس عبد عون المسعودي
عضواً	عضواً	عضواً ومشرفاً

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد والّه الطيبين الطاهرين وبعد ...
إنَّ كان ثمة كلمة شكر أن تقال فهي الشكر لله تعالى على ما وفقني على إكمال متطلبات
اطروحتي هذه فقد استمددتُ منه سبحانه وتعالى العون فكان لي خير معين

لا يسعني وقد أنهيت إعداد أطروحتي، إلا أن أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور توفيق عباس المسعودي الذي تفضّل بالإشراف على هذه الأطروحة وأولاها اهتماماً وعناية فائقين ولجهوده القيّمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طيلة مدة إعداد الأطروحة ، جزاه ربٌّ العزة تبارك و تعالى عن صنيعه هذا خيراً، ووفقه لما يحبه ويرضاه.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس لجنة المناقَشة وأعضائها المحترمين لتفضّلهم قبول مناقشة الأطروحة وتحملهم عناء السفر.

وأتقدم بشكري وامتناني إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء لدعمه المتواصل لطلبة الدراسات العليا والسيد معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا ورئاسة قسم الاقتصاد متمثلة بالأستاذ الدكتور صفاء الموسوي

كما ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتيذتي في قسم الاقتصاد الذين كانوا لي خير عون في تقديم النصيحة والمشورة ، وأتقدم بالشكر والتقدير الى الخبيرين العلمي واللغوي ،ولا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى زملائي في الدراسة لمساندتهم ومساعدتهم لي. .

والشكر والتقدير موصولان إلى أخي وصديقي العزيز الدكتور فراس حسين علي الصفار لما أبداه من مساعدة طيلة مدّة الدراسة اللّهم احفظه وسدد خطاه ، وكذلك الشكر والتقدير إلى أخي العزيز الدكتور خضير عباس الوائلي إذ كان نعمَّ الاخ ونعم الصديق فجزاه الله عني خير الجزاء.

وكما أتقدم بالشكر والاعتذار إلى جميع من علُّمني ولو حرفٍ واحدٍ والذين لم تذكرهم هذه السطور وإلى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء.

سائلاً المولى العلي القدير التوفيق للجميع لما فيه خَيْرَفي الدنيا والآخرة

الباحث

الإهداء

إلى الروح التي كانت خيمة الدفء وشمس الحنان لي ...

إلى الروح التي كانت شمعة لتنير درب مستقبلي ...

إلى الروح التي كنت استمد من دعواتها قوتي وإصراري ...

إلى الروح التي تحملت من اجلي هموم الحياة ومشاكلها ...

إلى الروح التي سأبقى معترفاً بفضلها ما حييت ...

إلى الروح التي حملتني كرهاً ووضعتني كرهاً ... والتي كانت كل دنياي

أمي رحمها الله

إلى والدي اطال الله في عمره براً واحسانا

الباحث

المستخلص :

اهتمت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة ، سعر الصرف، الميزان التجاري، الاحتياطيات الدولية ،الفقر) في العراق للمدة (2004 - 2020) وقد تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) والذي يعتمد على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ويعطي هذا الانموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل .

و جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات : ما مدى انفتاح الاقتصاد العراقي تجارياً للخارج ؟ و ماهي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل ؟ وماهي نوع العلاقة ؟هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وهذه المتغيرات الاقتصادية في العراق؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات جاءت الدراسة بعدة افتراضات أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية(الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة ، سعر الصرف ، الميزان التجاري ،الاحتياطيات الدولية).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

ـ إنَّ درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي بلغت (66.5 %) في المتوسط وهي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي مما يدل على أنَّ العراق يسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية .

ـ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة ومؤشر الانفتاح التجاري (درجة الانكشاف الاقتصادي) ، باستثناء سعر الصرف الاسمي إذ لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينه وبين مؤشر الانفتاح التجاري .

ـ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة على المدى البعيد باستثناء سعر الصرف الاسمي ، كما أنّ هناك علاقات توازنية قصيرة الأجل من خلال استخدام أنموذج (ARDL) عن طريق معلمات المتغيرات المستقلة .

ـ وجود أثر موجب ومعنوي للناتج المحلي الاجمالي سواء كان مع النفط أو بدون النفط وكذلك للبطالة والميزان التجاري والاحتياطيات الدولية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة .

ـ وجود أثر سالب ومعنوي لسعر الصرف الموازي فقط في الأجل القصير، أمّا في الأجل الطويل فإنّ العلاقة ذو تأثير غير معنوي .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الشكر والامتنان	ب
الإهداء	ت
المستخلص	ث
المحتويات	ج – خ
فهرست الجداول	د – ر
فهرست الأشكال البيانية	ز
المقدمة	1 -3
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لسياسة الانفتاح التجاري وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي	**4 - 80**
تمهيد	**5**
المبحث الأول: الانفتاح التجاري المفهوم ـ الأسباب ـ الآثار ـ النظريات ـ المؤشرات	6 -31
اولاً: مفهوم الانـفـتاح التـجاري	6 – 9
ثانياً : اسباب تبنّي سياسة الانفتاح التجاري	9 – 10
ثالثاً: المقاربات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري	11 – 18
رابعاً :الآثار المترتبة على سياسة الانفتاح التجاري	18 – 21
خامساً: مؤشرات الانفتاح التجاري	22 – 27
سادساً : سياسات التجارة الخارجية	27 ــ 31
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي	32 – 53
اولاً : الناتج المحلي الاجمالي	32 -34
ثانياً : البطـالـة	34 – 36
ثالثا : سعـر الـصرف	36 -42
رابعاً : الفـقـر	43 ـ45
خامساً : الميزان التجاري	45 ــ 50
سادساً: الاحـتـياطـيات الـدولـية	50 ــ 53
المبحث الثالث: دور الانفتاح التجاري في تفعيل المتغيرات الاقتصادية الكلية	54 - 80
اولاً : الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي	54 – 60
ثانياً : الانفتاح التجاري والبطالة	60 – 62
ثالثاً: الانفتاح التجاري وسعر الصرف	62 – 67
رابعاً : الانفتاح التجاري والفـقـر	67 – 72
خامساً : الانفتاح التجاري والميزان التجاري	73 ــ 77
سادساً : الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية	78 ــ 80

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية	**160 – 81**
تمهيد	**82**
المبحث الأول: الانفتاح التجاري في العراق الواقع الحالي ومسار تطوره	113 –83
اولاً : واقع الاقتصاد العراقي وسماته الأساسية	89 – 84
ثانياً : واقع وتطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي	104 – 89
ثالثاً: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق	113 ــ 104
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وانعكاساتها في النشاط الاقتصادي	142 – 114
اولاً : ـ تحليل بنية الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي	120 – 114
ثانياً : تحليل ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي	124 – 121
ثالثاً : سعر الصرف في العراق	128 – 124
رابعاً: اسباب الفقر في العراق	133 –128
خامساً: تحليل الميزان التجاري العراقي	137 ــ 133
سادساً : الاحتياطيات الدولية في ظل إدارة سعر الصرف وتقلب أسعار النفط العالمية	142 ــ 137
المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ومتطلبات نجاحها	160 –143
أولاً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق	147 –143
ثانياً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على معدلات البطالة في العراق	149 –147
ثالثا : تحليل أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في العراق	152 – 149
رابعاً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على معدلات الفقر في العراق	154 ــ 152
خامساً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري العراقي	157 ــ 155
سادساً : أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطيات الدولية في العراق	160 ــ 157

الفصل الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق	**207 – 161**
تمهيد	**162**
المبحث الأول: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	172 –162
أولاً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	170 –162
ثانياً : ثانياً : توصيف متغيرات الدراسة باستعمال انموذج (ARDL)	172 –170
المبحث الثاني :- عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي	207 –173
أولاً : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	176–173
ثانياً : قياس أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي	185 –176
ثالثاً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على البطالة	189 –185
رابعاً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف	196– 190
خامساً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري	201 – 196
سادساً:ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطيات الدولية	205 – 201
الخلاصة	207 - 206
الاستنتاجات	210 –209
التوصيات	211
المصادر	221- 213
الملاحق القياسية	237 - 223

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الآثار الاقتصادية للعجز والفائض في الميزان التجاري	47
2	نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 - 2020)	86
3	مؤشرات الفساد المالي التي تخص العراق مقارنة بدول العالم للمدة (2004 - 2020)	88
4	قيمة الصادرات العراقية للمدة(2004 - 2020)	91
5	البنية السلعية لقيم الصادرات العراقية للمدة (2004 - 2020)	93
6	التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات بحسب المجموعات الاقليمية للمدة (2004 - 2020)	95
7	التوزيع الجغرافي النسبي لإجمالي قيم الصادرات حسب المجموعات الاقليمية للمدة (2004 -2020)	96
8	قيمة الاستيرادات العراقية ومعدل نموها للمدة (2004 - 2020)	99
9	البنية السلعية لقيم الاستيرادات في العراق (2004 - 2020)	100
10	التوزيع الجغرافي النسبي لأجمالي قيم الاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020)	101
11	التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات في العراق بحسب المجموعات الإقليمية للمدة(2004 - 2020)	103
12	التوزيع الجغرافي النسبي لإجمالي قيم الاستيرادات في العراق بحسب المجموعة الإقليمية للمدة (2004 - 2020)	104
13	مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2004- 2020)	105
14	قيمة الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004- 2020)	108
15	التركز السلعي للصادرات العراقية للمدة (2004 - 2020)	110
16	التركز الجغرافي للصادرات العراقية بحسب المجموعات الإقليمية المدة(2004 - 2020)	112
17	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه في العراق للمدة(2004 - 2020)	115
18	تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)	117
19	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)	118
20	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه في العراق للمدة(2004 - 2020)	120
21	معدل البطالة السنوي في العراق للمدة(2004 - 2020)	122

22	أسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2004 - 2020)	125
23	مؤشرات الفقر في العراق للسنوات(2007 ، 20012 ، 2014 ، 2018 ،2020)	130
24	قيمة الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري العراقي للمدة(2004 -2020)	135
25	مشتريات ومبيعات والاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2020)	138
26	القيمة السنوية والشهرية للاستيرادات ونسبة الاحتياطيات الدولية للاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020)	141
27	أثر مؤشرات الانفتاح التجاري على تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)	144
28	معدل البطالة الأولي ومعدل الانفتاح التجاري واعداد العاملين في القطاع الحكومي العراقي للمدة (2004 - 2020)	148
29	العلاقة بين سعر الصرف والانفتاح التجاري في العراق للمدة (2004 - 2020)	151
30	أثر مؤشرات الانفتاح التجاري على صافي الميزان التجاري في العراق للمدة(2004- 2020)	155
31	نسبة مبيعات الدولار إلى استيرادات القطاع الخاص في العراق للمدة(2004 - 2020)	159
32	اختبار استقرارية البيانات بواسطة اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)	174
33	اختبار استقرارية البيانات بواسطة اختبار فيلبس - بيرون	175
34	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة للناتج المحلي الاجمالي	176
35	اختبار (Bound Test) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي	177
36	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة القصيرة والاجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي وفق منهج (ARDL) في العراق	178
37	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي	178
38	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي	179
39	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	181
40	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	182
41	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وفق منهج (ARDL) في العراق	183
42	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	183
43	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	184
44	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة البطالة	186

45	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة البطالة	187
46	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة وفق منهج (ARDL) في العراق	187
47	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة البطالة	188
48	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة البطالة	188
49	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الموازي	190
50	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الموازي	191
51	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي وفق منهج (ARDL) في العراق	192
52	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي	192
53	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي	193
54	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الاسمي	195
55	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الاسمي	195
56	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي وفق منهج (ARDL) في العراق	196
57	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الميزان التجاري	197
58	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الميزان التجاري	198
59	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وفق منهج (ARDL) في العراق	199
60	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري	199
61	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري	200
62	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الاحتياطيات الدولية	202
63	اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الاحتياطيات الدولية	203
64	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية وفق منهج (ARDL) في العراق	203
65	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية	204
66	اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية	204

فهرست الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	منحنى J	39
2	أثر ارتفاع اسعار الفائدة على سعر الصرف	40
3	أثر التغير في الدخل الحقيقي على سعر الصرف	41
4	أثر التضخم على سعر الصرف التوازني	42
5	الصادرات والاستيرادات والمستوى التوازني للدخل	57
6	عرض العملة الاجنبية والطلب عليها في العراق	127
7	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي	180
8	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (of Squares CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي	180
9	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	184
10	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط	185
11	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع البطالة	189
12	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (of Squares CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع البطالة	189
13	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الصرف الموازي	193
14	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (of Squares CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الصرف الموازي	194
15	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الميزان التجاري	200
16	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (of Squares CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الميزان التجاري	201
17	اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الاحتياطيات الدولية	205
18	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة لانفتاح التجاري وعلاقته مع الاحتياطيات الدولية	205

المقدمة

إنَّ أي بلد مهما بلغ من التطور فإنّه لن يستطيع أنَّ يعيش بمعزل عن العالم الخارجي، فالانفتاح التجاري ضرورة ملحة كونه يفتح المجال للدول المتبادلة للإسهام في توفير السلع والخدمات عبر عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) التي تعد أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية. وبالرغم من الفوائد المترتبة عن الانفتاح التجاري لاسيما توسع حجم التجارة بين الدول المتبادلة و الحصول على مختلف السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية غير المتوفرة محليا ،إلا أنه ينطوي بالمقابل على بعض المخاطر، في حين أنَّ النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعد الانفتاح التجاري عاملاً هاماً لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة وبالتالي زيادة كمية وكفاءة الإنتاج، لذا ترى أدبيات التنمية الاقتصادية أنَّ الانفتاح التجاري يسهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج ،وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أنَّ يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج.

لذا يعد الانفتاح التجاري أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات ،وقد أكُدت الكثير من الدراسات على أنَّ التجارة الخارجية وخاصة الصادرات هي محرك اساسي للنمو الاقتصادي ، في حين اشارت اخرى إلى أنَّ التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالناتج المحلي الإجمالي، وبينت الأدبيات الاقتصادية أنَّ البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع ،وأنَّ الزيادة في الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد ،كما أنَّ الدول التي تنمو صادراتها بسرعة تميل أيضاً إلى نمو وارداتها بسرعة كذلك.

ويتمثل دور الانفتاح التجاري كمحرك للنمو الاقتصادي في أنَّ قطاع التجارة يتمتع بأهمية مميزة، لما يتمتع به من القدرة في عملية التنمية ،وأنَّ أهمية التجارة الخارجية تبرز دورها في خلق توازن بين العرض الإنتاجي غير المرن وبين الطلب الشديد المرونة ،حيث تخلق التجارة الخارجية الوظائف في المجتمع عن طريق إعادة تخصيص رأس المال والوظائف من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى دوره في استقرار اسعار صرف العملة المحلية وتحقيق فائض في الميزان التجاري ينعكس في تنامي الاحتياطيات الدولية من العملة الصعبة، ولكن هذا لن يأتي بشكل عفوي ولاإرادي، ما لم تقم الدول بإصلاحات جذرية على اقتصاداتها.

وبعد عام 2003 بدأ العراق بتطبيق سياسات برامج التحول نحو اقتصاد السوق من أجل إعادة الحياة للاقتصاد العراقي الذي عانى شعبه من حروب و حصار اقتصادي قاسٍ استمر لأ كثر من ثلاثة عقود من الزمن ، لذا كان لابد على العراق الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنَّ هذا الانفتاح كان بإرادة خارجية وبشكل سريع ولم يكن تدريجي، مما جعل العراق يعتمد على تصدير النفط فقط أي أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز، يستورد اغلب السلع والبضائع من الخارج، وبموجب سياسة الانفتاح تغير التوجه المالي للدولة من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي والاقتصاد الحر.

أهمية الدراسة :

أتسمت الدراسات الخاصة بسياسة الانفتاح التجاري بالتشتت ما بين مؤيد لهذه السياسة وما بين رافض لها ،ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في بيان أهم مؤشرات الانفتاح التجاري وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من خلال التحليل الوصفي والكمي.

مشكلة الدراسة :

إنّ الانفتاح التجاري في العراق لم يأتِ في سياق عمل منهجي ومنظم ضمن حزمة من الاجراءات الهادفة إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق ،وإنّما جاء بصورة متجزئة من دون أنّ تسبقه إجراءات أخرى من شأنها أنْ تحد من الآثار السلبية للانفتاح التجاري.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسس والأسباب التي دعت الدول إلى الأخذ بهذه السياسة ومدى ارتباطها بالنظرية الاقتصادية وكذلك تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للتعرف على مدى انفتاح الاقتصاد العراقي تجارياً للخارج ومن ثم قياس أثر ذلك الانفتاح على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تبني سياسة مدروسة للانفتاح التجاري يمكن أن تؤدي الى حصول أثر موجب على متغيرات الدراسة وبالتالي تعظيم المنافع التي تنجم عنها وتقليص تكاليفها .

منهجية الدراسة :

سوف يتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والتحليلي بعرض المفاهيم الأساسية لمؤشرات الانفتاح التجاري ، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لمعرفة أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

هيكلية الدراسة :

لغرض التحقق من فرضية الدراسة ولتغطية الموضوع تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول، يتناول الفصل الاول الإطار المفاهيمي والنظري لسياسة الانفتاح التجاري ، فيما يضم الفصل الثاني تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، أمّا الفصل الثالث فسوف يتناول قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة(2004 - 2020) .

ـ الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

المراجع العربية :

1 ـ (دراسة علاء وجيه مهدي 2012)

تناولت هذه الدراسة أثر الانفتاح التجاري في البيئة دراسة اقتصادية مقارنة لعينة من البلدان المتقدمة والنامية للمدة (1980 ـ 2009) وقد توصلت الى ان الانفتاح التجاري اعطى علاقة ايجابية تجاه انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في جميع البلدان ولكن مقدار تلك التأثيرات تختلف من بلد الى اخر وهذا يعود الى الظروف والسياسات البيئية والاقتصادية الخاصة بكل بلد .

2ـ دراسة (ياسين عبد الله وبلحاج فراجي 2017)

حاولت هذه الدراسة تقديم دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للمدة (2000 ـ 2015) ، وقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات والتي من اهمها وجود علاقة بين معدل الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر فقط في المدى الطويل اما في المدى القصير فلا توجد علاقة ما بين تطوير التجارة الخارجية ومعدل النمو .

3ـ دراسة (سعد صالح عيسى وعطية محمد اسماعيل 2018)

تضمنت هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003ـ 2016) باستخدام انموذج (ARDL) ،وقد توصلت الدراسة الى أن الانفتاح التجاري يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) في الأجل القصير ، في حين يظهر أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل أذ تصبح العلاقة طردية بينهما .

4ـ دراسة (سامر محمد وانمار غالب 2019)

حاولت هذه الدراسة بيان أثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود أثر حيوي للانفتاح التجاري في الحد من مشكلة الفقر في العراق .

5 ـ (دراسة عبد الوهاب ذنون 2020)

تناولت الدراسة قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا للمدة 1980 ـ 2019 ، وقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود علاقة ذو تأثير ايجابي ومعنوي لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا.

المراجع الاجنبية :

1 ـ دراسة (Panchanan Das 2012)

حاولت هذه الدراسة توضيح تأثير الانفتاح التجاري على الفقر وعدم المساواة في الهند وقد توصلت الى ان الانفتاح التجاري الذي شهدت الهند ادى الى ازدياد معدلات الفقر وعدم المساواة سواء كان ذلك في المناطق الريفية او المناطق الحضرية (على الرغم من وجود بعض التأثير الايجابي في المناطق الحضرية) .

2 - دراسة (2016 Malvika Mahesh)

تناولت هذه الدراسة أثر الانفتاح التجاري على توزيع الدخل في مجموعة من الدول وهي كل من(البرازيل، الاتحاد الروسي ، الهند ، الصين) وقد توصلت الى ان زيادة الانفتاح التجاري في هذه الدول ادى الى ازدياد سوء توزيع الدخل .

3 - دراسة (2016 Dritsakis and Stamation)

تضمنت هذه الدراسة العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في (13) دولة اوربية وقد توصلت الى مجموعة من النتائج من ابرزها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وكذلك هناك تأثير ايجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال المدى القصير وعلاقة سببية في اتجاه واحد من الانفتاح التجاري الى النمو الاقتصادي.

4- دراسة (2017 Yaya Keho)

حاولت هذه الدراسة بيان اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ساحل العاج للمدة (1965 - 2014) باستخدام اختبار السببية وقد توصلت الدراسة الى ان للانفتاح التجاري أثر ايجابي على النمو الاقتصادي سواء كان ذلك على المدى الطويل ام القصير وايضاً توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكاملية قوية بين الانفتاح التجاري وتكوين راس المال وتعزيز النمو الاقتصادي .

في حين تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وباستعمال بيانات سنوية للمدة (2004 - 2020)وقد تم تقدير وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، سعر الصرف ، البطالة ، الميزان التجاري ، الاحتياطيات الدولية، الفقر)وتوصلت الدراسة إلى إن الانفتاح التجاري في العراق كان له أثر على هذه المتغيرات الكلية خلال المدة المذكورة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لسياسة الانفتاح التجاري وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي

تمـهيد :

دفعت الضرورة الدول إلى تبني سياسات اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية، تستخدمها لتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني ، مستخدمة عدد من السياسات الاقتصادية والأسس التي تقوم عليها تلك السياسات وخاصة السياسة التجارية كونها تحتل مركزاً حيوياً .

وقد اكتسب مفهوم الانفتاح التجاري أهمية بالغة في العديد من الدراسات وزخرت الادبيات الاقتصادية بشأن سياسة الانفتاح التجاري ، كونه يعد عاملاً مهماً لتحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة، مما يؤدي لزيادة كمية الإنتاج وكفاءته، كما أنَّ الانفتاح التجاري يسهم في إمكان حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، لأن توسع السوق من خلال التجارة لا بد من أنَّ يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج ، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ، كما اظهر العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها ، ولغرض التعرف على مفهوم الانفتاح التجاري وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية سوف نحاول إلقاء الضوء على سياسة الانفتاح التجاري وبيان تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم واسباب ونظريات ومؤشرات الانفتاح التجاري ، أمّا المبحث الثاني فقد تناول مفهوم وأهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي ، في حين تناول المبحث الثالث دور الانفتاح التجاري في تفعيل دور المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الاول

الانفتاح التجاري المفهوم ـ الأسباب ـ الآثار ـ النظريات ـ المؤشرات

أولاً : مفهوم الانـفـتاح التـجاري

يعد لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد والذي ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حداثته إلاَّ أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب أنَّ هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به [1].

والانفتاح التجاري يعدعاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد أنَّ يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي سوف يكون له مردود ايجابي على النمو ورفاه البشر.

إنَّ تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ليس هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ومن أجل ذلك عمدت كثير من الدول إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية.

والانفتاح التجاري يقصد به تحرير قطاع التجارة الخارجية الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية و ميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية، وهذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي[2].

وهناك من يعرف الانفتاح التجاري بأنَّه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج سياسة الانفتاح التجاري شاملاً للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين[3] ، وايضاً تم تعريف الانفتاح التجاري بأنه عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية

1 ـ شروق علي الشهري ، نشوى مصطفى محمد ،أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض ، العدد / 3 ، السنة 2002 ، ص 6 .

2 - Sabastian Edwards, openness, productivity and growth : what do we really know, economic journal, 18, ,1998, p.383.

3 ـ ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص4.

وغير الجمركية بين الدول وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة واتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولية [1]، وكذلك عرف بأنه الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة المعاملات التجارية الخارجية مع الدول، من خلال زيادة تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وتسهيل كل الإجراءات لذلك كتخفيض الضرائب ورفع القيود الجمركية [2].

إلا أنَّ التعريف الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقد الدولي للانفتاح التجاري والذي عرّفه بإنه تحرير قطاع التجارة الخارجية الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية ، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية[3].

ويرى الباحث إنَّ سياسة الانفتاح التجاري تعني مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة او تخفيض كل العقبات أو القيود سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات .

تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية هذا الانفتاح

يفرق الاقتصاديون بين عدة أنواع من الانفتاح التجاري هي كالاتي :

1 ـ الانفتاح التجاري السطحي والانفتاح التجاري العميق [4] :

الانفتاح التجاري السطحي : يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، و هو أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

أمّا الانفتاح التجاري العميق فيقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل تقريب و توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، و يشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، و قد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير

1 ـ زعيتري صاره ، شويكات محمد ، الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 1980 - 2017 ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 3 ، العدد 2 ، 2019 ،ص 212.

2 ـ ملال شرف الدين ، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات : الجزائر ، تونس والمغرب خلال الفترة (2000 - 2013) مجلة تاريخ العلوم ، العدد 7 ، 2017 ، ص 164 .

3- عبدوس عبد العزيز، سياسه الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان ، الجزائر،2011 ، ص 45.

4 ـ أحمد فاروق غنيم ،حول تحرير التجارة الخارجية ، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن،2000 ، ص 12.

الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة، و لم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافياً لإقامة العلاقات التجارية الدولية، و خير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية، التي منيت بالفشل، كون هذا الانفتاح انفتاحاً سطحياً أُزيلت فيه كل التعاريف الجمركية ، و لكنه لم يرقَ إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد و نصوص موحدة و عوامل التكامل الناجحة و نفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكاملات إقليمية، خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة، فكثيراً ما تفشل هذه التكاملات بفعل التكامل السطحي و غياب التكامل العميق، فلطالما طالبت العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة، وخاصة في مجال العمل و البيئة وانتقال الأفراد والهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة والتي على رأسها الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الأوروبي ، وقد قوبلت هذه القوانين بالرفض التام و عدم القبول بسبب ضعف الكفاءات و القدرات الفنية و البشرية للدول النامية، و بسبب مخاوف الدول المتقدمة و مراعاة مصالحها.

و لكن هل يشترط نجاح التكاملات الإقليمية و العالمية بتوفير متطلبات الانفتاح أو التجهز العميق؟ ليس بالضرورة أنَّ يؤدي الانفتاح العميق إلى أحسن النتائج، فتوحيد و تقريب القوانين والإجراءات قد يضر بالتجارة الخارجية، ومثال ذلك القوانين والإجراءات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالسياسة الحمائية للزراعة الذي يعتبرها شرطاً للتبادل التجاري، مما يدل على أنَّ هذه القوانين تضر بمبدأ الانفتاح التجاري ، وقد تؤثر سلباً على الطرف الآخر من عملية الانفتاح التجاري ، كما لا يمكن فرض شروط و إجراءات صارمة ليس في مقدور الدول النامية أن تطبقها، كما هو الحال في الشروط البيئية والصحية التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية والا تحاد الأوربي فيما يخص الشروط البيئية و الصحية، فعلى هذه الدول أن تراعي قدرات الدول النامية و تراعي مصالحها و تتفهم الجهود الذي تبذلها في مراحل تنميتها[1].

2 ـ الانفتاح الارادي والانفتاح الاجباري [2]:

الانفتاح الإرادي : هو الانفتاح الذي تسعى إليه الدول بشكل إرادي بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها ، وأنَّ هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية .

أمَّا الانفتاح الاجباري فهو الانفتاح الذي عادةً ما يتم تحت ضغط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات ، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف .

1 ـ أحمد فاروق غنيم ، مصدر سابق ، ص 13 .
2 ـ ملال شرف الدين ، مصدر سابق ، ص 165 .

3 ـ الانفتاح التدريجي والانتقائي [1]:

الانفتاح التدريجي :هو الانفتاح الذي يتم بشكل مرحلي وفق منهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد ، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم أزالتها هي الأخرى تعد بمثابة انفتاح تجاري تدريجي .

الانفتاح الانتقائي: هذا النوع من الانفتاح يقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر مثل(المنتجات الزراعية) .

وتهدف البلدان من خلال سياسة الانفتاح التجاري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعيشي بخاصة في البلدان النامية فضلاً عن ضمان نصيبها من النمو في التجارة الدولية، وأيضاً الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي وزيادة التبادل الدولي عن طريق إزالة القيود الكمركية [2].

ثانياً : اسباب تبني سياسة الانفتاح التجاري

تواجه أغلب اقتصاديات العالم اليوم تحديات هائلة، فالكثير من سكان هذا العالم يعيشون في حالة فقر، إذ تشترك الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في هدف تقليص معدلات الفقر في مختلف أرجاء العالم، وتحقيق نمو اقتصادي أكبر ومستويات معيشة عالية، وذلك لن يتحقق إلّا بالسرعة في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري، فقد أثبتت التجارب الفعلية والنظرية الاقتصادية أنَّ الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المقيدة للتجارة يشكلان طريقة أثبتت نجاحها في الآتي[3] :

1 ـ خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي ، فالدول المنفتحة على حرية التجارة تملك عادة ثروة أكبر ومعدلات نمو أكبر وفرصاً أكثر للاستثمار، أمَّا الدول التي تتبع القيود التجارية فعلى العكس من ذلك، إذ أنّها قد تحمي مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، إلَّا أنَّ نتيجتها النهائية هي وضع البلد في حالة أسوأ من الحالة التي كان فيها من حيث الأرباح التي فاتهُ جنيها والنمو الابطأ، مما يعني شحة في الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الضاغطة.

1 ـ ملال شرف الدين ، مصدر سابق ، ص ص 165 - 166.

2 - Ann Harrison, Openness and Growth for Developing Countries, Journal of Development Economics, 48,(2), ,1996, p.420.

3 ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الاخر ، مجلة الباحث ، جامعة بشار ، الجزائر ، العدد الثامن ، 2010 ، ص 152 .

2 ـ من الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول هو ما يعود إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها أنّ أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات من التقدم فأنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن، وأنَّ وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، وبالتالي فانه مهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع أنَّ تعيش في عزلة عن الدول الأخرى.

3ـ ومن الاسباب الأخرى لتطبيق هذه السياسة هو الحصول على التكنولوجيا التي تسهم في الرخاء الاقتصادي لجميع الشعوب .

4ـ إنَّ الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي ومجمل كفاءة الاقتصاد، كذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المدخلات مثل المواد الاولية والمكونات المصنّعة والتي بدورها تخفض عندئذ كلفة الإنتاج الإجمالية.

5ـ أصبح النمو القائم على التصدير استراتيجية هامة في أواخر القرن العشرين استخدمت للحصول على الواردات اللازمة ولتعزيز النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى تخفيض نسب الفقر .

6ـ هناك من يرى بأن التجارة الدولية تحفز التقدم الاجتماعي اعتقاداً منهم بان الترابط الاقتصادي يخلق أواصر إيجابية بين الشعوب ويعزز انسجام المصالح بينها .

7ـ كذلك تزيد التجارة الخارجية من حجم السوق وتعزز وفرة الحجوم وتزيد المردود على الاستثمار في الاقتصاد ككل.

8 ـ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة إلى تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب .

9 ـ تتيح سياسة الانفتاح التجاري فرصة للدول للحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل انتاجها لديها بسبب عدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة أو لعدم توفر الامكانات المادية والبشرية .

10ـ واخيراً فان سياسة الانفتاح التجاري تعمل على زيادة مجال خيارات المستهلكين وتخفيض اسعار السلع المحلية وتقليل الاحتكار من قبل الشركات المحلية [1] .

و من هنا تبدو أهمية سياسة الانفتاح التجاري التي تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين ارتباطا وثيقا بالأسباب المؤدية إلى قيام بالتجارة الخارجية.

1- ربوبرت غلبين ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية : ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 225.

ثالثاً: المقاربات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري

تعد التجارة الخارجية من أقدم اهتمامات التطبيق الاقتصادي ، فهي من الأنشطة القديمة التي مارستها الدول في سبيل الحصول على الموارد والثروات التي لم تكن متوافرة لديها ، لكن بداية التفكير في مفاهيم التجارة الخارجية واثرها في الرفاه الاقتصادي للأمم يمكن أن نجده في :

1 ـ سياسة الانفتاح التجاري في المذهب التجاري

إذ سادت أفكارهم من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر فظهرت في تلك الفترة أفكار تؤمن بأنَّ التوسع في التجارة الخارجية هو الأساس في ثروة الأمم ، فقد كان اهتمام التجاريين منصبا على تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة وهو الطريق الوحيد لتنمية اقتصادها وأنَّ تحقيق هذا الفائض يتم عن طريق تكديس المعادن النفيسة (الذهب والفضة) داخل الدولة ، ولما كانت التجارة الخارجية هي المصدر الوحيد للحصول على المعادن النفيسة فقد اهتم أصحاب هذا المذهب بالمعاملات الاقتصادية الدولية مؤيدين بذلك ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا الفائض في الميزان التجاري من خلال العمل على زيادة الصادرات مقارنة بالاستيرادات لتعود على البلد على صورة معدن نفيس[1].

2 ـ سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي:

أ ـ سياسة الانفتاح التجاري ونظرية الميزة المطلقة

يعد آدم سميث أول من زرع بذور النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية في كتابه المعروف ثروة الأمم (1776) داعيا فيه إلى حرية التجارة وتمكين كل دولة من التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أنَّ تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلعة بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة [2].

كان آدم سميث في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية والتي تؤكد ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيف القيود الجمركية ، وقد برهن سميث في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية مؤكدا أنَّ التبادل مفيد لكل بلد، فكل بلد يوجد فيه أفضلية مطلقة وقد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة.

---

1 ـ كريم مهدي الحسناوي ،"المدخل إلى الاقتصاد الدولي "،جامعة بغداد ،مطبعة التعليم العالي ، 1987 ، ص45.

2- موردخاي كرياني، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، تعريب : محمد ابراهيم و علي مسعود ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 2010 ص 59 .

فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بوظيفتين هامتين فهي أولاً تخلق مجالاً لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء أخر ذي نفع أكبر و ثانياً تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[1].

ب ـ سياسة الانفتاح التجاري ونظرية الميزة النسبية

في بداية القرن التاسع عشر حدث تطور كبير على صعيد التحليل الكلاسيكي عندما قدم دافيد ريكاردو عرضه لنظرية الميزة النسبية في تفسير قيام التجارة الخارجية ، إذ يعد دافيد ريكاردو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي من خلال إسهاماته القيمة في تفسير أكثر دقة لقيام التبادل التجاري، عن توافر ميزة نسبية للاقتصاد المحلي في إحدى السلع ،وهنا فقط يمكن للاقتصاد المحلي أنْ يحقق مكاسب من المشاركة في التجارة الخارجية حتى لو كان ذو تكاليف حقيقية اكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع الدول الأخرى ، فالاختلاف بين الدولتين في القيمة النسبية وليس في القيمة المطلقة هو الذي يدعو للتبادل وهذه النتيجة التي توصل إليها ريكاردو تعد أساساً في أدوات تحليل نظرية التجارة الخارجية إذ أنَّ في مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج السلعة التي تؤمن له أفضلية أكبر، والتي تعتبر تكلفة إنتاجها أقل نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأخرى ، وعلى الرغم من أنَّ ما قدمه ريكاردو من أدوات تحليلية في مجال تفسير قيام التجارة الخارجية وفاقاً للمزايا النسبية على درجة كبيرة من الأهمية في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي بوجه عام، إلا أنَّ ذلك لا يعني درجة كبيرة من دقة التحليل ،على الأقل لان الفروض التي اعتمدها ريكاردو كانت ممعنة في بساطتها ولا تمس الواقع ، كما انـــه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد معدل التبادل الدولي[2].

ج ـ سياسة الانفتاح التجاري ونظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية إذ تعد نظرية القيم الدولية نتيجة ضرورية لنظرية التكاليف النسبية ، فهي تحدد معنى المكسب الذي يحققه كل طرف من أطراف المبادلة والعوامل التي تؤثر في تحديد هذا المكسب ، كما اكد "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة على عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل ، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أنَّ التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أنَّ معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى ، ويرى ميل أنَّ المكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية يعتمد على نسبة التبادل الدولي، أي نسبة الكمية من السلع المصدرة إلى الكمية التي تدفع مقابلها من السلع

1 ـ كريم مهدي الحسناوي ، مصدر سابق ، ص 53 .
1 ـ دافيد ريكاردو ، ، مبادئ الاقتصاد السياسي، تعريب : يحيى العريضي وحسام الدين خضور ،دار الفرقد للطباعة والنشر ، دمشق ، 2015 ، ص 123.

المستوردة وتتحدد هذه النسبة عند المستوى الذي تتعادل عنده الكمية التي تعرضها كل دولة من سلعتها مع الكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة ،أي عند النقطة التي يتحقق عندها التوازن بين العرض والطلب لكل من السلعتين المتبادلتين [1].

وبهذا سوف يعتمد موقع معدل التبادل على عاملين أساسيين هما :

1- شدة الطلب المحلي على ناتج المجتمعات الأخرى ومرونة هذا الطلب.

2- الكفاءة الإنتاجية للعمل وأثر هذه الكفاءة في خلق التفاوت في الأجور.

وعلى العموم تعد آراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية والتي كان له الفضل في دعم النظرية الكلاسيكية.

3 ـ سياسة الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي

ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، هذه النظرية تمثل تقدماً حقيقياً على النظرية التقليدية، ورغم انها تخفي الجوهر الأساس لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها في تقبل المنطق الأساس لرواد النظرية التقليدية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي والقائم على مبدأ النفقات النسبية ، إلاَّ أنه في الوقت ذاته تم تحريرها من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية وهي اعتبار العمل أساساً لقيمة السلعة.

أ . سياسة الانفتاح التجاري ونظرية هيكشر- أولين:

جاءت مساهمة هيكشر ومن بعدها مساهمة أولين لتمثلا أولى المحاولات الرئيسة لتفسير الاختلاف في الميزة النسبية في بداية الثلاثينات والتي عرفت باسم "نظرية نسب عناصر الإنتاج" ، وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها هو أنَّ العمل ليس المحدد الوحيد للقيمة ،أي العنصر الإنتاجي الوحيد ، ولكي تنتج سلعة ما تحتاج إلى تظافر أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج وعلى وجه التحديد العمل ورأس المال والموارد الطبيعية معا وحصول تفاوت نسب عناصر الإنتاج في إنتاج السّلع [2].

وفقا لهذه النظرية فان الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وما يستتبعها من اختلافات في أسعارها النسبية ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات في الأسعار النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة بين الدول ، فبالإضافة إلى هذا فمن الضروري إن تختلف نسبة مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة ، وأنَّ الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى ، هذا الاختلاف من شأنه أنَّ يؤدي إلى

1- سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الكتاب الاول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،2005 ، ص 141.

2-Tomas A Pugel ," International Economics" , Fourteenth Edition , McGraw-Hill Book Company , New York ,2009, P63.

اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة ، وعليه يمكن القول حتى لو تساوى بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فيهما فمن الممكن أنَّ توجد إمكانية قيام التبادل بينهما [1].

وهذا يعني أنَّ الإنتاج الأنسب لكل دولة يتحدد وفقا للتوزيع الجغرافي لعوامل الإنتاج ، وقد تنبأ أولين بالأثر الذي ستتركه التجارة الخارجية في أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها في الأصل سببا لقيام التجارة بين الدول ، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تستعمل بكثافة العنصر الوفير فيها سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب زيادة الطلب عليها ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة سعر العنصر الإنتاجي الوفير بسبب زيادة الطلب عليه المشتق من زيادة الطلب على السلع التي تستعمله بكثافة، ومن جهة أخرى فان تخفيض التجارة للسعر النسبي للسلع المستوردة سيؤدي إلى انخفاض سعر العنصر الإنتاجي النادر نسبيا في هذه الدولة [2]. وبذلك يرى أولين أنَّ حرية التبادل الدولي تعد عاملاً معوضاً عن الفرض الكلاسيكي القائل بعدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال بين الدول المختلفة وهو الشرط الأساس لحدوث التساوي بين أسعار عوامل الإنتاج، فوفرة الأرض تعني انخفاض الإيجارات نسبياً ،ووفرة رأس المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا ، ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور وهكذا، كما أشار أولين إلى أنَّ مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن ، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما غير ثابت بسبب تغير العوامل المحددة له (النمو السكاني والهجرة السكانية) ، كما أنَّ تركيبة القوى العاملة تعتمد على السياسة التعليمية والتدريب والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أنَّ تتغير عبر الزمن ،وكذلك فان رأس المال في أي دولة يعتمد على الابتكارات التي تتغير مع الزمن ، وهذا يعني أنَّ مركز الدولة في التجارة الخارجية لا يمكن أنَّ يكون ثابت عبر الزمن [3]. إنَّ مستوى التحليل الذي قدمه كل من هيكشر واولين لم يكن على مستوى واف من التحليل العلمي للتجارة الدولية ولكنها تمثل على الأقل مجموعة من أدوات التحليل والأفكار المنطقية المفيدة في بيان أسباب قيام التجارة وأنماطها تحت ظروف محددة ومختلفة ، فقد استطاعت نظرية هيكشر- أولين أنَّ تفسر قيام التجارة بين الدول الصناعية والدول النامية والحصول على منافع للطرفين نظراً لتباين هذه الدول في وفرة عناصر الإنتاج ، ولكن نجد عدم إمكانية تعميم هذه النظرية على حالة التجارة بين كثير من الدول المتشابهة من حيث وفرة عناصر الإنتاج كالتجارة بين الدول الصناعية المتقدمة [4].

---

1 - جيمس جيربر ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة : هيثم عيسى واخرون ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق ، 2013 ، ص 72 .

2- موسى سعيد مطر واخرون ،التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2001 ، ص41 .

3 - رشاد العصار واخرون ،"التجارة الخارجية"، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000 ، ص31.

4- R obertc . Feenstra , Alan M .taylor , International economics , second edition , worth publishers, New York, 2012 ,p 88.

ب ـ سياسة الانفتاح التجاري و لغز ليونتيف:

إنَّ سر لغز ليونتيف يكمن حول البحث الذي أجراه على الصناعات المطبّقة في الاقتصاد الأمريكي ، حيث قام بتحليل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية (صادرات ، واردات) من خلال ما تحتويه السّلع محل التبادل من كثافة رأسماليّة و كثافة عماليّة ، ففي بداية الأمر كان يعتقد من الوهلة الأولى بأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة باعتبارها بلداً غنياً من حيث الوفرة الرأسماليّة ستصدّر السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة وتستورد بطبيعة الحال السّلع ذات الكثافة العماليّة ، وأسفرت نتائج البحث إلى أنّ أغلب الصّادرات الأمريكيّة هي من السّلع ذات الكثافة العماليّة المرتفعة و أغلب وارداتها تمثّلت في السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة العاليّة ، ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة ، ذلك أنّ العامل الأمريكي يتميّز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر فكفاءته تكافئ ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر والذي ادخل في الحسبان منهج الحماية التجارية والمتمثل بوجود عقبات كمركية وغير كمركية لحماية الصناعات الأمريكية كثيفة العمل ، وأما الاستيرادات من السلع كثيفة رأس المال فلا تخضع لتلك القيود مما أدى إلى زيادة الواردات من السلع كثيفة رأس المال أيضا الولايات المتحدة تستورد كميات كبيرة من الموارد الطبيعية مثل البترول فان هذا يساعد في تفسير السبب وراء واردات الولايات المتحدة كثيفة رأس المال [1].

4 ـ سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الحديث :

أ . سياسة الانفتاح التجاري على أساس الفجوات التكنولوجية

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في قيام التجارة الخارجية ، ويوجد في الفكر الحديث نموذجان يعملان على توضيح قيام التجارة الخارجية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما:

1 ـ نموذج الفجوة التكنولوجية

تم تقديم هذا النموذج من قبل الاقتصادي بوزنر في عام 1961 ، كبديل لنظرية هيكشر- أولين عندما تنبه إلى إن بإمكان التجديد والابتكار خلق ميزة نسبية لدولة ما طالما استطاعت الاحتفاظ بالتكنولوجيا الجديدة لها ويركز في تحليله إلى أنَّ الدولة تعقد صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنماط جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق ذات جودة أفضل أو منتجات بتكاليف إنتاجية أقل مما يؤدي إلى اكتساب لمزايا نسبية مستقلة

1 - Paul R. Krugman ,Maurice obstfeld ,International Economics Theory and policy , seventh edition , Pearson international edition, New York ,2006 ,p 72.

عن غيرها من الدول، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق [1] :

ـ تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة ثم اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول وبالتالي تصدير هذه السلعة.

ـ إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية ، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها، لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع ، وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي، فالدول صاحبة الاختراع تمثل المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أنَّ تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة.

2 ـ نظرية دورة حياة المنتج

استعمل فيرنون هذه الفكرة في عام 1966 لتطوير أسلوب دورة الإنتاج ، فرأى أنَّ المنتجات الجديدة تستمر بدورة حياة من حيث الإنتاج على ثلاث مراحل هي : المنتجات الجديدة ، المنتجات الناضجة، المنتجات التقليدية (القديمة)، ففي المرحلة الأولى تكون دولة المنشأ محتكرة إنتاج وتصدير المنتج الجديد مما يحقق لها أرباحاً غير اعتيادية ، مما يغري المنتجين في دول آخرى متطورة إلى نقل التكنولوجيا من دولة المنشأ لإنتاج السلعة محلياً ، ثم انخفاض صادرات دولة المنشأ بقدر إنتاج الدولة الناقلة للتكنولوجيا وهذه المدة تمثل المرحلة الثانية من عمر المنتج، وبسبب تحقيق المنتجين الأجانب وفورات الحجم مع توسع إنتاجهم للسوق المحلية والخارجية يصبح لهم ميزة نسبية في المنتج مما يحول دولة المنشأ إلى مستورد صاف للمنتج وهذه تمثل المرحلة الثالثة [2].

لكن هذا لا يعني أنَّ كل المنتجات تمر بهذه المراحل لان دولة المنشأ تستطيع أنَّ تحتكر أنتاج هذا المنتج عن طريق قيامها بفتح فروع لها في دول العالم بدلا من السماح لهم بإنتاجه محليا، بالإضافة إلى القيود الأخرى التي تمنع انتقال صناعة هذا المنتج إلى بقية الدول ،مثل تمتع دولة المنشأ بميزة انخفاض التكاليف بسبب وفورات الحجم الكبير لديها، أو بسبب حاجة المشروع إلى رأس مال كبير جداً بحيث يصعب على الدول الأخرى إقامة مثل هكذا مشروع، وكذلك قدرة دولة المنشأ على إدخال تحسينات وتعديلات مستمرة على السلعة بحيث تبقى دائما تتمتع بميزة تنافسية [3]، وافترض فيرنون أنَّ التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر من أمريكا ،وذلك لتمتعها بدخل

1 ـ محمود يونس،" مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ، ص79.

2 - Steven Husted ,Michael Melvin , " International Economics" , Eighth Edition ,Pearson international edition, New York ,2010 ,p 133.

3 ـ موسى سعيد مطر واخرون، مصدر سابق ،ص50 .

فردي عالٍ جداً وبسوق كبير مما يوفر الحوافز اللازمة للمبتكرين والمخترعين، وكذلك تتمتع أمريكا بوفرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة والقدرات العلمية المتفوقة، وبتسهيلات كبيرة لأغراض البحث العلمي ، ولهذا فان أمريكا تقوم باستمرار بتطوير منتجات جديدة لأبدال ما تخسره في المنتجات المتقادمة للمنافسين الأجانب.

إنَّ تنبؤات فرنون لا تتناقض مع جوهر نظرية الميزة النسبية، فعلى الرغم من تمتع أمريكا بالمقومات الأساسية مما يعطيها ميزة نسبية في الابتكار والاختراع، إلاأنَّ هذه الميزة مؤقتة ومتناقصة مع الزمن ، أي إنها تنطبق فقط في الأجل القصير ، بعد انتقال الميزة النسبية إلى باقي الدول[1].أما في ظل سهولة انتقال التكنولوجيا وراس المال عبر الحدود فان ذلك قد يجعل من الصعب على أمريكا الاحتفاظ بميزة نسبية دائمة في المنتجات الجديدة ، ومن ثم فان الاحتفاظ بالسبق العلمي والتكنولوجي يصبح أكثر أهمية في هذه الحالة لأمريكا[2].

ب ـ الطلب التراكمي او تشابه الطلب(نظرية ليندر)

وفي عام 1962 قام الاقتصادي السويدي ستافان ليندر بتقديم نظرية جديدة تمثل تحديا جديا للنظرية الكلاسيكية ولنظرية هيكشر- أولين وهي نظرية تشابه الطلب وذلك لاختلافها في تفسير قيام التجارة بين الدول ، وتقوم هذه النظرية على افتراض أنَّ الدول المتشابهة من حيث متوسط دخل الفرد أي هي متشابهة الطلب، وبالتالي يمكن قيام تجارة خارجية مع بعضهما، نظراً لكون أسعار هذه السلع سوف تناسب المستهلكين في هذه الدول لتساوي قدرتهم الشرائية .وتستند هذه النظرية على أساس أنَّ الدول تقوم بتصدير السلع التي تملك أسواقاً كبيرة ،لان كبر حجم الأسواق يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج بسبب اقتصاديات الحجم الكبيـــر وهذا النوع من التجارة سيتركز على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب ، إذ يؤدي كل من التفضيل ووفورات الحجم دوراً أساسياً، أمَا التجارة بالسلع الأساسية والأولية فان قيامها يرجع إلى اختلاف عوامل الإنتاج ، ويتوقع أنَّ تكون تدفقات السلع بين الدول اكبر حجما كلما زادت درجة الاختلاف فـــي الذوق والوفرة ،لان ذلك يؤدي إلى اختلاف اكبر في التكاليف والأسعار، إضافة إلى اختلاف صادرات الدول عن مستورداتها ،لان نسبة مزج عوامل الإنتاج مختلفة في سلع التصدير مقارنة بسلع الاستيراد ، وهو في هذا يتفق مع التفسير الذي جاءت به نظرية هيكشر –أولين [3].

إنَّ النتائج التي توصل إليها ليندر في تفسير قيام التجارة بين الدول تعتبر خطوة متقدمة في هذا الاتجاه ،إلا إنها لا تمثل نظرية متكاملة لعدم تفسيرها سبب تركز إنتاج سلعة معينة في البداية في دولة بعينها دون سواها بل ترك تحديد البداية في إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة[4].

---

1 - زينب حسين عوض الله ،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1995 ،ص58 .

2 - رشاد العصار واخرون، مصدر سابق، ص39 .

3 - دبيلو تشارلز ، ريتشارد سبرينكل ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ،2015 ، ص 123.

4 - رشاد العصار واخرون ، مصدر سابق ، ص45 .

وهكذا تطورت نظرية التجارة الخارجية عبر التاريخ معبرة في كل مرحلة من مراحلها عن نزوع الرأسمالية العالمية إلى تفوق مصالحها بالوقت الذي ترتبط معها اقتصاديات الدول النامية ويعزز من آليات تبعيتها ونمو تخلفها .

رابعاً :الآثار المترتبة على سياسة الانفتاح التجاري

منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي كان هناك ترويجاً متنامياً لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحاً وهذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحجة أن الانفتاح التجاري في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية و يسهم في الاندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية و بين هذه الأخيرة نفسها فضلاً عن تحقيق مكاسب من التخصص و اقتصاديات الإنتاج الموسع.

إذ يعتقد أنَّ البلاد المنفتحة تجارياً على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأنَّ وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو و التوسع الصناعي، كما أنَّ الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل حتى ولو أدى هذا إلى وأدّ الصناعة المحلية و زيادة الطاقات العاطلة و معدلات البطالة، كما يهاجم البنك الدولي سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات و يرى أنه من الأفضل لتلك البلدان أنَّ تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير[1].

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو الانفتاح التجاري مرتبطة بتبني برامج التكييف الهيكلي وفي العديد من الحالات كان لسياسة الانفتاح التجاري دوراً مهماً ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق و البنك الدوليين فعلى سبيل المثال، قلصّت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية وأزالت الحماية عن الصناعات المحلية و قامت بترشيد هيكل التعريفات ومن جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية على السواء ويمكن تقسيم الآثار المترتبة على سياسة الانفتاح التجاري إلى نوعين هما :

1- البنك الدولي، التقرير السنوي ، 1987 ، ص 115 .

1 ـ الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري

يوجد العديد من الإيجابيات للانفتاح التجاري والتي تستفيد منها اقتصاديات الدول، وأهمها الاستفادة من تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال احداث تغيرات عديدة والتي من اهمها[1]:

أ- تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ب- زيادة معدلات التبادل التجاري نتيجة لإزالة القيود الكمركية بين الدول .

ت- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ث- تحسين المستوى المعاشي وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية.

ج- زيادة فرص العمل والتوظيف وتقليل معدلات البطالة والفقر على المدى المتوسط والطويل.

ح- يفسح المجال أمام القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية للمنافسة في السوق العالمي .

خ- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية ومنها الاختلال في الميزان التجاري.

د- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية

2 ـ الآثار السلبية للانفتاح التجاري

إنَّ التغيرات التي لحقت بالنظام التجاري الدولي في السنوات الأخيرة وبالتحديد بعد انتهاء جولة الأوروغواي و إنشاء منظمة التجارة العالمية كأداة لتنظيم و تسيير و مراقبة حركة التجارة الدولية و العمل على تحريرها أكثر فأكثر، فإن الدول النامية عموما ستواجه تحديات كبيرة قد تؤدي إلى مكاسب إذا تم التغلب عليها و قد تؤدي إلى خسائر إذا عجزت هذه الدول عن مواجهتها ، و يمكن تلخيص بعض أهم هذه الآثار على النحو التالي:

أ ـ الانفتاح التجاري وازدياد معدلات الفقر في العالم

يعد تسريع النمو الاقتصادي الوسيلة الرئيسة للتخلص من ظاهرة الفقر في أي مجتمع، وحيث أنَّ التجارة الدولية الحرة تعمل على إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، فهي بالتالي يفترض أنَّ تساعد في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي الحد من ظاهرة الفقر، لكن المشكلة في أن هذا التحليل صحيح في المدى

1 ـ سامر محمد فخري ، انمار غالب ، دراسة اثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 38 ،العدد 124 ، 2019 ، ص 69.

المتوسط أو الطويل أمّا في المدى القصير فالأمر مختلف، فهناك آثار توزيعية لسياسة الانفتاح التجاري لا بد من الانتباه لها وهي أنها تؤثر على الأغنياء والفقراء بالوقت نفسه، إلا أنه وبسبب كون الأغنياء يمتلكون من الثروة والموارد ما يمكنهم من تحمل فترات إعادة توزيع الدخل الناتج عن سياسة الانفتاح التجاري، بينما لا يمتلك الفقراء رأس المال البشري والمادي الكافي، فهم أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فالوزن أو التأثير السياسي للفقراء محدود وصوتهم غير مسموع مما يؤثر على مصالحهم أثناء تطبيق الإصلاحات مما يزيد في معاناتهم [1]، والسؤال المطروح هنا هو كيف تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقر ؟

إنَّ سياسة الانفتاح التجاري تؤثر على الفقراء من خلال عدة قنوات أهمها [2]:

أ- تغيير أسعار السلع المتاجر بها، حيث ينتج عن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة التي يستهلكها الفقراء زيادة في الدخل الحقيقي لهم، كما يمكن أنَّ ترتفع أسعار السلع المصدرة من قبل الفقراء ويمكن أنَّ تزداد فرص منتجاتهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية.

ب ـ تغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ، العمالة الماهرة وغير الماهرة مع رأس المال المستخدم في إنتاج السلع المتاجر بها مما يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل المتاحة لهم.

ت ـ تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب الجمركية على المستوردات مما يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على برامج دعم وتأهيل الفقراء.

ث ـ تغير حوافز الاستثمار والإبداع والتأثير على النمو الاقتصادي بما فيها التأثير على تكوين رأس المال البشري وهو العنصر الأساس في زيادة النمو ومحاربة الفقر.

ح ـ تؤدي التجارة الدولية الحرة خاصة إذا ما رافقها تحرير حركة عناصر الإنتاج (رأس المال) إلى جعل الاقتصاد المحلي للدول الصغيرة أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي مما ينقل آثار هذه الصدمات إلى الفقراء بشكل أسرع.

ب ـ الانفتاح التجاري وتزايد عدم المساواة في الدخول في الدول النامية

من بين النتائج السلبية أيضا لسياسة الانفتاح التجاري هي زيادة التباين في الدخول بين الدول، أي تستفيد منها المجموعات الغنية أكثر بكثير من المتوسطة و الفقيرة، ومن المفروض نظريا أنَّ تساهم عملية الانفتاح التجاري في زيادة النمو و تحسين أوضاع الفقراء وتخفيف الديون عنهم، وهذا ما لم ينجح به عملياً في كافة أنحاء العالم ، حيث زاد التفاوت في الدخول منذ مطلع الثمانينات، بيد أنه كان ضئيلا في بعض الدول الأوروبية على غرار

1- ربوبرت غلبين ، مصدر سابق ، ص 227 .
2 ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الاخر، مصدر سابق ، ص 155.

بعض الدول المتقدمة، فتزايدت حدة عدم المساواة في الأجور، مع زيادة البطالة، خاصة في فئة الشباب والعمال الأقل مهارة ،واسهمت هذه الزيادة في نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية [1].

ومن جهة أخرى فان الزيادة في الانفتاح تكون في مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، حيث أنَّ الانفتاح التجاري يؤدي إلى تقليل عدم المساواة في البلدان الغنية التي تعتمد على وفرة العمالة الماهرة ورأس المال المادي، في حين أنه تزيد عدم المساواة في البلدان الغنية التي تعتمد على العمالة الغير الماهرة.

ج ـ الانفتاح التجاري و التنمية غير العادلة

يأتي البعد الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية غير العادلة كواحد من أخطر الأبعاد الذي ترثه الدول النامية من جراء هذا الانفتاح ، و مبعث الخطورة في هذا البعد هو أنَّ تستخدم هذه السياسة كستار مخفي وراءه كافة التدخلات الخارجية و باسم التنمية الاقتصادية أو الإصلاح الاقتصادي أو غير ذلك من مسميات براقة تمتص احتمالات المقاومة من جانب أبناء الدول النامية . إنَّ الأسلوب الجديد الذي يتغنى به دعاة الانفتاح التجاري جاء في ثوب الدعوة للقضاء على الفجوة بين مستويات المعيشة في البلاد المتقدمة ومستوياتها في البلاد المتخلفة أو النامية ، و على الرغم من ذلك فان هناك من يقول أنَّ تحديد أهداف الدول النامية للقضاء على هذه الفجوة من المغالطات الكبيرة التي تنشدها عملية الانفتاح التجاري ، إذ يفترضون أنَّ للتنمية الاقتصادية طريق واحد للحاق بالدول المتقدمة يتطلب الوقت الكثير في حين أنَّ كثير من الدراسات والبحوث أثبتت أنه من الممكن أنَّ يكون للتنمية طرق مختلفة في الدول النامية عن تلك التي سلكتها الدول المتقدمة [2].

كما قد يترتب أيضاً على تطبيق الانفتاح التجاري وإحلال الواردات أثر سلبي على التنمية والنمو، وذلك لأن زيادة الواردات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي، وعلى ذلك فأن الانفتاح التجاري سبب من أسباب المديونية الخارجية.

اضافة إلى ذلك فأن سياسة الانفتاح التجاري تعمل على تغيير في النمط الاستهلاكي للفرد، وتفشي ثقافة استهلاك السلع الكمالية وايضاَ تؤدي إلى هجرة العمالة الماهرة والكفاءات العلمية إلى خارج البلاد والعزوف عن الإنتاج الحقيقي، نتيجة لعدم القدرة على المنافسة الدولية وإلى زيادة نسبة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مثل المضاربة والتهرب الضريبي.

1- موراي غبس ، السياسة التجارية ، الامم المتحدة (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ، 2007 ، ص 28.
2 ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الاخر، مصدر سابق ، ص 154.

خامساً: مؤشرات الانفتاح التجاري

لقد ظهرت في الادبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري ، وهذه المؤشرات هي عبارة عن مجموعة من السياسات التجارية المتبناة والتي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما ، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدولة اقتصادياً بصفة خاصة على بعضها البعض .

وهنا سوف يتم عرض بعض المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري :

1 ـ مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي : تبرز اهمية هذا المؤشر في انه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيرادات والصادرات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج وفقاً للمعادلة الآتية :ـ

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج} = \frac{\text{الصادرات + الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان الاقتصاد اكثر تأثراً وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم ،ويعد قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي ، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو في الناتج المحلي وظروف التجارة الخارجية واتجاهاتها، وقد اعتبر نسبة (40%) للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12%-20 %)فان اقتصاد الدولة يعد مغلقاً [1] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ ارتفاع مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في بلد ما لا يكفي للاستنتاج بأنّ البلد المعني هو بالضرورة في حالة تبعية للخارج .

2ـ مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تستمد كثير من الدول نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من السلع، حيث أنَّ ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى (25 %) فأكثر تعد مؤشراً للانفتاح التجاري، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية [2]:ـ

---

1 ـ خليل حماد ، زكية مشعل ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة ابحاث اليرموك ، جامعة اليرموك ، المجلد (2) ، العدد (2) ، 1986 ص 168 .

2 ـ محمد حسن عودة ، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق (1997 ـ 2012) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر ، المجلد الاول ، العدد (37) 2016 ، ص 57 .

الصادرات

مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي = ـــــــــــــــــــــــــ × 100%

الناتج المحلي الاجمالي

تعكس نسبة الصادرات التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور هذه النسبة الدور الهام والكبير الذي تلعبه الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد والارتفاع ، وما ينتج عن ذلك من فوائد كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد الوطني .

وكلما خصصت الدولة جزءاً كبيراً من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلاً على اعتماد الدولة على الخارج أو على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية اندماجاً كبيراً [1].

3 . مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات ، وتمثل نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يعكس درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وقد اعتبر اقتصاد الدولة منفتحاً للخارج إذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن (20%) من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن حساب هذا المؤشر بحسب المعادلة الآتية [2]:-

الاستيرادات

مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي = ـــــــــــــــــــــــــ × 100 %

الناتج المحلي الاجمالي

إنَّ ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة ، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها ، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية ، والسبب في ذلك يعود الى مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تسهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي ،يضاف إلى ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة الاستيرادات [3].

1- ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص43 .

2 - المصدر نفسه ، ص 44 .

3 – عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2002 ، ص 27.

4 ـ مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جداً وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسة ويمكن حساب هذا المؤشر بحسب المعادلة الآتية [1]:ـ

$$\text{مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الدين الخارجي القائم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

إنّ ارتفاع مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي يدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي لأية دولة على التمويل الخارجي في تنفيذ مشاريعه التنموية ، وفي علاج بعض المشاكل الاقتصادية ، وتعد الدولة مدينة وفقاً لمؤشرات البنك الدولي إذا بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي اكثر من (30%) [2] ، وعلى الرغم من التحذيرات الكثيرة لخطورة تعاظم المديونية الخارجية ،إلا أنَّ بعض الدول ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على المديونية الخارجية ،الأمر الذي يعطي الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات الدولية المالية إلى التدخل في شؤونها الداخلية وتهديد الاستقلال الاقتصادي للدول[3].

وعلى الرغم من أهمية مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أنَّ هذا المؤشر لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها الخارجية على المدى البعيد ، لان ذلك يعتمد على طول المدة الممنوحة للقرض ، وشروط سداد هذا القرض ، ومقدار سعر الفائدة .

كما أنَّ اعتماد هذا المؤشر ينطوي على إمكانية ترجمة هذا الناتج إلى سلع يمكن تصديرها للخارج ومن ثم الحصول على عملات أجنبية بينما نجد الصورة مختلفة كل الاختلاف في معظم اقتصاديات الدول النامية إذ لا تشكل الصادرات سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي ،الأمر الذي يجعل هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة حجم هذا العبء بصورة حقيقية ،لذلك فقد يقود استخدام هذا المؤشر إلى نتائج غير معبرة عن الصورة الحقيقية للمديونية الخارجية وطاقة الاقتصاد على تحمل عبئها [4].

5 ـ مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية

يقيس هذا المؤشر مدى تركز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع ، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدداً قليلاً من السلع التي هي في الغالب مواد أولية ، وتصدر في معظمها إلى الدول المتقدمة ، وبالتالي فأن زيادة التركز السلعي يعد من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول

1 ـ عبد الله جميل النصيرات ، مصدر سابق ، ص 29.

2 ـ سمير ابو مدللة ومازن العجلة ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000 ـ 2011) ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الاول ، يناير 2013 ، ص 283.

3- رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1987 ، ص147.

4 ـ عبد الله جميل النصيرات ، مصدر سابق ، ص ص 30 -31.

المتقدمة ، هذا ويمكن اعتبار مؤشر التركز السلعي من مقاييس التبعية وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من (60 %) في بلد ما فان اقتصاد ذلك البلد يصبح في وضع لا يسمح له بالمقاومة ضد اي اجراءات تقوم بها البلدان المستوردة خاصة إذا كانت السلعة من النوع الذي يغلب عليه طابع التقلبات الحادة في اسعارها (النفط مثلاً) مما ينعكس سلبا على تلك الدولة في حصولها على الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية ،ولقياس مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية يستخدم معامل جيني- هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي [1] :

$$\text{مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية} = \left(\frac{\text{صادرات البلد من سلعة خلال فترة زمنية معينة}}{\text{مجموع الصادرات خلال نفس الفترة}}\right)^2 \times 100$$

ويعد التركز السلعي وخاصة في مجال الصادرات من أهم سمات التجارة الخارجية للدول النامية وأنَّ هذا التركز في الدول المذكورة يفوق ما هو موجود في الدول المتقدمة نتيجة لما تتميز به هذه الدول من تنوع في الإنتاج مما ينعكس على تنوع صادراتها إلى الخارج ، إضافة إلى ما تتميز به الدول المتقدمة من مستوى مرتفع من التصنيع مما يعني وجود تشكيلة كبيرة من المنتجات التي يمكن القيام بتصديرها ، ومن العوامل التي تؤثر على درجة التركز السلعي للصادرات أنَّ الحجم الاقتصادي للدولة يلعب دوراً مؤثراً في ذلك فكلما كانت الدولة اكثر اتساعاً كلما كان إنتاجها اكثر تنوعاً بسبب تنوع الموارد الطبيعية والبشرية ، وفي المقابل فأن الدولة صغيرة الحجم غالباً ما يتوفر لديها توليفة من تلك الموارد أقل تنوعاً مما هو موجود في الدول كبيرة الحجم ، وأنّ ارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات يعد خاصية بارزة من خصائص الدول النامية التي تقتصر صادراتها على المنتجات الأولية بصفة أساسية ، لذلك غالباً ما تعاني هذه الدول من حدة المؤشر المذكور، ويمكن القول أنَّ درجة هذا المؤشر تتناسب عكسياً مع زيادة عدد السلع والمنتجات التي تصدرها الدولة ، فكلما تنوعت الصادرات انخفضت قيمة المؤشر والعكس صحيح .

6 - مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركز صادرات البلد إلى عدد محدود من شركائها التجاريين وبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً بقدر ما تكون الدولة أكثر قابلية للتأثر بالقرارات الخارجية وتكون عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في البلدان المستوردة ،فكما هو معلوم أنَّ الدول النامية هي من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية إلى الدول المتقدمة ، ولهذا فان التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في البلدان المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات البلدان النامية ، ويعد هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك البلدان

1 - خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 59.

المصدرة للبلدان المستوردة ، حيث من المفروض أنَّ لا تزيد نسبة هذا المؤشر عن (60 %) و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.

يقاس مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني -هيرشمان ويمكن التعبير عنه على النحو التالي [1] :

$$\text{مؤشر التركز الجغرافي للصادرات} = \left(\frac{\text{صادرات البلد لأكثر دولتين}}{\text{المجموع الكلي للصادرات}}\right)^2 \times 100$$

7 ـ مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري ، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات...الخ ، وتعد مسألة التعاريف الجمركية أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري .

لقد وجدت عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية ، إلا أنَّ أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى العديد من الصعوبات ، أهمها [2] :

ـ من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل .

ـ عدم تسوية سعر الصرف

ـ فوارق المرونة السعرية و السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

8 ـ قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج

يعد من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم انه استطاع أنَّ يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسالة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياساً دقيقاً، وقد استطاع هذا المؤشر أنَّ يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح

1 ـ خالد محمد السواعي ، مصدر سابق ، ص 61.

2 ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسه الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر، مصدر سابق ، ص 76 .

التجاري ، هذا المؤشر يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعتين البلدان ، المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية [1] :

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أنَّ تفوق(40 %) من قيمة المنتج.

- معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أنَّ تفوق(20 %).

- معيار النظام السياسي، إذ لا يجب أنَّ يكون نظام اشتراكي.

- معيار تدخل الدولة، إذ لا يجب أنَّ تحتكر الدولة قطاع التصدير.

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجارياً من خلال هذه المعايير، إذ أنَّ الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.

سادساً : سياسات التجارة الخارجية

من المعروف أنَّ المصالح الاقتصادية الدولية في عالمنا الواقعي تختلف وتتضارب فيما بينها ، لذلك تلجأ كل دولة إلى اساليب معينة في رسم سياستها الاقتصادية إذ يتم رسمها وفقاً لخطط اقتصادية مُعدة مسبقا ثم تبدأ بتنفيذها بمراحل زمنية محددة بقصد الوصول إلى الاهداف المخطط لها، ويطلق على الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في رسم سياستها التجارية الخارجية بالسياسة التجارية وتعرف بأنها (مجموعة من الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها في نطاق علاقاتها الخارجية وذلك بقصد تحقيق أهداف قومية معينة، وإنَّ هذه الاهداف تختلف باختلاف درجة النمو الاقتصادي، ففي الدولة المتقدمة يكون الهدف تحقيق التشغيل الكامل أمّا في الدول النامية فيتم استخدام السياسة التجارية لخدمة التنمية الاقتصادية)[2] .

وتتضمن السياسة التجارية اتجاهين رئيسين، الاتجاه الاول يتمثل بالحرية التجارية إذ يدعو إلى تحريرها من كافة القيود والانفتاح على العالم الخارجي ،أما الاتجاه الأخر فيطالب بتقييد التجارة الخارجية ، وهدف الدول من وراء هذه السياسات هو تحقيق المزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية و تحقيق التشغيل الكامل و استقرار الأسعار .

1 - سياسة حرية التجارة الخارجية

إنّ سياسة حرية التجارة تعني اعطاء نوع من الحرية أو ازالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من بلد إلى آخر ويتضمن هذا المفهوم عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وترك

1- عبدوس عبد العزيز ، سياسه الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، مصدر سابق، ص 79

2- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010 ، ص 70.

الحرية لعوامل الإنتاج لتوزع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية، وسياسات حرية التجارة هي عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، والتي ترى أنَّ أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة ، والمنافسة تتضمن بذاتها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية بدورها تحقق الحد الأدنى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد والجودة المرتفعة للسلعة، والإنتاجية المرتفعة بالنسبة للمشروعات والصناعة، أما العدالة الاجتماعية فهي تتحقق بتوافر الثمن العادل المنخفض والتنافس واتساع نطاق الاختيار وتوافر البدائل للمستهلك وتحقق التجارة العادلة بين المشروعات والبقاء للأصلح والأكفاء [1].

الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية

يرى مؤيدو سياسة تحرير المبادلات التجارية الدولية، للتجارة الخارجية بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، على أنها من مظاهر التعاون والتكامل بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون إلى رفع كل الحواجز و القيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، ويقدمون لذلك حجج من أهمها :

أ- منافع التخصص و تقسيم العمل

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع و متعدد ومتنوع ومن الممكن في هذه الحالة أنَّ يكون تقسيم العمل على نطاق دولي وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم ، أنَّ تحرير التجارة من كل القيود يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد و المهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة [2].

ب- منافع المنافسة

إنَّ مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معاً، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية فيستفيدوا من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم وتتاح لهم فرصة الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة [3].

1- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية ، ط 1، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع ، صر، 2009 ، ص 126.

2- عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعيةٌ الجديدة ، مصر ، 2004 ، ص 243.

3- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب محمود حسن ومحمود حامد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،2009 ، ص 591 .

ج ـ الحرية تشجع التقدم الفني

حيث تتنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة و تنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج وهذا مهم جداً لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أنَّ تختار ظروف الإنتاج الملائمة والتقنيات الحديثة والفعالة مما يشجع التقدم الفني ويحسن وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية و التكنولوجية وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، كما تستطيع كل دولة أنَّ تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى [1].

د ـ الحرية تحد من قيام الاحتكارات

فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات وفرض المحتكر للسعر وكذلك فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك، أنَّ عزل السوق الوطني على السوق العالمي يؤدي إلى قيام مشروعات وصناعات غير كفؤه لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني [2].

ادوات سياسة حرية التجارة الخارجية

كون اغلب دول العالم تتجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري في مجال السلع والخدمات ، نجد أنَّ معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شانها أنَّ توقف حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر اساساً في [3]:

1 ـ التكامل الاقتصادي : يأخذ التكامل الاقتصادي اشكال عدة منها :

ـ منطقة التجارة الحرة : وهو اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الاعضاء .

1- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر ، 2000 ، ص 234.
2- المصدر نفسه ، ص 235.
3 ـ عبدالله ياسين ، بلحاج فراجي ، دور الانفتاح التجاري في تحقيق التنمية و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ، المجلة المغاربية للاقتصاد والتيسير ، العدد 3 ، السنة 2016 ، ص 73.

ـ الاتحادات الجمركية : يقصد بها معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الاطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في اقليم جمركي واحد وتعمل الدول الاعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقيات التجارية .

ـ الاتحادات الاقتصادية : هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الاشخاص ورؤوس الأموال وانشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية.

ـ السوق المشتركة: وتتضمن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وإقامة جدار جمركي موحد اتجاه البلدان غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على حركة عناصر الانتاج العمل ورأس المال كالسوق الاوربية المشتركة .

2 ـ تحديد التعامل في الصرف الاجنبي : اي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائياً في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الاجنبي .

2 ـ سياسة الحماية التجارية

وهي تشمل تدخل الدولة في سير التبادل التجاري مع الخارج وهناك طرق عدة تتدخل بموجبها الدولة ، منها فرض الرسوم الجمركية وتقديم الاعانات ونظام الحصص والرقابة على الصرف و يتم ذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة الاقتصادية للبلاد وما تستوجبه صيانة مصالح الشعب و أيضا تعرف بسياسة تقييد التجارة الدولية ، كما تعرف هده السياسة أيضا على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية ، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية [1].

مبررات حماية التجارة الخارجية

أـ حجة حماية الصناعات الناشئة :تعتبر من أهم الحجج التي لها رواجاً لدى الرأي العام في الدول النامية وملخصها بأنه يجب على الدولة أنْ تقوم بحماية الصناعات الناشئة حتى تستطيع الصمود بوجه منافسة الصناعات الأجنبية البالغة والتي تتميز بالتجربة الطويلة والتنظيم والايدي العاملة المدربة وتتمتع بمزايا الإنتاج الكبير بما يمكنها من الإنتاج بنفقة اقل من النفقة التي تنتج بها الصناعات في البلدان التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة[2].

1ـ كامل البكري, الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل), الدار الجامعية الجديدة ، مصر, 2000 , ص85 .
2ـ عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة ،مصر، 2005 ، ص300.

ب ـ حجة حماية الصناعة الشائخة : وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية في هذه الحالة من أجل المحافظة على الصناعات القديمة حتى تستطيع إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة أو استدراك تأخرها التكنولوجي وتعود تنافسية مرة أخرى، هذا النوع من الحماية يكون أيضا مؤقت ومحدود في الزمن[1].

ج ـ تحسين شروط التبادل التجاري: تستفيد الدولة من فرض الضرائب الجمركية على استيراداتها لان الطرف الأجنبي المصدر لهذه السلع هو الذي تقع عليه عبء الضريبة مما يجبره على تخفيض اثمان صادراتها إلى الدولة وبهذا تحصل على استيراداتها بأسعار أقل من قبل فرض الضريبة مؤدياً إلى تحسين معدلات التبادل التجاري[2].

د ـ الحماية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات: تستخدم رسوم جمركية عالية على الاستيرادات من السلع الكمالية والتخفيف أو إلغاء الرسوم الجمركية على الاستيرادات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الاستيرادات مما يؤدي إلى قلة الطلب على العملة الأجنبية.

هـ تنوع الإنتاج بهدف تحقيق الاستقرار: يتم استخدام الرسوم الجمركية ونظام الحصص لتمكين الدولة من تنويع انتاجها وتصبح أقل اعتماداً على السوق العالمية بما يمكن من فصل الاقتصاد القومي عن الحروب والكساد في الخارج وعن التقلبات العشوائية في العرض والطلب المحلي على سلعة واحدة معينة مما يترتب معه درجة أكبر من الاستقرار المحلي[3] .

1- دبيلو تشارلز ، ريتشارد سبرينكل ، مصدر سابق ، ص 184.
2 ـ عادل احمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص303.
3 ـ السيد محمد احمد السريتي، مصدر سابق ، ص 162.

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي

لاشك أنّ المتغيرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الاقتصاد بصفة عامة احدثت تطورات وتصورات حديثة لعدة مفاهيم ،باعتبارها مؤشرات يأخذها بلد ما من أجل فهم واقعه الاقتصادي بالنسبة للبلدان الأخرى، وايضاً العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية تولد معلومات اساسية لتعزيز الانفتاح التجاري بناءً على الانشطة الداخلية وارتباطها ببقية العالم ،وسوف نتناول في هذا المبحث بعض من هذه المتغيرات .

اولاً : الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد القومي وأكثرها شمولاً ،حيث يعبر معدل نموه عن مستوى النمو الاقتصادي المتحقق خلال مدة زمنية معينة ،وهو ما يشير إلى أهمية دراسته كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة في ظل التغيرات العديدة ،والهدف من دراسته ودراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه هو إمكانية تحديد المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد المحلي، وبالتالي التعرف على القطاعات الرائدة في نسبة مساهمتها للنشاط الاقتصادي مما يساهم في معرفة أساس النمو المتحقق ومدى اعتماده على قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

1 ـ المفهوم

يعد الناتج المحلي الإجمالي GDP أهم مؤشر لتوضيح التطور الاقتصادي في البلد والمعبر عنه بصورة أرقام إحصائية تتيح لصانعي السياسة إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع ،أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً لقياس الحجم الاقتصادي الكلي ، إذ يمثل الناتج المحلي الإجمالي ((القيمة النهائية للسلع والخدمات كافة المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة))[1]، أو هو ((مجموع القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فتره معينة ، وعاده ما تكون سنه)) [2].

نجد من التعريفين السابقين أنّ الناتج المحلى الإجمالي لا يتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة، ولكن يتضمن قيمة السلع والخدمات المنتجة النهائية، وهى تلك السلع الموجهة إلى المستهلك الاخير أو النهائي، كذلك نجد هناك سلع وخدمات لا تدخل ضمن قائمة الناتج المحلي الإجمالي لأنها لا تباع ولا تشترى في الاسواق ومع ذلك فإنها

1- Andrew B . Abel and other, Macroeconomics, sixth edition, Pearson international edition , United States of America 2008 , P 27.

2 -N .Gregory Mankiw ,Macroeconomics, Eighth edition ,Worth publishers , United States of America ,2012 ,p 21.

تشكل جزءاً مهماً من انتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية مثل : الامن والقضاء والدفاع لذلك قدر الاقتصاديون تقييم هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب ، ولا يعد هذا التقييم مثالياً ولكنه افضل حل علمي قدم في هذا المجال كذلك حسابات الناتج لا تأخذ في الاعتبار الظروف البيئية مثل تلوث الاحوال الصحية من جراء فضلات المصانع ، كذلك لا تأخذ حسابات الناتج المحلي بين زمن الرخاء واوقات النكبات والكوارث[1].

وعند اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس نسبة التطور الاقتصادي لابد من الأخذ بنظر الاعتبار التفرقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، إذ يكون الناتج المحلي الإجمالي الاسمي محسوب على أساس السعر الجاري ، في حين يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمسمى بالناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت محسوباً على أساس استبعاد اثر التضخم.

إنَّ مستوى النمو في القطاعات المختلفة ينعكس في مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي حصص المجاميع القطاعية من جهة أخرى، وأنَّ أي تغيير في نسب مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغيير مباشر في أهميته.

2 ـ أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد والتي منها [2]:

أ ـ متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ب ـ تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم او النمو.

ت ـ يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية) ، وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكُن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

1 - Steven Mark Cohn , Reintroducing Macroeconomics ,M.E. Sharpe .Inc ,United States of America ,2007 ,p 77.

2 ـ بسام الحجار ، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار المناهل اللبناني ، بيروت ، 2010 ، ص ص 48 ـ 49 .

ث ـ تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

ج ـ يعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان، وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث أنَّ متوسط نصيب الفرد من الناتج = الناتج القومي الاجمالي / عدد السكان .

ح ـ إنَّ أي سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وأنَّ تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري ، أوفي ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات ال (GDP) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

خ ـ يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.

د ـ يلخص ما تحصل عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

ذ ـ يعد مؤشراً اقتصادياً هاماً يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع خطط للسياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

ر ـ يمُكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسة والمستهدفة عند احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق .

ز ـ تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

ثانياً : البطالة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، ولهذا تعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها.

1 ـ المفهوم

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن احدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل اصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ، ولعل أسوأ وأبرز سمات الازمة الاقتصادية العالمية التي توجد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة ، والبطالة تعد مؤشراً رئيساً للأداء الاقتصادي ،

فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ودائمة يفقد موارده المنتجة بحيث يكون مستوى الناتج دون المستوى التوازني ،والابقاء على بطالة متدنية هي واحدة من الاهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية [1].

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على إنَّها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد، فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتماداً كلياً على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية ولهذا تعد البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب.

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى [2].

2 ـ تأثيرات البطالة في الاقتصاد القومي

أ ـ الآثار الاقتصادية للبطالة

للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة حيث تؤدي إلى ما يأتي [3]:

- اهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.
- زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين.
- خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي مما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- شلّ الحياة في بعض القطّاعات الانتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الاضرابات والمظاهرات.

1 ـ محمد طاقة ، حسين عجلان ، اقتصاديات العمل ، أثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 140

2 - Joseph G Nellis , David Parker , principles of macroeconomic, pearson education , England , 2004 , p 294

3 ـ احمد محمد عبد العظيم ، البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام ، الطبعة الاولى ، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، 2008 ، ص51.

- دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل .

ب ـ الآثار الاجتماعية للبطالة

تعد البطالة من الامراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية وأنَّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص السيكولوجية منها[1]:

- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبهم بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- يستشري الاحساس بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرانهم الذين يزاولون اعمالًا وانشطة انتاجية.
- شعورهم بالملل وأنَّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- تولد عند الفرد شعوراً بالنقص بالإضافة إلى أنها تورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع له فتنشأ لديه العدوانية والإحباط .

ثالثا : سعر الصرف

إنّ لسعر الصرف تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، عن طريق انتقال تأثيره إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية خاصة للدول النامية السائرة في طريق النمو والتي تتميز بمحدودية موارد التمويل الذاتي .

1- Steven Mark Cohn , op .cit., p p 93-95.

1 ـ مفهوم سعر الصرف

تشكل مسألة أسعار الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعد جزءاً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، ويؤكد هذهِ الأهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور والنمو في العلاقات التجارية والمالية الدولية، إضافة إلى ذلك يعد سعر الصرف أداة أساسية للسياسة الاقتصادية بل يمكن اعتباره رمزاً معبراً عن القوة الاقتصادية والسياسية للدولة .

ويعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية [1]، كما يعرف بأنه سعر عملة بلد معين أزاء عملة بلد أخر [2]. وهناك من يعرفه بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق[3] .

وايضاً تم تعريفه هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والذي تتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية [4].

2 ـ أهمية سعر الصرف

وتكمن أهمية سعر الصرف من خلال الوظائف العديدة التي يقوم بها والتي تتمثل [5] :

أ ـ الوظيفة القياسية

حيث يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى ويعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية .

ب ـ الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، كما يعمل على الاستغناء عن فروع صناعية والاستعاضة عنها بالاستيرادات والتي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، كما يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

---

1 -Andrew B . Abel , Ben S. Bernanke, Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson education, New York, 2005,P469.

2 -Miched parkim , Macroeconomics, Sixth Edition , Pearson education , New York ,2003, p443 .

3 - N .Gregory Mankiw ,0p.cit ,p 150.

4 - Andrew B . Abel and others , op,cit , p 477.

5 ـ أمين رشيد كنونه ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1987، ص ص204 - 205 .

ج ـ الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية من خلال عملية التبادل التجاري بين البلدان ،حيث يتم ذلك عن طريق الأسعار .

د ـ توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

3 ـ العوامل المحددة لسعر الصرف

أ ـ عجز الموازنة الحكومية

يتأثر سعر الصرف الأجنبي بالعجز الذي يحصل بالموازنة العامة، فإذا أرادت الحكومة إتباع سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق الحكومي ، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول والطلب الكلي ومن ثم ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية ، وفي حالة سعر الصرف الثابت مع فرض توفر احتياطيات من العملة الأجنبية لدى الدولة فأنها تستطيع الوفاء بالطلب المتزايد والمحافظة على قيمة عملتها من التدهور، وذلك من خلال السحب من هذه الاحتياطيات ، ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب بأن الدولة لا تستطيع الاستمرار بهذا الاجراء بسبب محدودية احتياطياتها وبالتالي فأن الإنفاق المتزايد والناجم عن العجز في الموازنة العامة سيؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ بالانخفاض وكذلك الحال عند اللجوء إلى الاقتراض وخاصة من الخارج ، حيث يصبح انخفاض قيمة العملة امراً لابد منه إذا ما استمر العجز بالتزايد والذي يقود إلى آثار تضخمية تؤثر على قيمة العملة نحو الانخفاض [1].

أما في حالة إتباع سعر الصرف المرن ، فأن أثر عجز الموازنة سيرافقه آثار تضخمية محلية وانخفاض الطلب على العملة المحلية بسبب انخفاض قيمتها ، ومن ثم انخفاض سعر الصرف ، ولا يتوقف هذا الأثر على المستوى الداخلي بل يتعدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بدلاً من التحسن كأثر أول لانخفاض سعر الصرف ،إذ يمارس الانخفاض في سعر الصرف دوراً بارزاً في رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة ، مما يقلل من الطلب

1 - Andrew B . Abel and others, op .cit ,p 499.

على الاستيرادات ويزداد معه الطلب الأجنبي على الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية ويعرف هذا التدهور بمنحنى (J) والشكل (1) يوضح ذلك الاثر .

شكل (1) منحنى J

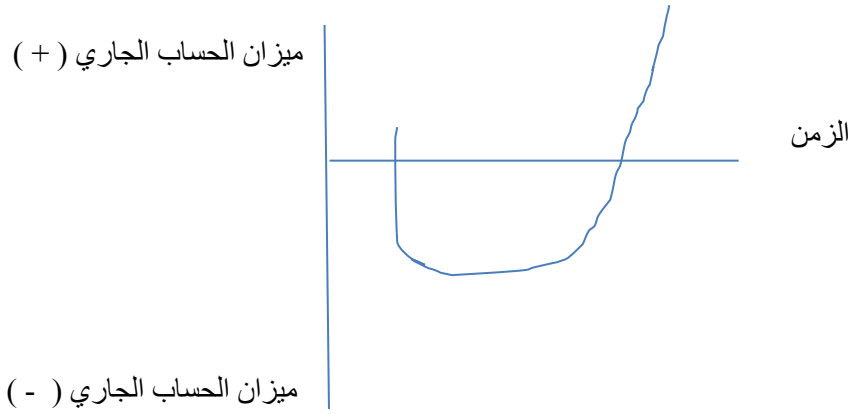

المصدر : - جيمس جيربر ، الاقتصاد الدولي ، ترجمة : هيثم عيسى واخرون ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق ، 2013 ، ص 293.

نلحظ من خلال الشكل السابق أنَّ انخفاض سعر الصرف يتسبب مبدئيا في تفاقم عجز الميزان التجاري ، لكن مع مرور الوقت تقود عمليات ابدال السلع المحلية بالسلع الاجنبية إلى حدوث تحسن في هذا الميزان .

ب ـ أسعار الفائدة

تؤثر أسعار الفائدة السائدة في السوق المالية والنقدية تأثيراً ملحوظاً على سعر الصرف ، من خلال عمليات رأس المال في ميزان المدفوعات ، فعند ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يؤدي ذلك إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ، ويزداد الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع سعر صرفها ، وتكون الآلية معاكسة عندما تنخفض أسعار الفائدة المحلية حيث تتحرك رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج مما يقود إلى انخفاض قيمة العملة ، اي أنَّ سعر الصرف لا يتأثر فقط بأسعار الفائدة المحلية وإنما بأسعار الفائدة الخارجية وارتفاع الأخيرة سيقود حتماً إلى انتقال رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج مما يعني زيادة عرض العملة المحلية أي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر الصرف، لذا نجد أنَّ أسعار الفائدة سواء كانت محلية أم خارجية ستؤدي إلى تغير سعر الصرف من حيث رفعه أو خفضه [1]. و الشكل (2) يوضح ذلك الأثر .

1- جمال مساعدية ، شريف غياط ، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية ، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد (10) ، العدد(2) ، الجزائر ، 2019 ، ص 22 .

شكل (2)

أثر ارتفاع اسعار الفائدة على سعر الصرف

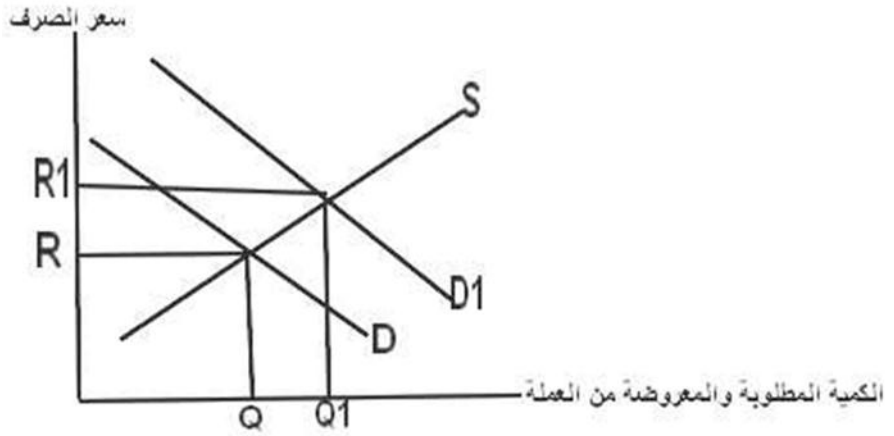

المصدر: موردخاي كرياتي، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب: محمد ابراهيم وعلي مسعود ، دار المريخ للنشر الرياض، 2010، ص260

نلحظ من خلال الشكل اعلاه أنَّ ارتفاع اسعار الفائدة سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب من المستوى D إلى D_1 وبالتالي فان الكمية المطلوبة تزداد من Q إلى Q_1 للاستفادة من اسعار الفائدة المرتفعة مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار الصرف من المستوى R إلى R_1.

ت ـ الدخل الحقيقي

إنَّ تزايد الدخل الحقيقي في الاقتصاد على مستوى الافراد وعلى مستوى الاقتصاد القومي يزيد من قدرة الافراد على الانفاق بشكل اكبر على الواردات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب على العملات الاجنبية لسداد قيمة تلك الواردات، وينتج عن ذلك أنَّ القيمة التبادلية للعملة (القوة الشرائية للعملة المحلية) تنخفض نسبة إلى العملات الاجنبية أي أنَّ سعر الصرف يرتفع[1] .والشكل(3) يوضح ذلك الاثر:

1 -Andrew B . Abel , Ben S. Bernanke ,op. cit ,p 482.

شكل (3)

أثر التغير في الدخل الحقيقي على سعر الصرف التوازني

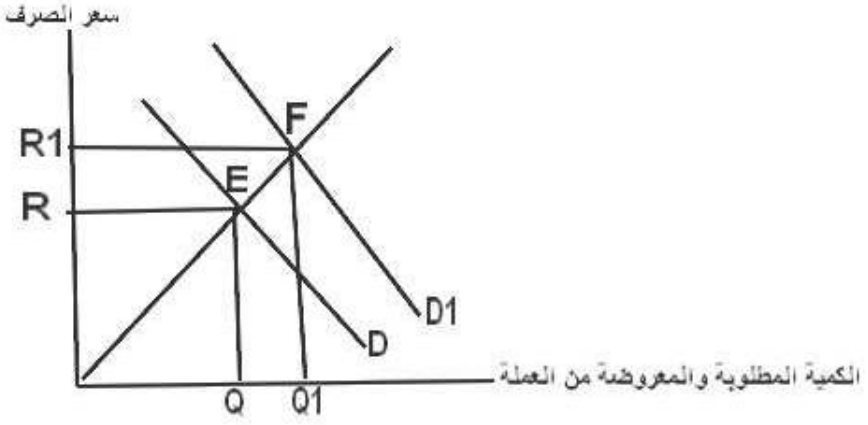

المصدر: ديبلو تشارلز، ريتشارد سبرينكل، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون،بيروت، 2015،ص386

من الشكل اعلاه لو افترضنا أنّ هناك زيادة حصلت في الدخل الحقيقي ،هذه الزياد ادت إلى زيادة الطلب على العملات الاجنبية لسداد قيمة الواردات حيث سينتقل منحنى الطلب من المستوىD إلى مستوى اعلى D_1 ، وفي ظل ثبات العرض فان التغير في سعر الصرف التوازني سوف ينتقل من النقطة E إلى النقطة F وارتفاع سعر الصرف من المستوى R إلى R_1.

ث ـ التضخم

إنَّ زيادة معدل التضخم في الاقتصاد بنسبة أعلى من معدل التضخم الخارجي يعني أنَّ السلع والخدمات المنتجة محليا ستصبح مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع والخدمات المشابهة المنتجة في الخارج، مما يؤدي إلى تدهور الموقف التنافسي للمنتجات الوطنية، وينتج عن ذلك انخفاض الصادرات وفي الوقت نفسه زيادة الواردات من السلع والخدمات المشابهة، فزيادة معدل التضخم يؤدي إلى التأثير على طلب وعرض العملة الاجنبية من جانبين:

1ـ زيادة الطلب على العملات الاجنبية لغرض تمويل الواردات من السلع والخدمات الاجنبية والاقل تكلفة، ويتمثل ذلك في انتقال منحنى الطلب على العملة الاجنبية إلى مستوى اعلى من D إلىD_1 كما في الشكل(4).

2ـ انخفاض عرض العملات الاجنبية لعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في السوق ، وبالتالي انخفاض الصادرات منها مما يؤدي إلى تراجع منحى العرض من المستوى S إلى المستوى S_1 كما في الشكل (4) .

إنَّ هذين الاثرين يؤديان إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية (زيادة سعر الصرف من المستوى R إلى المستوى R_1 ، بينما تنتقل الكمية التوازنية من النقطة E إلى النقطة F).

شكل (4)
أثر التضخم على سعر الصرف التوازني

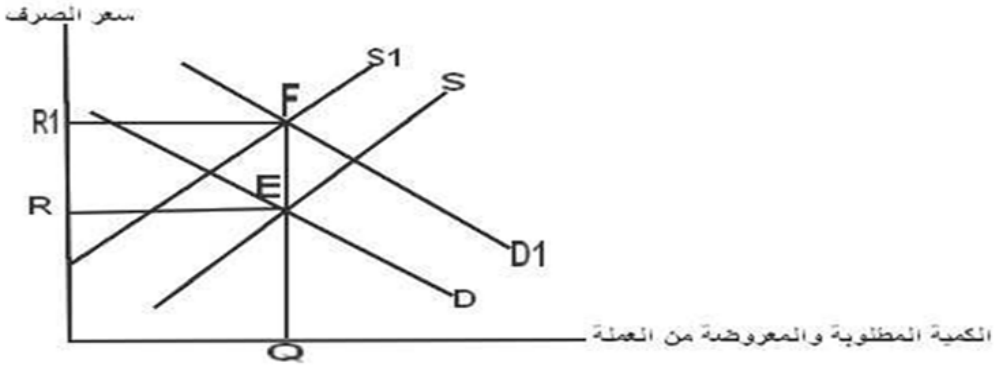

المصدر: ديليو تشارلز، ريتشارد سبرينكل، الاقتصاد الدولي،الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، 2015 ،ص387

ج - وضع ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات تأثيراً مباشراً في سعر الصرف واتجاه حركته ،لأنَّ جانبي الميزان يحددان كل من طلب وعرض الصرف الأجنبي ،إذ يمثل الجانب الدائن لميزان المدفوعات عرض الصرف الأجنبي ،أما الجانب المدين فيمثل الطلب على الصرف الأجنبي أي المعروض من العملة الوطنية .

وميزان المدفوعات أمَّا أنَّ يكون متوازناً أو يعاني من عجز أو في حالة فائض ، مّما يؤثر تأثيراً كبيراً في سعر الصرف وتحديده وعندما يصل ميزان المدفوعات إلى التوازن فأن سعر الصرف يميل إلى التوازن من خلال تساوي الطلب المحلي على العملات الأجنبية (لتسديد الالتزامات في ميزان المدفوعات) مع عرض العملات (وتسلم المستحقات على الدول الأخرى) ،وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز فأن سعر الصرف الأجنبي يتجه إلى الارتفاع (سعر صرف العملة الوطنية يتجه إلى الانخفاض) نتيجة لزيادة الطلب على الصرف الأجنبي مقارنة بالعرض، أما عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض ، فأن سعر الصرف الأجنبي يتجه إلى الانخفاض(سعر صرف العملة الوطنية يتجه إلى الارتفاع) بسبب زيادة العرض الأجنبي على الطلب[1].

1 - Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue, Macroeconomics (principles ,problems and policies) ,sixteenth edition , Mc Graw- Hill, United States ,2005 ,p 384.

رابعاً : الفقـر

إنَّ ظـاهرة الفقر تعـود جـذورها إلـى مجموعـة تشـوهات سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة ، ولعـل مـن أهـم هـذه التشوهات هي التشوهات الاقتصادية ،إذ انَّ سياسات الاقتصاد الكلـي تترك اثارها وتداعياتها علـى الفقر كون أنْ هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل مقومات الاقتصاد .

1 ـ مفهوم الفقر

إنَّ الفقر يعني تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة، أو بعبارة أخرى هو الحرمـان المـادي والذي تتجلـى أهم صوره في انخفـاض استهلاك الغذاء كمـاً ونوعـاً، وتـدني الحالـة الصـحية والمستوى التعليمـي، والوضـع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات [1]. ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات وفي مدة زمنية محددة [2] .وهناك مفهومان للفقر احدهما تقليدي والأخر حديث ، يركز المفهوم التقليدي على البُعد المـادي للفقر إذ ينظـر إلـى الفقر علـى انـه الحرمـان مـن الـدخل والـذي يتجلـى فـي انخفـاض اسـتهلاك الغـذاء كمـاً ونوعـاً وتـدني الأوضـاع الصـحية والمسـتوى التعليمـي وتـدني الوضع السـكني والحرمان من تملك السـلع المعمرة وانعـدام الأصـول الرأسمالية والمدخرات لضـمان مواجهـة الحـالات الصـعبة كـالمرض والإعاقـة والبطالـة وغيرهـا ، أو كمـا عرَّفـه بعضـهم بأنـه يتمثـل بكميـة المبـالغ النقديـة المقبولة اجتماعياً للحصـول على الحد الأدنى الضروري للحياة من اجل البقاء[3] ، في حـين تبتعد المفـاهيم الحديثـة للفـقر كثيراً عن النُهُج التقليدي إذ تنظر إلى الفقر على انه حرمان من القدرات الأساسية وليس مجـرد الافتقـار إلـى الـدخل وحـده إذ عـرف الفقـر بأنـه " وضـع أنسـاني قوامـه الحرمـان المسـتمر أو المـزمن مـن المـوارد والقـدرات والخيـارات والأمـن والقـدرة اللازمـة علـى التمتـع بمسـتوى معيشـي لائـق وكـذلك مـن الحقـوق المدنيـة والثقافيـة والاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة الأخرى" ، وهنـاك مـا يتعلـق بالاتجاهـات والقيم وشخصـية الأفراد التـي مـن أهمهـا الشـعور بالإبعـاد والانعـزال والعجـز والاعتماديـة والإحسـاس بالدونيـة والاستسـلام وانعـدام ضـبط الـنفس، والقدرة الضئيلة على تنويع مصادر الإشباع أو التخطيط للمستقبل [4].

---

1 ـ عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 20.

2ـ البنك الدولي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، ص 88.

3 ـ سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص39.

4ـ سعد عبد نجم العبدلي ، أزهار حسن علي ، اثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980 - 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (79)، لمجلد (20)، السنة (2014)، ص 236.

2 ـ آثار الفقر على الاقتصاد الكلي

إنَّ الفقر بطبيعته المعقدة وبأوجهه المتعددة يولد آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة على المجتمع منها ما يظهر بشكل واضح ومباشر ومنها ما يسبب آثاراً جانبية تظهر مضاعفاتها فيما بعد وتصيب البنى الأساسية للاقتصاد الوطني والتي تأخذ بدورها صيغ التغذية العكسية فتكون نتيجةً وسبباً في نفس الوقت ،أي أنها تكون من مخلفات هذه الظاهرة من ناحية، وأنها تساعد على تفاقمها من الناحية الأخرى وهذه الآثار يمكن عرضها بإيجاز فيما يأتي [1] :

أ- انتشار الأمراض والأوبئة وفقدان المناعة الصحية بسبب نقص التغذية وضعف الإمكانات اللازمة للعلاج والوقاية الصحية وكذلك ما يلاحظ من فوارق كبيرة في العمر المتوقع ووفيات الرضع وتزايد مخاطر الأمراض ما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وكذلك من حيث متوسط دخل الفرد، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى التباين والتفاوت في توزيع الدخول، أو إلى طبيعة ومستوى الأنشطة الحكومية المسؤولة عن الصحة والتغذية ، وهناك بعض المؤشرات الواضحة في هذه البلدان والتي تظهر بأن الفئات الفقيرة والتي تتعرض للخطر تعاني من معدلات وفيات أعلى من الفئات الأخرى، وما من شك بأن الأمراض المعدية والإعاقة وانتشار المظاهر غير الصحية وزيادة نسبة الوفيات للأعمار الصغيرة هي من الآثار الناجمة عن الفقر، والتي تساعد في الوقت نفسه في تفاقمه وتقليل الفرص اللازمة لمكافحته والقضاء عليه.

ب- تفشي البطالة وازدياد نسبة المتعطلين عن العمل بسبب معاناة الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد حالات الاستبعاد الاجتماعي وما تمليه عليهم الظروف القاسية من ضياع للفرص وإهدار للحقوق ، كما أنَّ الهيكل العمري للأسر الفقيرة ليس مؤاتياً ومهيأً للمشاركة في قوة العمل بالمستوى المطلوب.

ت- زيادة نسبة غير المتعلمين لكل فئات المجتمع وتفشي الأمية، إذ من المعروف بأن الأمية تزداد بزيادة الفقر، وأنَّ سرعة تلك الزيادة تزداد كلما ارتفع مؤشر مستوى التعليم وقد نرى لأول وهلة بأن الأغنياء يقومون بشراء قسطاً وافراً من التعليم الخاص لأطفالهم وأنَّ التعليم الذي تقدمه الحكومة أو الذي تساهم في دعمه بإعانات كبيرة يكون موجهاً لصالح الفقراء بشكل أساسي، بالتالي فإن انخفاض مساهمة الحكومات في توفير ودعم الجانب التعليمي سيقلل من إمكانية توفير الفرص اللازمة للأسر الفقيرة في الحصول على القسط اللازم من التعليم والمعرفة مما يشكل إسهاماً مباشراً في تفاقم ظاهرة الفقر.

ث- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة رغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الاسرة .

---

1 - حاج فويد قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة والتضخم ، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، الجزائر ، العدد 12 ، السنة 2014 ، ص 18.

ج-ظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الاسري الناتج عن عدم قدرة رب الاسرة على تحمل المسؤولية .

خامساً : الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات كونه يعكس طبيعة النشاط الانتاجي وهيكله للبلد ،وايضاً يعكس درجة تنوعه وضعف القدرة الانتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد كما انه يضم اجمالي قيمة الصادرات و الواردات من السلع والخدمات والتي تسمح بقياس القدرة التنافسية للاقتصاد اتجاه منافسيه ، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد أما العجز فيكشف عن مواطن الضعف ، فبهذا فهو يعد كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية .

1 - مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أنَّ مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه (الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة أي انه يعبر عن رصيد العملية التجارية)[1] ،ويعرف كذلك بأنه(ذلك الجزء من ميزان مدفوعات دولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة او اشياء غير ملموسة الخدمات)[2]، وهناك من عرفه على انه (رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز)[3].

ينقسم الميزان التجاري على قسمين، الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني فهو الميزان التجاري الخدمي ، والميزان التجاري السلعي أو كما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلاله تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية الملموسة سواء كانت صادرات أم واردات، إذ يعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، أما الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة فيظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول ، أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فهناك أثران الأول هو الفائض والثاني هو العجز، لكن هنا لابد من الاشارة إلى أنَّ العجز في الميزان التجاري ليس بالضرورة امراً سيئاً وكذلك ليس بالضرورة الفائض أمراً جيداً ، وعلى الرغم من أنَّ الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الأموال ومع ذلك يعد ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي، فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري فان هذا يعبر عنه بالفائض وهو يدل عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني (لكنه يبقى أحياناً غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر

1- مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل ، الاردن ، 2004 ، ص 377.

2 - غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتاب ، الموصل ، 1999 ، ص 129.

3 -The macro economy today , Bradley R . Schiller , ninth edition ,mc Graw – Hill , New YORK , 2003 ,P414.

بالاقتصادات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية) ، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة، وهذا يعني كفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قوتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته، ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلاً حقيقياً إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج ، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، كما أنَّ العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي به إلى الاستدانة من الخارج ويؤدي العجز بالنهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية و اجتماعية غير مرغوبة [1]،وأخيراً إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أنَّ الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية ويمكن تتبع تلك الاثار وفق الجدول (1)

1 ـ موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص 248.

جدول (1)

الآثار الاقتصادية للعجز والفائض في الميزان التجاري

أثـار الـفـائـض	اثـار الـعـجـز
1ـ طاقة انتاجية واسعة وفائضة عن الحاجات الداخلية .	1 ـ قصور في الطاقة الانتاجية في تلبية الاحتياجات الداخلية.
2 ـ كفاءة في عملية الانتاج من حيث التكلفة والجودة وملائمة الاذواق.	2 ـ انتاجية واطئة لا تلبي احتياجات الانتاج المحلي والتنافسية
3 ـ قدرة تزاحميه عالية للصادرات .	3 ـ نزعة استيرادية عالية.
4 ـ تطور الاحتياطيات من العملة الصعبة الداعمة للأنشطة الاستيرادية .	4 ـ نقص في الاحتياطيات من العملة الصعبة يتبعه ضعف في تسديد أقيام الالتزامات الخارجية ونمو مؤشرات الاستدانة.
5 ـ عملة محلية قوية في اسوق الصرف الدولية .	5 ـ انخفاض مستمر في قيمة العملة المحلية في اسواق الصرف الدولية يتبعه ازمات اقتصادية.
6 ـ تشغيل المزيد من اليد العاملة .	6 ـ ارتفاع معدلات البطالة بسبب قلة الانشطة الاقتصادية الحقيقية .

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تحليلات الاقتصاد الدولي

2 ـ العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أنَّ تؤثر على الميزان التجاري للدولة ومن أهم العوامل نذكر ما يلي:

ا ـ تغير مستوى الأسعار

إنَّ حالات التضخم أو الانكماش التي تصيب احدى الدول يترتب عليها تغيرات مناظرة لها في مستويات الأسعار المحلية والعالمية ، ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية تؤثر على حجم الصادرات والواردات مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات وزيادة الطلب الداخلي على الواردات ، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ،أمَّا إذا أصيبت الدولة بحالة من الانكماش فإن انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أنَّ يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات وزيادة الطلب على

الواردات، وهكذا يمكننا القول أنَّ كمية صادرات وواردات دولة معينة تتوقف على مستوى الاسعار بالداخل مقارنة بمثيلتها في الخارج[1].

ب ـ تغير مستوى الدخل

تؤدي زيادة مستويات الدخول في الدولة إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أنَّ انخفاض مستويات دخولها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات ،وبالمثل فإن زيادة مستويات الدخول في الدول الأجنبية يؤدى إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات المحلية أي إلى زيادة صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، كما أنَّ نقص مستويات الدخول في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية أي انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج[2].

ج ـ تغير سعر الصرف

كما هو معروف أنَّ سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية في دول العالم المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذى يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل ، أدى هذا إلى ظهور عجز في الميزان التجاري وعلى العكس إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج فيؤدي هذا إلى ظهور فائض في الميزان التجاري.

ففي الحالة الأولى فإن تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا وجعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي، والسلع المحلية المصدرة إلى الخارج أعلى في نظر المستهلك الأجنبي، مما يؤدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات، أما في الحالة الثانية فإن السلع المستوردة ستكون أعلى في نظر المستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي فيؤدي إلى حدوث اختلال موجب في الميزان التجاري[3].

3 ـ اسباب الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أنواع وأسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ،ويمكن التمييز بين نوعين من الأسباب :

1 ـ بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003 ، ص 64.
2 ـ موردخاي كريانين ، مصدر سابق ، ص 339.
3ـ جيمس جيربير ، مصدر سابق ، ص 288.

أولا : أسباب اقتصادية / وتتمثل في [1]:

1 ـ أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أم واردات ، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أو اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين ، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .

2 ـ أسباب دورية : وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي بحسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ، ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- ❖ الأزمات الاقتصادية المتكررة : التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعد أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة .
- ❖ تغير اذواق المستهلكين محلياً وخارجياً : وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية .
- ❖ العوائق التجارية : التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بأنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها ، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات .

ثانيا : أسباب غير اقتصادية / وتتمثل في [2]:

1-عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجم عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات أو التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

2-التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أنَّ الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أنَّ التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية ، وبالتالي انخفاض هذه الأخيرة و التي تمثل المصدر الرئيس في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية .

1- عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص ص 125 - 127.

2- سيماء محسن ، سمير فوزي ، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (1990 - 2010) ، مجلة دنانير ، العدد التاسع ، 2016 ، ص 115 .

3 ـ الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت احدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة .

4 ـ الاضرابات العالمية : التي يكون لها أثار خاصة في الدول المتقدمة الصناعية ، لأنها تؤدي إلى شل العملية الانتاجية وزيادة التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجه بالدرجة الأولى للتصدير .

سادساً: الاحتياطيات الدولية

1 ـ مفهوم الاحتياطيات الدولية

تعرف الاحتياطيات الدولية على أنها((الموجودات الاجنبية المتاحة والمهيأة حسب الطلب للسلطة النقدية وتحت تصرفها لتمويل عجز ميزان المدفوعات عبر التدخل في سوق الصرف للتأثير في سعر الصرف او لأغراض اخرى))[1] ، وهناك من يعرفها على انها "الأصول الدولية الرسمية المتاحة في أي وقت للسلطة النقدية والخاضعة لسيطرتها الفعلية وتملك التصرف فيها بصورة مباشرة لأغراض التمويل المباشر للعجز الطارئ في ميزان مدفوعاتها ، والمدفوعات الطارئة بصفة عامة، والتدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف عملتها أو استخدامها كأساس للحصول على القروض الأجنبية أو كل هذه الأغراض مجتمعة "[2]. في حين يعرف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الدولية ((على أنها الرصيد المتاح من الأصول الأجنبية، والتي تكون متاحة لدى السلطات النقدية والتي تستخدمها الدولة في تغطيه الاختلالات في المدفوعات الدولية أو للتأثير على سعر الصرف أو لأغراض أخرى))[3] ، ولهذا السبب فأن الاحتياطيات الدولية هي ليست مجرد موجودات أجنبية بحوزة السلطة النقدية بل لابد أنَّ تكون سائلة أو قابلة للتسويق ومعرفة بعملة اجنبية قابلة للتحويل ،وتتخذ اشكال اربعة [4]:ـ

أ ـ عملة اجنبية تحتفظ بها السلطة النقدية في خزائنها.

ب ـ ودائع في مصارف أجنبية .

ت ـ أوراق أو مستحقات مالية والتي تشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة.

ث ـ مركز الاحتياطي أو رصيد الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

---

1 ـ احمد ابريهي علي ، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، الطبعة الاولى ، دار الكتب، العراق، 2015 ، ص 403.

2 ـ احمد رشاد الشربيني ، نحو إدارة فعالة للاحتياطيات الدولية لمصر ، معهد التخطيط القومي ، سلسة كراسات السياسات ، القاهرة ،العدد(8) ، السنة (2018) ، ص 1.

3 ـ خالد هاشم عبد الحميد ، إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر ،العدد (13)، السنة (2019) ، ص 602 .

4ـ احمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص 403.

وبذلك تستطيع الدولة التي تتمتع بمستوى مناسب وآمن من تلك الاحتياطيات مواجهة الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها ميزان المدفوعات وتتجنب الآثار التي تنجم عن هذه الصدمات، مثل الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل ذو التكلفة المرتفعة أو اضطرار الدولة إلى فرض قيود ورقابة على الواردات، الأمر الذى قد يؤثر في النهاية على مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، أو اضطرار الدولة لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها مع ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية جمة على الاقتصاد الوطني فكل هذه الأمور يمكن للدولة تجنبها إذا استطاعت سلطتها النقدية تحديد المستوى المناسب والآمن من الاحتياطيات الدولية واستخدمته في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة في الأوقات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات للصدمات الخارجية، معنى ذلك أنَّ هناك إنتاجية اجتماعية لتلك الاحتياطيات يحققها الاقتصاد من وراء احتفاظه بتلك الاحتياطيات ولكن ينبغي الانتباه إلى أنَّ الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من هذه الاحتياطيات ينطوي على تكلفة حيث يتطلب الأمر أنَّ تكون سائلة أو اقرب للسيولة كلما اضطرت الظروف لذلك وفى أسرع وقت ممكن، وتتمثل هذه التكلفة في التضحية بالفرص البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطيات، لذا يجب أنَّ يكون هناك تعادلاً بين التكلفة والعائد الاجتماعي ،حتى يمكن تقدير المستوى الأمثل لتلك الاحتياطيات[1] .

2 ـ أهمية الاحتياطيات الدولية

سعت العديد من الدول خاصة الدول النامية إلى زيادة حجم الاحتياطي المتوافر لديها وقد تزايد هذا الاتجاه في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين نتيجة الأزمة الأسيوية إذ شهدت الاحتياطيات الدولية نمواً كبيراً بعد الأزمة ، كما تشير الإحصاءات إلى أنَّ الاحتياطيات الدولية شهدت نموا كبيراً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز باستقرار نسبي في احتياطيات الصرف، في حين أرتفع نصيب الدول الصاعدة والنامية من الاحتياطيات منها ويرجع السبب في ذلك لتحقيق الأهداف الأساسية التالية [2] :

أ- دعم الثقة في سياسات إدارة سعر الصرف عندما يقتضي الأمر التدخل لدعم العملة المحلية والبرهنة على وجود أصول أجنبية تدعم الثقة في العملة المحلية.

ب- الحد من الضغوط الخارجية من خلال الحفاظ على السيولة بالعملات الأجنبية لامتصاص الصدمات الخارجية في أوقات الأزمات أو عندما تضعف قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي وبالتالي تستطيع الدولة كسب ثقة الأسواق الخارجية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية الحالية والمستقبلية.

1- احمد رشاد الشربيني ، مصدر سابق ، ص 2.

2 ـ حسين جواد كاظم ، عقيل عبد محمد ، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق ، للمدة 2004 ـ 2014 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد (14) ، العدد (1) ، السنة (2017) ص ص 78 ـ 79.

ت- مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي، والحفاظ على احتياطيات لمواجهة الكوارث والطوارئ.

ث ـ أتاحه الفرصة للبنك المركزي للتدخل في سوق الصرف عند الضرورة خاصة في ظل أتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف.

ح ـ استخدام الحكومات للاحتياطيات في الوفاء بالمعاملات اليومية، مثل توفير الواردات أو سداد التزامات الديون الخارجية من خلال الاحتياطيات الدولية

3 ـ مقاييس الاحتياطيات الدولية

توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية، إذ حددت المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية العامة يمكن الاسترشاد بها للدلالة على مدى ملائمة أو أمثلية حجم الاحتياطيات الاجنبية التي تحتفظ بها الدولة وهي [1].

أ ـ نسبة تغطية الاحتياطيات إلى الواردات:

أشارت العديد من الدراسات التطبيقية في هذا الصدد إلى إنه من الأهمية بمكان أنَّ يكون معدل تغطية الاحتياطيات للواردات في حدود(30 %) من إجمالي قيمة الواردات السنوية السلعية أو الخدمية أوانَّ يغطي حجم الاحتياطيات مدة ستة أشهر من الواردات.

ب ـ نسبة الاحتياطيات إلى عجز ميزان المدفوعات:

ويهدف هذا المؤشر إلى التحوط ومواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، حيث تعد الاحتياطيات بمثابة رصيد لمواجهة العجز، وطبقاً لهذا المؤشر فإن الاحتياطيات يجب أنَّ تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، فإذا كان منحنى العجز يتجه نحو التزايد فإن الاحتياطيات يجب أنَّ تنمو بنفس معدلات النمو في العجز.

1- زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد (7) ، السنة (2009) ، ص ص 48 - 52.

ت ـ نسبة الاحتياطي للدين الخارجي قصير الأجل:

ويعتمد هذا المؤشر على نسبة الديون قصيرة الأجل المتبقية حتى موعد الاستحقاق، ويفترض هذا المؤشر أنَّ المستوى الأمثل من الاحتياطيات في أي دولة يجب أنَّ يغطي الديون الخارجية قصيرة الأجل بنسبة تتراوح ما بين(80 % - 100 %)على الاقل سنوياً .

ث ـ نسبة الاحتياطيات إلى أجمالي الديون الخارجية:

ويفترض هذا المؤشر أنَّ نسبة الاحتياطيات المثلى في أي دولة يجب أن تعادل (40 %) من أجمالي الديون الخارجية، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة الدولة على سداد أعباء الديون الخارجية.

ح ـ نسبة الاحتياطيات للاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويهدف هذا المؤشر إلى مواجهة التدفقات الخارجة غير المتوقعة من خلال هروب رؤوس الأموال، ويفترض هذا المؤشر أنَّ نسبة الاحتياطيات المثلى يجب أنَّ تغطى (30 %) من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

خ ـ نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M2) :

ويستخدم هذا المؤشر لتلافي الانتقادات الموجهة للمؤشرات السابقة من خلال التركيز على البعد الداخلي، حيث تستخدم نسبة الاحتياطيات الدولية إلى السيولة المحلية (عرض النقد بالمعنى الواسع M2) كمؤشر لحماية الاقتصاد من الأزمات المالية التي قد يتعرض لها، وطبقاً لهذا المؤشر يجب أنَّ تغطي الاحتياطيات(40 %) من عرض النقد الواسع.

المبحث الثالث

دور الانفتاح التجاري في تفعيل المتغيرات الاقتصادية الكلية

تواجه اغلب الاقتصاديات اليوم تحديات هائلة ، وتشترك الدول سواء كانت متقدمة أم دول نامية على حد سواء في السعي إلى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية ومستويات معيشة افضل، وذلك لا يتحقق إلاَّ بالسرعة في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ،فقد اثبتت التجارب الفعلية والنظرية الاقتصادية أنَّ سياسة الانفتاح التجاري اثبتت نجاحها في خلق الثروة وتحقيق معدلات نمو عالية والحد من اتساع معدلات البطالة ومن ثم التخفيف من مستويات الفقر، وتحقيق فائض في الميزان التجاري للبلد .

اولاً : الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي

احتلت العلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي أهمية متميزة في الأدبيات الاقتصادية، وقد تعددت الآراء في تفسير علاقة الانفتاح التجاري وأثره في نمو الناتج المحلي الاجمالي، فمن الناحية النظرية يعد الانفتاح التجاري أحد المجالات المهمة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، لما يتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى البلد وما يخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي ،إذ تعود الفكرة المتعلقة بكون التجارة محركاً لنمو الناتج إلى المدرسة الكلاسيكية ، حيث يؤكد النموذج الكلاسيكي في التجارة الدولية على أنَّ الانفتاح التجاري طريق لقيادة البلدان الداخلة في التجارة إلى التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتع بميزة نسبية في انتاجها الامر الذي يقود في النهاية إلى الكفاءة في تخصيص الموارد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي[1] .

وقد اكدت كذلك نظرية النمو الداخلي على دور الانفتاح التجاري في تعزيز نمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق التطور التكنولوجي ، فرغم أنَّها تفترض أنَّ التطور التكنولوجي انما يحدث داخلياً ، فإن الدول الداخلة في التبادل الدولي يمكن أنْ تستفيد بحسب هذه النظرية من سياسة الانفتاح التجاري عن طريق استيراد وتوظيف المعارف التكنولوجية الجديدة التي تكون متاحة من خلال العلاقات التجارية الدولية مع الدول المتقدمة وهذه النظرية تدعم الفرضية القائلة بأن اقتصاداً مفتوحاً على التجارة الخارجية يمكن أنْ يزداد فيه الناتج بمعدل اسرع من اقتصاد مغلق وتوكد هذه النظرية على أنَّ قنوات انتقال آثار الانفتاح التجاري على الناتج أنّما تتركز بصورة

1- Soren Kjeldsen , International economics (Trade and Investment) , Ane Books pvt. ltd., India, 2009, p90.

اساسية في قناة الواردات التي تعمل على نشر التكنولوجيا المتضمنة في المنتجات المستوردة وتعد هذه النظرية الاثر الانتشاري للمعرفة اقل كلفة من عمليات البحث والتطوير التي قد تتبناها الدول [1].

من ناحية اخرى يطرح النموذج النيوكلاسيك المطور بواسطة الاقتصادي سولو من أنَّ التغير التكنولوجي يحدث خارجياً ولكنه لا يتأثر بالانفتاح التجاري في حين اكدت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي على أنَّ سياسة الانفتاح التجاري تؤثر على نمو الناتج في الأجل الطويل ، وذلك من خلال التطور التكنولوجي الذي يصاحب انفتاح الدولة على التجارة الدولية وامكانية استيراد السلع والمعدات الرأسمالية الامر الذي يقود إلى رفع معدلات الانتاجية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول مما يتمخض عن تلك السياسات توسيع نطاق السوق الامر الذي يؤدي إلى امكانية استفادة المنتجين في هذه الدول من مزايا الانتاج الكبير، في حين اشارت بعض نظريات النمو الحديث على أنَّ تأثير الانفتاح التجاري على نمو الناتج لا يمكن التنبؤ به بشكل واضح [2].

كذلك أظهرت العديد من الدراسات أنَّ التجارة الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالناتج المحلي الإجمالي، وأنَّ البلدان التي تنمو بسرعة هي تلك التي تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وأنَّ الزيادة في الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد ، إذ تعكس نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أهمية التجارة الخارجية في تشكيل الهياكل الاقتصادية كما تبرز نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي هذه الاهمية ،أنَّ الدول يجب أنَّ تكون ذات بنية اقتصادية قوية وهذا لا يتحقق الا بوجود ناتج محلي اجمالي قوي وكبير يعود بالفائدة على تحقيق زيادة بالرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وعليه فان التجارة الخارجية احد القطاعات الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على نشاط وحركة الناتج المحلي الاجمالي وقيمته ومدى درجة انفتاح الدولة اقتصادياً مع العالم الخارجي، فكلما كانت درجة الانفتاح عالية كان تأثيرها واضحا في حركة الناتج وتطوره[3].

ويرتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي بالصادرات والاستيرادات ارتباطاً وثيقاً، ألا أنَّ للصادرات الدور الاكبر في ذلك إذ أنَّ اثرها ينتشر إلى الاقتصاد ككل ، ويمكن بيان هذا الاثر من خلال تحليل العلاقات في بلد ما لا تربطه اي علاقة مع الخارج وباستبعاد النفقات العامة يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كالاتي:

$$Y = C + I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y = C + S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث ان Y الناتج المحلي الاجمالي ، C الاستهلاك ، I الاستثمار ، S الادخار.

---

1 - حسين فرج الحويج ، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا ، المؤتمر الدولي الاول حول : السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبا ، 11 - 13 ديسمبر ، 2017 ، ص 537 .

2 - المصدر نفسه ، ص 538.

3- Halit Yanikkaya , Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation , Journal of Development Economics 72 , Turkey , 2002 ,P 61.

من المعادلة 1 و 2 نجد أنَّ :

$S = I$ 3

ولكي نختبر أثر الزيادة في الصادرات سوف ندمج ((القطاع الخارجي)) لتصبح المعادلة على الشكل الآتي :-

$Y + M = C + I + X$ …….. 4

حيث M : الواردات

X : الصادرات

وبما أنَّ $Y = C + S$ تكون المعادلة 4 كالاتي :-

$C + S + M = C + I + X$ ……5

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على : -

$S + M = I + X$ …… 6

من المعادلة (6) نخلص إلى إن الصادرات لها أثر على الاستثمار نفسه ،فهي تخلق مداخيل للاقتصاد الوطني ، مثلما للاستيرادات آثار مماثلة للادخار فهي تساهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل خلق مداخيل للعالم الخارجي وبأخذ التغير للمعادلة (6) نحصل على :-

$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X$ ……7

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على ΔY نحصل على : -

$(\Delta S + \Delta M) / \Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / \Delta Y$

اي

$\Delta Y = [(\Delta I + \Delta X)] \Delta Y / (\Delta S + \Delta M)$

ثم

$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / [(\Delta S / \Delta Y) + (\Delta M / \Delta Y)]$……..8

إذ أنَّ : -

$(\Delta S / \Delta Y)$ و $(\Delta M / \Delta Y)$ يمثلان الميل الحدي للادخار والاستيراد على التوالي : -

وبناءً عليه تصبح المعادلة (8) مثلما يأتي : -

$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / S + M$ …….9

وعليه فان الكسر(1/ S +M) هو مضاعف التجارة الخارجية ويدل على أنَّ كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة اكبر في حجم الناتج المحلي الاجمالي ويكون أثر المضاعف كبيراً على الدخل كلما قلت الميول الحدية للادخار والاستيراد، وتولد الزيادة في الصادرات شأنها شأن الزيادة في الاستثمار والانفاق الحكومي من خلال عمل المضاعف زيادة اكبر من الزيادة الاولية في الصادرات ومع الزيادة في الصادرات والدخل تزداد الواردات ايضاً[1].

مما سبق يصبح دور التجارة الخارجية (الصادرات) بصورة خاصة (بمثابة آلة النمو) التي تحرك وتدفع عجلة النمو في القطاعات الاقتصادية كافه ، وهكذا فان الزيادة في الصادرات تكون مفيدة ليس فقط لقطاع التصدير ولكن ايضاً للاقتصاد القومي في مجموعه ،لأنه حالما تزداد الصادرات يزداد الدخل وتكون استجابة لمن يحصلون على هذه الزيادة في الدخول عن طريق زيادة استهلاكهم وهذا بدوره يؤدي ايضاً إلى زيادة الدخل وبالتالي الاستهلاك .

شكل (5)
الصادرات والاستيرادات والمستوى التوازني للدخل

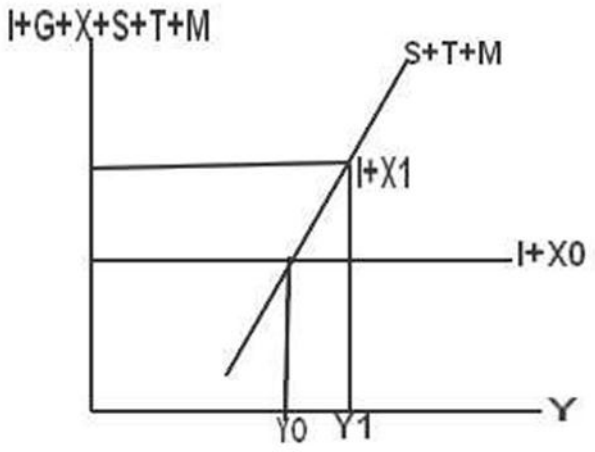

المصدر: مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي(النظرية والسياسة) ،تعريب : محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1999 ص 493

والشكل (5) يوضح أثر زيادة الصادرات على زيادة الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كان المستوى الأول للصادرات ($I+X_O$) فان المستوى التوازني للدخل يكون (Y_O) من خلال تقاطع المنحنين ، ولنفترض أنَّ مستوى الصادرات أزداد من($I+ X_O$)إلى($I+ X_1$) فان الدالة تنتقل إلى الأعلى وبذلك يتزايد المستوى التوازني للدخل من(Y_O) الى (Y_1).

1 ـ مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي ، ترجمة وتعريب : محمد ابراهيم ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،1999 ، ص 491.

وايضاً تنشأ علاقات الارتباط بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال آليات متعددة مرتبطة بالصادرات من ناحية وأخرى بالاستيرادات ونمو الدخل من ناحية ثانية، وفيما يخص الصادرات أكدّت العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حيث ابرزت دورها وأهميتها في نمو الناتج وذلك من خلال العديد من العوامل أهمها ارتباطها الوثيق بتخصيص الموارد الاقتصادية، إذ تؤدي تنمية وتوسيع الصادرات إلى توجيه أو اعادة توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى، ويقود ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال اعادة تخصيص الموارد لصالح القطاعات ذات الميزة النسبية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بما يصب في تعظيم الرفاهية الاقتصادية [1].

من جانب آخر يؤدي التوسع في الصادرات إلى زيادة التقدم التقني من خلال استخدام الوسائل التقنية من الأجهزة والمعدات المتطورة والعمل الماهر وإدخال وسائل حديثة ومتطورة للإنتاج وزيادة الابتكارات ، وكل هذه المتطلبات من شأنها أنَّ ترفع كفاءة انتاجية عوامل الانتاج ،وبدورها تسهم الصادرات وبشكل فاعل في خلق وايجاد هذه المتطلبات ،علاوة على ذلك فهي تعد مصدر مهم لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة ذات الأهمية البالغة لزيادة الناتج، كما تعد أيضا مصدراً مهماً في اكتساب المهارات والخبرات والتعلم بالممارسة، من جانب آخر يؤدي توسيع الصادرات إلى رفع مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج وزيادة إسهامها في نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ تعمل على رفع مستوى المنافسة بين المشاريع والتي بفعلها تدخل مشاريع أفضل نسبياً وتخرج أخرى أقل كفاءة، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفورات الحجم الكبير مما يرفع مستويات إنتاجيتها فتزداد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لديها ومن ثم زيادة الناتج ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك يؤدي توسيع الصادرات وتنميتها إلى ربط الاسواق المحلية بالأسواق العالمية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل مما يجعلها قادرة على العمل في بيئة تصديرية ترتبط وبشكل مستمر مع الأسواق المحلية والعالمية، أمَّا تأثير الاستيرادات فإلى جانب أهميتها في توفير السلع الرأسمالية والمعدات الانتاجية وخاصة في المراحل الاولى للتنمية في البلدان النامية فإنها تؤثر في أهم متغيرين اقتصاديين هما الاستهلاك الذي يعد الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي والإنتاج الذي يعد عجلة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي، إذ تعمل سياسة الانفتاح التجاري على خفض أسعار الاستيرادات التي كانت أسعارها قبل ذلك مرتفعة نسبياً بسبب فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة، وارتفاع الأسعار الذي ينعكس على مستهلكي هذه المستوردات بشكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك الوسيط أو النهائي، وهكذا فان سياسة الانفتاح التجاري

1- Daniel Sakyi and others , Trade openness, income levels, and economic growth: The case of developing countries, 1970–2009 , *The Journal of International Trade & Economic Development, Spain* ,2014,p 5.

تؤثر بصورة مباشرة في الاستهلاك الذي يؤثر في الدخل بصورة غير مباشرة عن طريق المضاعف ، وزيادة الدخل التي تعني نمو اقتصادي أكبر[1].

أما جانب الإنتاج، فعندما تكون المنتجات المستوردة خاضعة لضريبة ترتفع أسعارها فهذا من شأنه جعل المنتجين المحليين للسلع المنافسة يرفعون أسعارهم بشكل جزئي ، وهكذا يمكن أخذ نسب الضرائب على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الأسعار الإسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية وهو ما يمكن أنَّ يطلق عليه نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين ، كذلك تؤثر سياسة الانفتاح التجاري في الإنتاج من ناحية أخرى إذ يمكن أنَّ يؤدي نمو الدخل لمزيد من الانفتاح التجاري من خلال احداثه للتغيرات البنيوية ومنها بنية التجارة الخارجية ونسبها إلى الناتج المحلي الاجمالي ،إذ يحصل التغيير البنيوي الذي يرافق نمو الناتج نتيجة عوامل عديدة أهمها هو عندما تنمو دخول الأفراد والأسر فان أنماطهم الاستهلاكية تتغير فتميل نحو سلع وخدمات جديدة كسلع الاستهلاك الدائمة وسلع الرفاهية والسياحة والسفر والتي لم يعهدوها عندما كانت دخولهم محدودة وبالكاد تسد احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، الأمر الذي يقود إلى حدوث تغير في بنية الطلب الاستهلاكي مما ينعكس بصورة مباشرة في تغير بنية الإنتاج ليتبعه بذلك تغير في بنية التجارة الخارجية وارتفاع نسبها من الناتج المحلي الإجمالي، من جهة ثانية مع تواصل نمو الناتج وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي ترتفع استثماراتهم المادية ويعزز ذلك استثماراتهم بتطوير رأس المال البشري بزيادة سنوات تعليمهم الأمر الذي من شأنه أنَّ يقود إلى تحسن طرائق الإنتاج وتقنياته ويرفع في الوقت نفسه من ايرادات العناصر الإنتاجية ويؤثر ذلك في زيادة التغيرات البنيوية وتغير بنية التجارة وارتفاع نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يعني مزيد من الانفتاح التجاري [2].

كذلك هناك العديد من الدراسات النظرية التي تؤكد على وجود آليات أُخر يمكن للتجارة الدولية من خلالها أنَّ ترفع من معدل نمو الناتج المحلي على المدى الطويل ، أولهما ، تمكن التجارة الدولية من استخدام اصناف متنوعة وذات جودة عالية من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية ، ثانيها ، تلعب التجارة الدولية دوراً هاماً كقناة لتحويل الاثر الانتشاري للمعرفة عبر البلدان ، فالبلدان التي تستخدم المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الانتاج تجني فوائد اكبر بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الاجنبية ، كما أنَّ الاثر الانتشاري الذي يحدث نتيجة عملية نشر المعرفة جراء زيادة حجم المنتجات المستوردة يتميز بتكاليف اقل مقارنة بتكاليفه البديلة والتي تتضمن تكاليف البحث والتطوير لتطوير المنتج كذلك يمكن للواردات أنَّ تسهل عملية تعلم كل ما يتعلق بالمنتج ، وفي الوقت الذي تقدم فيه الادبيات النظرية ادلة على العلاقة الايجابية بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الاجمالي نرى هناك بعض الدراسات التي ترى عدم وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري

1- عبد الوهاب ذنون سعدون ، قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام أنموذج (ARDL) للمدة 1980 - 2019 ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد (45) ، السنة(2020) ، ص ص 104 - 105.
2- المصدر نفسه، ص 106.

والناتج المحلي بل ترى عدم وجود علاقة سلبية بينهما، إذ ترى أنَّ المتغيرات التي تمثل السياسة التجارية هي في الغالب غير مرتبطة مع نمو الناتج إما من الناحية التطبيقية فقد أكدت عدة نتائج لدراسات تطبيقية أنَّ الانفتاح التجاري يعد محدد مهم ومحرك رئيس لنمو الناتج المحلي الاجمالي، فقد أجريت عدة تحليلات في محاولة الكشف عن تأثير عوامل مختلفة على معدلات نمو الناتج وتحديد العلاقة السببية بينها، وانتهت هذه الدراسات إلى وجود أدلة تثبت أنه يوجد ارتباط وثيق بين الانفتاح التجاري وزيادة سرعة نمو الناتج [1].

ويرى الباحث أن التجارة الخارجية ليست فقط تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم بل هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الاسواق العالمية ودعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج كما تعد طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ، أما بالنسبة للبلدان النامية فأن الانفتاح التجاري يمكن أنَّ يجعلها اكثر ارتباطاً بالاقتصادات الأكثر تقدماً ليس فقط من خلال السماح لها بالحصول على النقد الأجنبي من خلال الصادرات ولكن الأهم أيضاً من خلال الوصول إلى السلع الوسيطة وذات التقنية العالية عبر الواردات ، مما يسهل نشر المعرفة والتكنولوجيا ، لكن على الرغم من ذلك يمكن أنَّ يكون الانفتاح التجاري ضاراً أيضاً بالناتج المحلي الاجمالي والدخل للبلدان النامية إذا أدى بها إلى التخصص في القطاعات التقليدية ، أذ أنَّ التخصص يؤدي إلى مزيد من التقلب في حالة انتشار الصدمات الخاصة بقطاع معين، ومن خلال هذه القناة يمكننا أنَّ نعتقد أنَّ المزيد من الانفتاح يعني المزيد من التقلبات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن من ناحية أخرى يرى البعض أن الانفتاح التجاري قد يعد وسيلة للتخفيف من الصدمات الخاصة بكل بلد ، نظراً لأن الاقتصاد العالمي ككل أقل عرضة للصدمات من تلك التي يتعرض لها كل بلد على حده.

ثانياً : الانفتاح التجاري والبطالة

إنَّ الدراسات التي بحثت في طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والبطالة تتسم بقلتها بسبب كون العلاقة بينهما ينظر اليها على أساس انها علاقة غير مباشرة ، إذ أثبتت الدراسات أنَّ الانفتاح التجاري يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي وازدياد هذا الأخير يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بسبب زيادة الطلب على العمل ، فتحقيق زيادة في الناتج تتطلب المزيد من المدخلات ـ عوامل الانتاج ومنها عنصر العمل في العملية الانتاجية ، إلا أنَّ هذا التأثير يعتمد على طبيعة النمو المتحقق وظروف وطبيعة الهيكل الاقتصادي وقد اكدت دراسات عديدة على العلاقة السالبة بين الانفتاح التجاري والبطالة ، إذ أنَّ زيادة التعرض للمنافسة الدولية يحرك من مستوى التشغيل داخل البلد عن طريق تحسين انتاجية عوامل الانتاج ، لكن هذا يتوقف على معدل الانفتاح التجاري فيما إذا كان اكثر من(20 %) فانه سوف يزيد من البطالة والعكس صحيح ، في حين يرى البعض أنَّ ذلك يتوقف على

1- امين حواس واخرون ، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، (المعهد العربي للتخطيط)المجلد (16) ، العدد (2) ، السنة (2014) ، الكويت ، ص 12.

مستويات البطالة الاولية ،فعندما يكون معدل البطالة الاولي أقل من(10 %) فإن الانفتاح التجاري يحسن الاداء الاقتصادي المتعلق بمستوى التشغيل ،وعلى العكس إذ كان معدل البطالة الاولية أكبر من(10 %) فأن الانفتاح والبطالة يتطوران بنفس الاتجاه ،أي أنَّ الانفتاح يزيد من تأزم الأوضاع في حالة وجود بطالة مرتفعة ، ويحسن من الأوضاع في حالة ما إذا كانت ظروف التشغيل أكثر ديناميكية[1].

وتعد دراسة البنك الدولي عام 1995 من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل البطالة ، إذ حاولت هذه الدراسة اثبات أنَّ البلدان النامية التي اختارت الاندماج في الاقتصاد العالمي وتبنت قوى السوق أدت إلى تحسين أداء أسواق أعمالها من حيث الاجور والطلب على العمالة، وقد استندت هذه الدراسة على العديد من التجارب الملموسة في بعض البلدان من آسيا و افريقيا و أوروبا ، وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ودور النمو الاقتصادي في رفع الاجور وتشجيع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الاجر ومنتجة أكثر، وهو ما يؤدي إلى تغير في هيكل العمالة، هذه التغيرات تحدث تدريجياً مع زيادة تكلفة العمالة والتقدم التكنولوجي والتشجيع على اعتماد أساليب جديدة، وقد أكدت الدراسة أنه بفعل هذه التغيرات يتم انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والخدمات والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي[2].

في حين يرى البعض أنَّ الانفتاح التجاري يخفض من معدل البطالة في البلدان التي تتسم اسواق العمل لديها بالمرونة وفي البلدان التي يشغل فيها قطاع الصادرات اغلب اليد العاملة .

فضلاً عن وجود دراسة تربط ما بين سياسة الانفتاح التجاري والبطالة من خلال الميزان التجاري إذ اكدت على أنَّ الزيادة في رصيد الميزان التجاري تؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ، كون الانفتاح يسمح بتنشيط الاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل جديدة من خلال نقل التكنولوجيا ، التي تؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني من خلال اليد العاملة المحلية[3] .

أما على مستوى ترقية العمالة وتأهيلها، خاصة عند المستويات التي يحدث فيها فائض في التجارة الخارجية فسترتفع نسبة التأهيل لدى العمال وذلك من خلال توجههم للعمل في القطاعات الانتاجية الموجهة للتصدير، في

1 - رابحة حمدي باشا ، اسماعيل دحماني ، علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد (8) ، السنة (2013) ، ص 29 .

2 -Trade liberalization and employment ,International labor office, Geneva, November 2001,p9.

3- Marion Jansen , Eddy Lee ,trade and employment, A joint study of the International Labor Office and the Secretariat of the World Trade Organization ,2007, P22.

حين أنَّ نسبة اليد العاملة المؤهلة تنخفض في القطاعات الانتاجية الموجهة للاستيرادات، ويكمْن السبب في ذلك إلى أنَّ هذه الاخيرة لا تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ومن ثم على يد عاملة مؤهلة على عكس الصادرات، اما بخصوص الدول المتقدمة التي تبنت سياسة الانفتاح التجاري فقد انخفضت فيها معدلات البطالة كما ارتفعت فيها مستويات الاجور الحقيقية، و يعزى السبب وراء ذلك إلى تمتع الدول المتقدمة بميزة التخصص القوي في الانتاج ، أما البلدان النامية التي تمتاز بوفرة عنصر العمل بصورة واضحة فان الانفتاح وحرية التجارة سوف تتحرك نحو رفع الأجور بشكل عام، إلا أنَّ السؤال المطروح هنا هو هل تنعكس زيادة الأجور على زيادة أجور العاملين الأقل مهارةً بوصفهم الأفقر والأكثر استخداماً في إنتاج السلع التجارية أم أنَّ سياسة الانفتاح التجاري ستنعكس على أساس زيادة الأجور للعاملين الماهرين لكونهم المساهمين الفاعلين وليس العمالة غير الماهرة في إنتاج السلع التجارية لاسيما أنَّ بعض الاقتصاديين حاولوا تفنيد أسلوب كثافة العناصر وآثاره التوزيعية في السياسة التجارية من خلال زيادة أجور العاملين غير الماهرين بوصفهم الشريحة الأفقر من السكان [1].

وهناك من يعارض سياسة الانفتاح التجاري بحجة أنَّ انخفاض تكاليف الإنتاج وقلة اللوائح في البلدان الأخرى يسمحان للشركات الأجنبية بالتنافس مع المنتجين المحليين وهم يجادلون بأن هذا يؤدي إلى إنتاج محلي أقل ووظائف محلية أقل، من ناحية أخرى يرى مؤيدو سياسة الانفتاح بأن التجارة الحرة توسع أسواق التصدير لدى البلدان المتقدمة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات البلدان النامية ومن ثم زيادة الإنتاج المحلي لهذه البلدان وبالتالي المزيد من الوظائف[2].

ويرى الباحث انه لابد من الاشارة إلى مسألة في غاية الاهمية ألا وهي أنَّ سياسة الانفتاح التجاري في مراحلها الأولى تكون عملية مكلفة جداً وقد تصاحبها بعض الآثار الجانبية السلبية ، كعدم قدرة المؤسسات غير المؤهلة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية مما يعرضها إلى غلق أبوابها وتسريح عمالها أو على الأقل تخفيض أجورهم أو قد تؤدي إلى انكماش بعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى وبالتالي يتعرض عمالها إلى البطالة ، أمَّا على المدى الطويل فان تطبيق إصلاحات التوجه نحو سياسة الانفتاح التجاري سوف يكون له الأثر الايجابي في توفير فرص التشغيل وارتفاع الأجور، لكن هذا الأثر سيستغرق وقتاً طويلاً بسبب وجود فجوة زمنية بين استجابة المؤسسات لفرص الإنتاج الجديد وبين خلق فرص عمل جديدة.

ثالثاً: الانفتاح التجاري وسعر الصرف

يلعب سعر الصرف دوراً بارز الأهمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما يعد متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية و الخارجية لاسيما أمام التطور الذي شهدته معدلات الانفتاح التجاري ،فللتغيرات

1 - Taleb Awad -Warrad , Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region, International Journal of Economics and Financial, 2018,P180.

2 - رابحة حمدي باشا ، اسماعيل دحماني ، مصدر سابق ، ص 31 .

في سعر الصرف آثار مهمة تؤدي إلى تغير العلاقة بين أسعار السلع المتبادلة دولياً وأسعار السلع المنافسة للاستيرادات من ناحية واسعار السلع المنتجة محلياً والتي لا تدخل في التجارة الدولية من ناحية اخرى ، فالارتفاع النسبي في أسعار السلع المتبادلة دولياً يؤدي إلى زيادة انتاج سلع الصادرات والسلع المنافسة للاستيرادات ويخفض من الانفاق على الاستيرادات ، أمّا انخفاض أسعار السلع المتبادلة دولياً فيؤدي إلى زيادة الاستيرادات ونقص انتاج السلع المنافسة للاستيرادات بالإضافة إلى انخفاض إنتاج سلع الصادرات، وترتبط درجة تأثير الانفتاح التجاري في سعر الصرف من خلال الآتي : -

1- أثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الاستيرادات:

في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) يزداد الطلب على السلعة المستوردة، ولما كان الطلب على العملة الأجنبية يتناسب طردياً مع مرونة الطلب على الاستيرادات، حيث يزداد الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من صفر، علماً انه يرتفع الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من واحد، وتقل الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات أقل من واحد، أمَّا إذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة مقدرة بالعملة المحلية ،مما يؤدي إلى نقصان الكميات المطلوبة منها ونقصان قيمتها بالعملة الأجنبية، ويتوقف مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية على مرونة الطلب على الاستيرادات ،فكلما كانت مرونة الطلب المحلي على الاستيرادات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية كبيراً وبالعكس [1].

وكما تؤثّر مرونة الطلب على الاستيرادات تؤثر عليها ايضاً مرونة العرض، فإذا كان العرض الأجنبي للاستيرادات لا نهائي المرونة فإن المصدرين الاجانب سيقومون بتقليل الكمية التي يعرضونها من منتجاتهم في السوق المحلية للبلد الذي يخفض عملته، وذلك لمواجهة انخفاض الطلب عليها، مما يبقي أسعارها ثابتة أي انهم لن يضطروا إلى خفض أسعارها، وهنا سينصب كل اثر التخفيض على أسعار الاستيرادات بالعملة الوطنية التي سترتفع بكل نسبة تخفيض، أما إذا كانت مرونة العرض اقل من اللانهائي، فإن المصدرين الاجانب سيضطرون إلى خفض أسعار صادراتهم كي يحتفظوا بنصيبهم في السوق المحلية للبلد المخفض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات بالعملة الوطنية باقل من نسبة التخفيض حيث كلما صغرت مرونة العرض الأجنبي للاستيرادات كلما قل تأثير انخفاض قيمة العملة على حجم الاستيراد[2].

1- فتحية مختاري ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها ، مجلة العلوم الادارية والمالية - جامعة الوادي - الجزائر ، المجلد (2) ، العدد (1) ، السنة 2018 ، ص 16.

2 - رملي محمد ، دربال عبد القادر ، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري (تحقيق تجريبي لحالة الجزائر) ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، العدد (3) ، السنة (2017)، ص 14 .

2- أثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الصادرات:

إنَّ انخفاض سعر الصرف الأجنبي (رفع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية في الأسواق الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض الكميات التي يطلبها الاجانب من هذه السلع وفقاً لميل منحنى الطلب الأجنبي على السلع المحلية ، ولما كانت الكميات المعروضة من العملة الأجنبية تعتمد على كميات النقد التي يرغب الاجانب في دفعها مقابل الحصول على السلع المحلية، يكون عرض العملات الأجنبية مساوياً لعرضها الذي سبق انخفاض سعر الصرف الأجنبي إذا كانت مرونة الطلب على الاستيرادات تساوي واحد، أمَّا إذا كانت مرونة الطلب اقل من واحد فيكون العرض اكبر وبالعكس، أمَّا في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية في السوق الأجنبية وبالتالي زيادة الكميات التي يطلبها الاجانب من هذه السلع، ألا أنَّ عرض العملات الأجنبية يعتمد على مرونة الطلب الأجنبي على هذه السلع فيرتفع أو ينخفض بالاعتماد على مرونة الطلب الأجنبي فيما إذا كانت اكبر أو اقل من الواحد، و يكون عرض العملات الأجنبية مساوياً للعرض الذي سبق تخفيض قيمة العملة إذا كانت مرونة الطلب على السلع المحلية تساوي واحد [1].

و لمرونة عرض الصادرات أثر مهم في تحديد درجة تأثير انخفاض القيمة الخارجية للعملة، حيث لا يمكن زيادة كمية الصادرات ما لم يكن هنالك عرض اضافي من سلع التصدير الذي يتمثل بزيادة الإنتاج أو عن طريق تحويل السلع من السوق المحلية لتباع في السوق الخارجية، وتساهم مرونة العرض في تحديد مدى الانخفاض الذي سيطرأ على أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، فاذا كان العرض المحلي لانهائي المرونة بحيث يمكن انتاج سلع التصدير وفقا للطلب الخارجي من دون أنَّ يزداد سعرها بالعملة المحلية، أما إذا كانت مرونة العرض المحلي للصادرات أقل من اللانهائي عندئذ ستؤدي زيادة الطلب على سلع التصدير إلى رفع سعرها بالعملة المحلية مما يؤدي إلى محو جزء من أثر التخفيض على سعرها بالعملة الأجنبية أي كلما صغرت مرونة العرض المحلي للصادرات كلما قل تأثير تخفيض قيمة العملة على حجم الصادرات [2].

إنَّ زيادة الانتاجية في قطاع السلع المتاجر بها لدولة ما بالنسبة إلى دولة أخرى ، سوف يؤدي إلى انخفاض في التكاليف الانتاجية فيها مما يترتب عليه تحسن وضعها التنافسي ومن ثم فأن قيمة عملتها سوف ترتفع ، بالإضافة إلى أنَّ ارتفاع انتاجية المشاريع سوف تجذب المستثمرين الاجانب ،مما يترتب عليه زيادة في الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها ،وعلى العكس فأن انخفاضاً في الانتاجية النسبية في قطاع السلع المتاجر بها لدولة ما سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة عملة تلك الدولة [3].

---

1 - فتحية مختاري ، مصدر سابق ، ص 15.

2- مريم عبد الواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد (17) ، السنة (2017) ، ص 282 .

3- Muhammad Zakaria , Ahmed Bilal Ghauri , Trade Openness and Real Exchange Rate: Some Evidence from Pakistan , The Romanian Economic Journal, Year 14, no. 39, 2011 , p 209.

ووفقًا لمفاهيم الاقتصاد الكلي الجديد، اكتسبت العوامل غير النقدية أهمية في تفسير تقلب سعر الصرف، مثل صدمات الإنتاجية وشروط التبادل التجاري ، وسياسة سعر الصرف التي تعد من بين السياسات الاقتصادية الهامة خصوصا في ظل الموجات الداعية الى تبني سياسة الانفتاح التجاري ، ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن ، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها سواء كانت داخلية ام خارجية ، بينما هذه السياسة في الدول النامية في الغالب هي ضمن برامج التكييف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية و النقدية الدولية.

أنَّ الوصول إلى سعر صرف حقيقي يقترب من السعر التوازني والابتعاد عن المغالاة فيه غاية جميع دول العالم، و قد اتخذت هذه الدول من سياساتها التجارية وسيلة لتحقيق تلك الغاية، وقد استبدلت كثير من دول العالم سياسة القيود التجارية المشددة بسياسة الانفتاح التجاري بعد أنَّ تولدت لديهم قناعة لما لهذه السياسة من أثر كبير في خفض سعر الصرف الحقيقي لعملاتها ولسياسة الانفتاح التجاري ، ناهيك عن الآثار المباشرة في رفع القدرة التنافسية للصادرات في خلق منافسة بين منتجات الدول المختلفة من خلال هذا المدخل .

ويعد سعر الصرف الحقيقي متغير رئيس لإدارة السياسة الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فهو وسيط بين السياسات(السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات) وهو أهم مؤشر لتحديد التوازن أو الاختلال الخارجي، فدوره مهم جداً في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي فهو يمثل السعر النقدي المحلي نسبة للنقد الأجنبي المستعمل في التجارة الخارجية أو بعبارة أخرى هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، كذلك يعد سعر الصرف الحقيقي كنسبة لأسعار السلع غير القابلة للإتجار وأسعار السلع القابلة للإتجار وايضاً كمؤشر للتنافسية ومن خلاله تتحدد القوة الحقيقية للاقتصاد الوطني، ومؤشراً يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، كما أنَّ حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للدولة موضع الاهتمام، وعليه تم استخدام سعر الصرف الحقيقي بدل سعر الصرف الاسمي على أساس أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناتجة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد تم اللجوء إلى سعر الصرف الحقيقي ايضاً للتحليل الاقتصادي ومتابعة أثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي [1].

وهناك عدة نماذج قامت بدراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والانفتاح التجاري ، فقد أثبتت العديد من الدراسات أنَّ من بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في سلوك سعر الصرف الحقيقي، تلك المتعلقة بالانفتاح

1- Ernestso R . Gantman , Marcelo P . Dabos , Dose trade openness, influence the real effective , exchange rate ? new evidence from panel time – series, Journal of the Spanish Economic Association , series 113, 2018 ،p 93.

التجاري وأنَّ حدوث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي مرده إلى دور الانفتاح التجاري كونه من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة لسعر الصرف الحقيقي، إذ أنَّ ارتفاع التعريفات الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فالارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعني حدوث انخفاض حقيقي في قيمة العملة مما يقلل من قيمة الواردات التي أصبحت أغلى نسبياً، كذلك أنَّ التعريفات الجمركية لها تأثير مباشرعلى تقلبات سعر الصرف الحقيقي حيث أنَّ القيود التجارية تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من خلال تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني على المدى البعيد على أساس المتغيرات الأساسية ودراسة تأثير السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة التجارية، ويرى البعض أنَّ سعر الصرف الحقيقي التوازني غير ثابت على المدى البعيد، في حين يرى البعض أنَّ الانفتاح التجاري لا يؤثر دائما على سعر الصرف الحقيقي ، بسبب أنَّ تحرير المبادلات التجارية ستؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك، وهذا سيؤدي حتما إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لكن في الغالب أنَّ زيادة معدل الانفتاح التجاري الاجمالي تؤدي إلى حركة قوية من العملات، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي لان تحرير الدول لتجارتها يساهم في التأثير على أسعار الصرف الحقيقية لعملتها ويقربها من سعر الصرف التوازني ، وأنَّ تصحيح واستقرار سعر الصرف الحقيقي يعد من أهم الشروط لتحسين الأداء والاستقرار الاقتصادي، والتي ستؤدي حتماً إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي [1].

أمَّا بالنسبة للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف ودرجة الانفتاح التجاري فإن الأدبيات لم تقدم اختباراً حاسماً في هذا الأمر ، فمن جهة اعتبر البعض أنَّ أنظمة سعر الصرف الثابتة تعمل علي زيادة معدلات التجارة الدولية وذلك لما قد ينتج عنها من انخفاض في تقلبات أسعار الصرف الاسمية وانخفاض درجة عدم التأكد وتقليص تكلفة التحوط ضد مخاطر العملة والتي قد تتضمن تكلفة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مما يخفض من تكاليف التجارة وبالتالي زيادة حجمها ،من جهة أخرى فإن البعض الآخر يؤيد أنَّ أسعار الصرف المعومة هي التي تعمل علي زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي حيث إنها تعمل علي زيادة الصادرات بشرط أنَّ يكون الطلب على الصادرات مرناً لأنها تقضي على مشكلة عدم توافق أسعار الصرف والتي تعني أنَّ سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي في الأجل الطويل [2] .

إنَّ سلوك سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الخاصة بكل دولة، وخصوصاً بدرجة الانفتاح التجاري الخارجي والتكامل المالي لكل دولة ،إذ كلما كان الاقتصاد أكثر تكاملاً مع اسواق السلع والأسواق المالية العالمية ،انخفض معدل التقلب في معدل العائد، إذ يسمح الانفتاح التجاري الأكبر بالتخفيف من تأثير الصدمات المتقلبة والتي تؤدي إلى تقلب معدل العائد الاقتصادي.

1 - وافي ميلودي ، شكوري سيدي محمد ، تأثير الانفتاح التجاري و التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي - دراسة قياسية حالة الجزائر 1970 - 2016 ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد(32) العدد(2) السنة(2020) ص ص 601 - 602 .

2 - Kristian Nilsson, Lars Nilsson , Exchange Rate Regimes and Export Performance of Developing Countries ,the word economy, volume 23, ISSUE 3, 2002, p 336.

إنَّ لسياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي من خلال خفض التعريفات الجمركية و التكامل المالي مع الأسواق المالية العالمية دور يساعد على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي للواردات و تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي التوازني ،إذ يؤثر مقدار سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية للبلد، فحركات سعر الصرف الحقيقي تعكس تطور القدرة التنافسية للاقتصاد فعند ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية) يؤدي إلى انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة مبيناً بذلك العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية كونه يؤدي إلى وجود زيادة في الطلب على السلع القابلة للإتجار في الاستهلاك ، و زيادة في المعروض من السلع غير القابلة للإتجار خلال انخفاض سعر الصرف الحقيقي [1].

إنَّ زيادة حجم الانفتاح التجاري هو أمر يمكن تحقيقه بعدة وسائل مثل خفض التعريفات وتقليل ضرائب التصدير وتوقيع اتفاقيات التجارة وإلغاء الحصص وما إلى ذلك ، لكن هذا يتطلب تحقيق سعر صرف تنافسي والذي يعده العديد من الاقتصاديين شرطاً أساسياً لبدء دائرة فعالة من التنمية الموجهة نحو التصدير هذا بالإضافة إلى السياسات التي من شأنها تحسين الاقتصاد الكلي والبيئة التنظيمية التي لن تجعل الاقتصاد جذاباً فحسب بل ستعمل أيضاً على بناء القدرة التنافسية التجارية الدولية .

رابعاً : الانفتاح التجاري والفقر

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ظهور العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي تستهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تنمية التجارة الدولية وتحريرها ،عن طريق التدرج في تخفيض الحواجز الكمركية والاجراءات الاخرى التمييزَية والتي منها على سبيل المثال صندوق النقد الدولي (IMF) ،الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة (GATT) والتي طورت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وقد مكنَ هذا الطريق من تحقيق الكثير في زيادة وتوسيع حقل التجارة الدولية وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في العديد من الدول وكذلك الانخفاض النسبي لمستويات الفقر ولقد حاولت هذه المؤسسات الدولية تحقيق التوافق بين سياسة الانفتاح التجاري والتقليل من مستويات الفقر من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الفقيرة كي تخفف عنها اثار الانفتاح التجاري خصوصاً على المدى القصير.

إنَّ التجارة الدولية تدعم النمو الاقتصادي للاقتصادات المرتفعة والمنخفضة الدخل كونها تحقق عوائد اقتصادية جراء تطبيق سياسة الانفتاح التجاري من خلال توسيع الأسواق وتسهيلات نشر التقنية في هذه البلدان وتخفيض قيد معدل سعر الصرف الأجنبي والذي يقيد مستوى الاستثمار والاستخدام في الكثير من البلدان النامية فضلاً عن قدرته على تسهيل انتشار التقنية والمساعدة في تبني هذه التقنيات واستغلالها، مما يولد تأثيرات موجبة في النمو

1 - Muhammad Zakaria , Ahmed Bilal Ghauri , op.cit , p 210.

الاقتصادي وتخفيف معدلات الفقر، خصوصاً إذا ما اشتملت سياسة الانفتاح على سلع يحقق انتاجها زيادة في عوائد الحجم والمنافع ما دامت الأسواق المحلية الكبيرة تحقق اقتصاديات الحجم ،ألا أنَّ تفسير تأثير الانفتاح التجاري على الفقر أمر صعب للغاية و مهمة معقدة حيث يمكن اعتبارها نتيجة للتفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المختلفة[1].

فقسم من الدراسات قدم ربطاً مباشراً للعلاقة بين الانفتاح التجاري وتغييرات مستوى الفقر، في حين استنتج آخرون أنَّ تلك التأثيرات قد تحدث بشكل غير مباشر من خلال المضامين المحتملة للفقراء المترافقة مع سياسة الانفتاح والتي أوضحت النتائج الايجابية التي يمكن أنَّ تؤدي اليها حرية التجارة حيث أنها تزيد من الفرص الاقتصادية وتحسين مداخيل الفقراء.

1- العلاقة المباشرة بين الانفتاح التجاري والفقر

هناك من اشار إلى وجود علاقة مباشرة ما بين تخفيض الفقر والانفتاح التجاري وأقر بأن هذا الموضوع ذو جدل واسع بين أغلب الاقتصاديين ،في حين أنَّ هناك آخرين يقرون أنَّ الانفتاح على التجارة الخارجية محفز قوي للنمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التشغيل للقوى العاملة وهذه تعد من العوامل المسرعة لتخفيض الفقر، إنَّ العلاقة المباشرة بين الفقر والانفتاح التجاري يمكن تلمس آثارها في المدى القصير أي أنَّ تأثير الانفتاح التجاري في الفقر يظهر بصورة مباشرة في المدى القصير من خلال المسارات الثلاثة التالية :

أ ـ تأثير تغييرات أسعار السلع التي ينتجها أو يستهلكها الفقراء:

من النتائج الفورية للانفتاح التجاري هو تغير الأسعار لمختلف المنتجات ،فتغير أسعار السلع المتاجر بها حيث ينتج عن تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والتي يستهلكها الفقراء زيادة في الدخل الحقيقي لهم، كما يمكن أنَّ ترتفع أسعار السلع المصدرة التي يساهم الفقراء في انتاجها ويمكن أنَّ تزداد فرص منتجاتهم في النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتتضح الأهمية النسبية للسلع المستوردة والمصدرة في الأنماط الاستهلاكية للفقراء وبشكل أساس للتنبؤ فيما إذا كانت هذه التغيرات في الأسعار تساعد الفقراء أو تضرهم، فضلاً عن كون الفقراء منتجين أو بمقدورهم أنَّ يكونوا منتجين للسلع المصدرة ، فإن الارتفاع في الأسعار سيؤثر بصورة ايجابية ومباشرة فيهم [2]،

1 - Taleb Awad-Warrad , Buthaina M. A. Muhtaseb , Trade Openness and Inclusive Economic Growth: Poverty Reduction through the Growth – Unemployment Linkage, International Journal of Economics and Financial Issues, 2017, 7(2), P 348 .

2 ـ عبدالحميد سليمان ظاهر ، دلدار حيدر أحمد ، أثر التجارة الدولية على مستويات الفقر لعينة من البلدان النامية للسنوات 2005 ـ 2011 ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد (B 1) ، العدد (1) ، 2013 ، ص 484 .

أنَّ صدمات الأسعار تبدأ بمستوى الأسعار العالمية (للسلع المستوردة) ومن ثم التأثيرات التي يمكن أنَّ تولدها أسعار الصرف في شكل أسعار محلية (مرتفعة أو منخفضة) .

ب- تغير الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج (العمالة الماهرة وغير الماهرة مع رأس المال) المستخدمة في إنتاج السلع المتاجر بها مما يؤثر على دخل الفقراء وفرص العمل المتاحة لهم [1].

ج- التأثير في الأجور والاستخدام:

إنَّ تأثير الانفتاح التجاري في الأجور و الاستخدام هو تأثير ايجابي ،إذ يعمل على خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها، مما ينعكس بشكل إيجابي على تمكين الطبقة الفقيرة ورفع مكانتها في المجتمع ، لكن هذا يعتمد على مرونة سوق العمل، فإذا كانت الأجور والأسعار مرنة جداً في هذه الحالة يؤدي الانفتاح التجاري إلى تغيير الأجور الحقيقية، ولكن تأثير هذا التغيير سوف لن يمتد إلى جميع القطاعات، بل يمتد إلى القطاع الز راعي كونه يتصف بكثافة العمل، وإذا كان الانفتاح التجاري ينتج عنه أسعاراً أعلى للمنتجات الزراعية ذو العمل الكثيف فإن هذا سيولد دعماً للأجر الحقيقي ثم سيترك آثاره الايجابية في المناطق الريفية الفقيرة [2].

وهنا لابد من الاشارة إلى الجانب الآخر للتأثيرات التي يمكن أنَّ تولدها سياسة الانفتاح التجاري على شكل صدمات في الأسعار ومن ثم على رفاهية الأفراد سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر وخصوصاً إذا كانت هذه السلع تعد من السلع الأساسية أو تستخدم كمدخلات في منتجات أخرى ليترك من ثم تأثيراً نهائياً كبيراً جداً على الأفراد. إنَّ الصدمات التجارية قد تؤدي إلى تدني في مستوى الرفاهية ولاسيما إذا لم تكن هنالك سلعٌ بديلة أو نشاطات بديلة، وبنفس الطريقة فان صدمات موجبة قد تعطي منافع كبيرة إذا ما تمكن الأفراد من تغيير نشاطهم أو مشترياتهم للاستفادة منها بوصفها أسلوباً يمكن أنَّ يستخدمه الفرد للتكيف لتغيرات السعر، إلا أنَّ عملية استبدال سلعة أو الانتقال إلى نشاط آخر سيؤديان إلى انتقال هذه الصدمات إلى أسواق أخرى لم تكن قد تأثرت مباشرةً بالإصلاح التجاري، لذلك فأن تأثيرات الصدمات التجارية سوف تنتقل إلى مجموعة من السلع في سلسلة كاملة من التأثيرات ولتمتد إلى سلسلة أخرى من التأثيرات التي تدعى بتأثيرات الحلقة الثانية إلى أنَّ يصل السوق إلى حالة من التكيف نتيجة للتأثيرات السعرية المتداخلة وغير المباشرة ومن ثم العودة إلى التوازن ، ألا أنَّ التأثير الصافي للانفتاح التجاري على سوق العمل يعتمد على عامل السلع المتداولة ومرونة الاستبدال بين المنتجات المحلية والمستوردة في الإنتاج والاستهلاك.

1 ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مصدر سابق ، ص155.
2 ـ عامر عبد اللطيف ، الأزهر عزه ، أثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: دول المغرب العربي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد (7)، السنة (7) ، 2016، ص 413.

2 ـ العلاقة غير المباشرة بين الانفتاح التجاري والفقر

أ ـ من خلال النمو الاقتصادي: من الممكن توضيح العلاقة غير المباشرة بين الانفتاح التجاري ومستويات الفقر من خلال العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وعلاقة النمو الاقتصادي بتخفيف الفقر ومكافحته ،حيث إنَّ هناك دلائل قوية تشير إلى أنَّ النمو الاقتصادي يؤدي عادة إلى تخفيض فقر الدخل ،إذ يؤدي الانفتاح التجاري إلى تسريع النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من التخصص وكفاءة تخصيص الموارد و وفورات الحجم والنطاق والتقدم التكنولوجي فهو بذلك يؤدي إلى تخفيض الفقر بصورة غير مباشرة عن طريق هذا النمو وخصوصاً في المدى الطويل، والنمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر، ولكنه ليس كافياً، فلكي يسهم النمو الاقتصادي وبشكل كبير في مكافحة الفقر ينبغي أنَّ يشارك العديد من الناس في عملية النمو، أو بعبارة آخر أنَّ يتم توزيع منافع أو عوائد النمو على أكبر عدد من الأفراد[1].

بناءً على التحليل أعلاه حول الترابط بين قناة النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري بالتخفيف من حدة الفقر هناك من يرى أنهَّا سوف تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الفقر، ومع ذلك هذا الاستنتاج يعتمد على عدة عوامل أولاً ، كيفية توزيع ثمار النمو الاقتصادي داخل البلدان و ما إذا كانت موزعة بشكل عادل وبالتالي تقليل عدم المساواة ، ثانياً ،حول ما إذا كان النمو المتحقق نتيجة لعنصر رأس المال أو من خلال العمليات كثيفة العمالة، إذ كما هو معلوم أنَّ النمو الاقتصادي الناتج عن العمليات كثيفة العمالة هو أكثر فائدة في الحد من البطالة وبالتالي مكافحة الفقر. ثالثًا ، حول ما إذا كان النمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي كبيراً وفيما إذا كانت تسهم به القوى العاملة الأجنبية المقيمة في الدولة، إذ كلما زادت درجة الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية انخفضت فوائد النمو الاقتصادي على العمالة الوطنية [2].

ب ـ تغير حوافز الاستثمار والإبداع والتأثير على النمو الاقتصادي بما فيها التأثير على تكوين رأس المال البشري وهو العنصر الأساس في زيادة النمو ومحاربة الفقر.

ج ـ تربط القناة الثالثة للانفتاح التجاري بالتخفيف من حدة الفقر من خلال التأثيرات على الأسر والأسواق، إذ كما توضح النظرية الكلاسيكية الجديدة ونماذج المنافسة غير الكاملة أنَّ الانفتاح التجاري يؤثر على الأسر والأسواق من خلال زيادة الدخل وتعزيز المنافسة وتوسيع حجم السوق واستعمال صدمات الأسعار وخفض التعريفات وتغيير أسعار الصرف الحقيقية، حيث تنقل كل هذه القنوات الانفتاح التجاري لتقديم أنواع مختلفة من المنتجات بأسعار معقولة للأسر الفقيرة ، بالإضافة إلى ذلك قد لا يؤدي الانفتاح التجاري في الخدمات إلى التخفيف من فقر الدخل فحسب بل قد يؤثر أيضاً على رفاهية الأسر من خلال التأثير على الفقر متعدد الأبعاد، إذ تعتمد رفاهية

1- عبدالحميد سليمان ظاهر ، دلدار حيدر أحمد ، مصدر سابق ، ص485 .

2- Taleb Awad-Warrad , Buthaina M. A. Muhtaseb, , op. cit ,P 350.

الأفراد بصورة رئيسة على تدفقات الدخل بقنواته المختلفة من جانب وأسعار السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد من جانب آخر[1] .

وعليه يمكن للبلدان النامية أنَّ تستفيد من الفرص التي تتيحها أمامهم التجارة الدولية لتحقيق نمو ناتجها المحلي وبالتالي تصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلة الفقر، لذلك من الأفضل للبلدان النامية أنَّ تمارس سياسة تجارية أكثر انفتاحاً من السياسات الحمائية.

3 ـ الآثار السلبية لسياسة الانفتاح التجاري على الفقر

يرى البعض أنَّ الانفتاح التجاري من الممكن أنَّ يحدث آثاراً سلبية تتمثل بزيادة في معدلات الفقر في الأمد المتوسط والقصير، مما يتطلب وضع سياسات الحماية الملائمة ضد الصدمات التجارية وهذه السياسات يعنى بها سياسات حماية الفقراء، و تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الفقراء من خلال عدة قنوات أهمها :

أ ـ التأثير على إيرادات الحكومة والبرامج المخصصة للفقراء : يمكن أنَّ تسهم الإيرادات المتأتية من التعريفات الجمركية في تمويل نسبة كبيرة من نفقات الحكومات في البلدان النامية، وبما أنَّ البلدان في مراحلها الأولى من تطبيق سياسة الانفتاح التجاري تتحول من القيود الكمية على التجارة إلى التعريفات الجمركية ومن ثم تخفض معدلات التعريفات المرتفعة ،وعند تخفيض التعريفات الجمركية فإن الإيراد المتأتي من الكمارك سوف ينخفض، وهذا بدوره يؤثر على الإنفاق العام الموجه للتخفيف من حدة الفقر، إذ أنَّ انخفاض الموارد المالية العامة بسبب إصلاح السياسة التجارية من المرجح أنَّ يؤثر على الفقراء من خلال التأثير على المعروض من السلع العامة وخفض مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، ولكن من الممكن أنَّ تعمل على زيادة إجمالي الإيرادات من خلال زيادة حجم الاستيرادات "إذا كان معدل التعريفة السابق مرتفعاً" ومرونة الطلب على الاستيرادات كبيرة، فضلاً عن تخفيض حوافز التهريب والفساد، والحد من حالات الإعفاءات الجمركية، اضافة إلى ذلك يمكن زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لزيادة حجم التجارة وزيادة الإيرادات الناتجة عن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يلغي عدداً من الطرق المستخدمة لتجنب دفع التعريفة دون تخفيضات كبيرة في إيراداتها العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويتم ذلك من خلال اعتماد البلدان النامية بشكل اكبر على القيود الكمية ، أنَّ اي من النتائج المارة الذكر إذا ظهرت فإنها سوف تؤثر في قدرة الحكومة في تزويد الفقراء بالخدمات [2].

1- Ahmed M. Ezzat, trade Openness : an EFFECTIVE tool for poverty alleviation or an instrument for increasing poverty severity, working Paper , the economic Research forum, Egypt, November 2018 ,P9.

2 - Panchanan Das, The Impact of Trade Openness on Poverty and Inequality: Dynamic Panel Analysis with Indian Data , International Journal of Arts and Sciences , 3 (13) , 2010 , P428.

ب- تراجع الإيرادات الحكومية من الضرائب الجمركية على الاستيرادات يقلل من قدرة الحكومة على الإنفاق على برامج دعم وتأهيل الفقراء[1].

ج- من الممكن أنَّ تؤدي سياسة الانفتاح التجاري خاصة إذا ما رافقها تحرير حركة عناصر الإنتاج (رأس المال) إلى جعل الاقتصاد المحلي (للدول الصغيرة) أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي مما ينقل آثار هذه الصدمات إلى الفقراء بشكل أسرع [2].

د ـ ومن جهة أخرى فان الزيادة في الانفتاح تكون في مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، حيث أنَّ الانفتاح يؤدي إلى تقليل عدم المساواة في البلدان الغنية التي تعتمد على وفرة العمالة الماهرة و رأس المال المادي، في حين أنه يزيد من عدم المساواة في البلدان الفقيرة التي تعتمد على العمالة الغير الماهرة [3].

هـ ـ إنَّ الانفتاح التجاري قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية نتيجة للتغيرات في معدل التبادل التجاري والتي يمكن أنَّ يكون لها تأثير فاعل في النمو الاقتصادي ومن ثم تأثيرها في الفقر.

أماَّ البلدان النامية التي تمتاز بوفرة عنصر العمل بصورة واضحة فان سياسة الانفتاح سوف تتحرك نحو رفع الأجور بشكل عام، وتأسيساً على ذلك وعلى الرغم مما طرح من الأفكار التي تناولت طبيعة تأثير سياسة الانفتاح التجاري في معدلات الفقر، يرى البعض أنها تتمحور في نمط من الفروض قد تكون غير ملائمة لواقع البلدان النامية وهنا يمكن أنَّ يولد الانفتاح طلباً على السلع المنتجة ذات الكثافة الرأسمالية إذ غالباً ما يكون النصيب الأكبر لرأس المال في ظل فروض المنافسة التامة التي تخضع لها شروط التجارة الخارجية المعاصرة مما يولد انخفاضاً نسبياً في الميل الحدي لاستهلاك العاملين (وخاصة غير الماهرين) إلا إذا كان الطلب الخارجي (الصادرات) أكبر من الانخفاض في إجمالي الميل الحدي لطلب العمال غير الماهرين الذين تم استبعادهم، وفي كلا الحالتين فان هنالك قدراً من الفقر سيأخذ بالزيادة[4].

أي يمكن للانفتاح التجاري أنَّ يضمن تسريع النمو الاقتصادي ولكنه قد لا يكون كافياً للتخفيف من حدة الفقر في المدى القصير والمتوسط وربما حتى على المدى الطويل من دون وجود سياسات تكميلية داعمة ، لأن قدرة الانفتاح التجاري على أنَّ تكون فعالة في التخفيف من حدة الفقر تعتمد على مجموعة متعددة الأبعاد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية .

---

1 ـ عامر عبد اللطيف ، الأزهر عزه ، مصدر سابق ،ص 414.

2 ـ رنان مختار ، دور تحرير التجارة الدولية في محاربة الفقر في الدول النامية ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر، المجلد (1) ، العدد (1) ، السنة (2011)، ص 155.

3 – Malvika Mahesh, The effects of trade openness on income inequality - evidence from BRIC countries, Economics Bulletin, Volume 36, Issue 3, 2016 , p1753.

4ـ عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مصدر سابق ، ص 155.

خامساً : الانفتاح التجاري والميزان التجاري

على الرغم من أنَّ الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال، إلا أنه يعد كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وذو دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي ، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد، فهو يشير إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة، كما يعني تشغيل اليد العاملة والاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتلبية حاجاته وزيادة صادراته ، ويحدث العكس في حال حدوث عجز في الميزان التجاري، فهو يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد وأنَّ الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية ويعبر ايضاً عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد، كما أنَّ نوعية الموارد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي [1].

وهنا لابد من الاشارة إلى أنَّ ما يسمى(بالعجز التجاري) لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إليه بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني من عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي.

مع العلم أنَّ هيكل الصادرات يشمل جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات ، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دل علىً تطور الهيكل الإنتاجي وقلتَ المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد المالية الأجنبية، وعلى العكس من ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف[2].

أمَّا الواردات من السلع والخدمات فان زيادتها سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود البلد ، أن تحليل الهيكل

1 - نور الهدى بوحيتم ، مسعود جماني ، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990 – 2017) ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، المجلد (6)، العدد (2) ، السنة (2020) ، ص 181.

2- طوير أمال ، علاوي صفية ، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2018) ، مجلة أبحاث اقتصاديه معاصرة، العدد(2) ، السنة (2020) ، ص ص41 - 42 .

السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، ويعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية [1].

لذا اكتسبت سياسة الانفتاح التجاري دوراً مهماً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ،باعتبارها أحد السياسات التجارية التي تقود إلى تحقيق التنمية من خلال تمويل العملية الإنتاجية الأولية والتجهيزات من جهة وتصريف الفائض في الإنتاج، والحصول على العملة الصعبة والحفاظ على التوازن المالي من جهة أخرى .

إذ يشير الفكر النظري إلى وجود علاقة وأثر واضح ومباشر بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري لأي اقتصاد، هذه العلاقة لها انعكاسات مهمة على الصادرات والواردات والميزان التجاري خصوصاً في البلدان النامية ، فمن المتوقع أنَّ يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة كبيرة في التوظيف والإنتاج، وتعزيز الصادرات، وبالتالي التحسن في الميزان التجا ري ، ولذلك فإن اعتماد سياسة الانفتاح التجاري من شأنه أنَّ يجعل الصادرات خاصة غير التقليدية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال الحد من حواجز السياسة التجارية وتشوهات الصرف ورسوم التصدير، وقد اكدت احدى الدراسات على أنَّ للانفتاح التجاري علاقة مهمة وإيجابية بنمو الصادرات، إذ أنَّ زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (1٪) يؤدي إلى نمو الصادرات بنسبة (1.06٪) [2]. وبالرغم من الفوائد المترتبة على الانفتاح إلا أنَّ بعض الدراسات الأخرى وجدت القليل من الأدلة على مثل هذه العلاقة ،إذ ترى فيما إذا كانت الواردات تنمو أسرع من الصادرات فهذا يعرِّض الاقتصاد لخطر مشاكل تفاقم وتيرة عجز الميزان التجاري التي يمكن أنَّ تخلق قيداً ملزماً على نمو الإنتاج و بالتالي ينعكس العجز في الميزان التجاري مرة أخرى من خلال الاقتراض الخارجي الذي يزيد من تفاقم مشكلة العجز، وقد أظهرت نتائج التحليل لأحدى الدراسات ذلك، اذ اكدت انه على المدى الطويل أنَّ زيادة في الانفتاح التجاري بمقدار(1٪) سوف يؤدي إلى انخفاض بنسبة (0.59٪) في الميزان التجاري[3].

والنقطة المهمة التي يجب ملاحظتها هنا هي أنه إذا أدى الانفتاح التجاري إلى زيادة نمو الواردات أكثر من نمو الصادرات ، فانه سيكون له آثار سلبية على الميزان التجاري كما يحدث في حالة معظم البلدان النامية .

لذا نرى بانه لا تزال العديد من البلدان النامية مترددة في تطبيق الانفتاح التجاري ظناً منها انه سوف يؤدي إلى تدهور ميزانها التجاري حيث ستزيد الواردات أكثر من الصادرات بعد تطبيق هذه السياسة ، لذا يتفق الاقتصاديون على أنَّ التجارة الحرة لا تكفي لزيادة الصادرات ولا تضمن تحسنا في الميزان التجاري ، بل يجب أنَّ يقترن الانفتاح التجاري بسياسات حكومية تقوم بتنسيق السياسة الصناعية والتجارية لتحقيق توازن داخلي وخارجي متزامن ، وأنَّ يتم تطبيق سياسة الانفتاح التجاري جنباً إلى جنب مع استراتيجية تشجيع الصادرات مثل(تخفيض

1 ـ عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005 ، ص 131.

2 - Aslam Chaudhary , Baber Amin, Impact of Trade Openness on Exports Growth،Imports Growth and Trade Balance of Pakistan, *Forman Journal of Economic Studies*, Vol. 8, 2012 , P71

3 -Aslam Chaudhary , Baber Amin ,op. cit , p 76.

قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات حتى لا تواجه البلدان المشاكل الحادة في ميزانها التجاري والتي قد تقلل من ثمار الانفتاح من حيث النمو الأعلى [1].

وفي دراسة قام بها كل من أوستري وروز (1992) خلصا إلى أنَّ تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري ملتبس ويكتنفه الغموض ، لأن الأثر يعتمد على سلوك أسعار الصرف وعلى أهمية المرونة ودرجة انتقال رأس المال وفيما إذا كانت التعريفة مؤقتة أم دائمة [2].

إنَّ سبب اختلاف النتائج المتعلقة بأثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري يرجع الى التأثير غير المتماثل للانفتاح على كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري وإلى حقيقة أن الدراسات تختلف في فتراتها الزمنية ، وتقنيات التقدير ، ومجموعات البيانات ، والنماذج النظرية ، وتدابير تطبيق سياسة الانفتاح التجاري.

وهنا لابد من الاشارة إلى مسألة مهمة إلاَّ وهي أنَّ سبب انخفاض نسب التبادل التجاري للبلدان النامية وعدم استفادة البعض منها من تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ،إذ لم يؤدي تطبيقها إلى تحسن ميزانها التجاري بل على العكس، فقد أفرز لديها ما يعرف بظاهرة (النمو المفقر)، وهي الظاهرة التي تبين بان نمو صادرات البلدان النامية أدى إلى مزيد من الانخفاض في نسب تبادلها التجاري[3].

ويعزى الجانب الأكبر في هذا التدهور الكبير إلى الانخفاض في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية التي قد تمتلك فيها الدول النامية ميزة تنافسية، وكذلك إلى التبادل غير المتكافئ لصالح الدول المتقدمة ولغير صالح الدول النامية، ومن ثم تراجع القيمة الصافية للميزان التجاري لأغلب الدول النامية.

أمَّا عن أسباب النمو المفقر (العجز التجاري المتزايد) في الدول النامية، فيمكن تحليل تلك الأسباب من خلال التعرف على أثار الانفتاح التجاري على صادرات الدول النامية وقيمها من جهة وعلى استيرادات الدول النامية وقيمها من جهة أخرى.

بالنسبة إلى صادرات البلدان النامية يظهر اثر الانفتاح التجاري عليها من خلال انخفاض قيمها، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب، منها يعود إلى تراجع قيم صادراتها نتيجة لانخفاض درجة منافستها في الأسواق العالمية ومن ثم يكون الضغط باتجاه تخفيض قيمها ولا سيما في ظل المنافسة فيما بين الدول النامية للظفر بالسوق الدولية،

1- فؤاد مجناح ، النوري حاشي ، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية و السياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ،المجلد (3) ، (العدد 2) ، السنة(2020) ، ص 33 .

2 - Muhammad Zakaria , effects of trade liberalization on exports،imports and trade balance in Pakistan :a time series analysis, Prague economic papers ,vol .1,2014,P 122.

3- ياسين عبد الله، بلحاج فراجي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2015) ، مجلة مجاميع المعرفة، العدد (5)، السنة (2017) ، ص 28.

كذلك للعولمة التكنلوجية دور كبير في هذا المجال، حيث قللت الاعتماد المتزايد على الموارد والخامات التقليدية كمدخلات للعملية الإنتاجية وإنما أصبح الاعتماد المتزايد على مواد مصنعة فائقة الكفاءة تحل محل الأولى (بدائل)، وهذا ينعكس في انخفاض الطلب على السلع الأولية المصدرة ومن ثم انخفاض أسعارها، وفي الوقت نفسه فان ذلك يؤدي بالدول النامية إلى إنتاج وتصدير المزيد من تلك السلع للحصول على العائد السابق، وهناك مسألة أخرى يمكن الإشارة إليها تتمثل في زيادة التعريفات الكمركية، وهي الممارسة المتعلقة بفرض تعريفات كمركية على السلع المصنعة أعلى من التعريفات المفروضة على السلع الأولية، وهذا من شأنه أنَّ يحصر البلدان النامية في أسواق متقلبة للسلع الأولية الأساسية، مما يؤدي إلى خفض أسعارها الحقيقية، وبالنتيجة غلق الطريق أمام إمكانيات زيادة صادرات البلدان النامية [1].

أمَّا اثر الانفتاح على استيرادات البلدان النامية فانه يظهر من خلال زيادة قيمها ومن ثم زيادة العبء على البلدان النامية، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب منها، الخضوع المتزايد للعمليات الإنتاجية الحديثة لقانون تزايد الغلة، مثل صناعة الالكترونيات الحديثة وغيرها بفضل التقدم التكنولوجي الهائل، بالمقابل فان هذه التكنولوجيا تكون باهضه التكاليف ومن ثم ينعكس ذلك في ارتفاع أسعار السلع الصناعية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة استيرادات البلدان النامية من السلع الصناعية المختلفة، كما أنَّ ضعف منافسة المنتوج المحلي للمنتوج الأجنبي يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وانخفاض مستوى الأجور (النمو المفقر)، وعلى الجانب الأخر حيث المؤسسات الاحتكارية التي يقوم بها عدد صغير من الشركات العالمية على التجارة الدولية من خلال رفع أسعار السلع الصناعية وبراءات الاختراع والخدمات فضلاً عما تحصل عليه الدول المتقدمة من فائض القيمة بسبب انخفاض أسعار ما تستورده من البلدان النامية، بالنتيجة هذا يزيد من ظاهرة النمو المفقر للبلدان النامية وفي المقابل يحصل نمو مغنٍ للدولة المتقدمة[2].

ومع تزايد العجز التجاري فأنه توجد لدى الدول النامية عدة فرص غالباً ما تلجأ اليها لمواجهة هذا العجز، وتنحصر الفرص بما يأتي[3] :-

1- في حالة وجود احتياطيات دولية كافية من الذهب والعملات الاجنبية ، إذ تتمكن الدولة من مواجهة العجز باستخدام جزء من هذه الاحتياطات ولا سيما إذا كان العجز مؤقتاً وغير هيكلي .

2- امكانية الدولة بالضغط على وارداتها ولا سيما الكمالية وغير الضرورية مع ما يستلزمه ذلك من رقابة على التجارة والمدفوعات الخارجية.

1- أسماء عدائكة ، السايح بوزيد، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات ، مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجاً، (2010 – 2016) ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي. الجزائر، (العدد4) ، السنة (2018) ، ص 265.

2 - ميشيل تودارو ، مصدر سابق ، ص ص 589 - 590.

3 - نور الهدى بوحيتم ، مسعود جماني ، مصدر سابق ، ص 181.

3ـ سعي الدولة إلى الاقتراض من العالم الخارجي، ويعد الاقتراض الخارجي في حقيقة الامر حلاً مؤقتاً وإذا ما اتخذ اتجاهاً متزايداً فأنه يفاقم من المشكلة سنة بعد اخرى.

4ـ لجوء الدولة إلى صندوق النقد الدولي إذ تستطيع أي دولة عضو بالصندوق أنْ تلجأ إليه عند حدوث عجز طارئ في ميزان مدفوعاتها وذلك لكي تقترض منه ما يعادل (25%) من حصتها بالصندوق وهو ما يساوي قيمة الشريحة الذهبية لحصة العضو.

وحينما تستنفد فاعلية هذه الفرص مع استمرار تفاقم العجز التجاري فأن الدول النامية تكون في وضع اقتصادي حرج يتميز بما يأتي :-

1- استنفاد الاحتياطيات النقدية الاجنبية او وصولها إلى مستوى حرج.

2- صعوبات واضحة في تمويل الواردات الضرورية .

3- تزايد واضح في الديون الخارجية مع نمو شديد في خدمة اعباء هذه الديون.

4 - العجز عن مواصلة دفع اعباء الديون الخارجية مع مطالبة الدائنين بأعاده جدولة هذه الديون.

5- اهتزاز ثقة الاسواق النقدية الدولية في إمكانيات هذه الدولة المدينة وفي قدرتها على السداد مع ما ينتج عن ذلك من صعوبات واضحة في الحصول على قروض جديدة.

وبالنتيجة يمكن القول أنَّ تدهور نسب التبادل التجاري والنمو المفقر للاقتصادات النامية أسهم بشكل كبير في تفاقم العجز في موازينها التجارية ومن ثم موازين مدفوعاتها وبالتالي تفاقم ديونها الخارجية ، لذا تلعب الظروف الاقتصادية دوراً هاماً في تحقيق الفائض او العجز في الميزان التجاري وفقاً للتوظيف الامثل للموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي باتباع سياسات تجارية تعمل على تنمية الصادرات للسلع ذات الميزة النسبية التي يتمتع البلد بها ، وأنَّ تكون هذه المنتجات على مستوى عالي من الجودة والسعر المعتدل بما يشجع الطلب الأجنبي عليها وفي نفس الوقت تخفيض الواردات .

سادساً : الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية

إنَّ الاقتصادات التي تتصف بدرجة كبيرة من الانفتاح التجاري، والتي ترتبط بروابط تجارية كبيرة مع الأسواق الخارجية تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، لذلك يتم ربط المزيد من الانفتاح التجاري مع ارتفاع الطلب على الاحتياطي، كذلك أنَّ التقلبات الكبيرة في مستوى التصدير تتطلب مستويات أكبر من الاحتياطيات ، لذا قامت العديد من الدول النامية بإعادة التفكير في تصميم السياسات الاقتصادية بحيث تأخذ في الحسبان إدارة الاحتياطيات وأهمية امتلاك مستوى أمثل من تلك الاحتياطيات، ليصبح الاحتفاظ بحجم كافي من احتياطيات الصرف الأجنبي أحد عناصر الثقة والأمان ضد الصدمات الخارجية والداخلية خصوصاً إذا كانت موارد الصادرات متقلبة ،كأن يعتمد على سلعة واحدة او قليل من السلع وبالأخص المواد الاولية ، فقد تتعرض لصدمات خارجية سعرية عنيفة تؤدي إلى انخفاض حاد في موارد العملة الاجنبية مما يؤدي لعجز كبير في ميزان المدفوعات من الصعب تصور استيعابه بتغيرات محددة في سعر الصرف ، هذا بالإضافة إلى دورها في توفير مناخ من الاطمئنان للمستثمرين والحيلولة دون تدهور سعر الصرف للعملة المحلية [1].

كذلك يسهم تراكم الاحتياطيات الأجنبية في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول الناهضة والنامية، من خلال تخفيض سعر الصرف وزيادة العوائد المتحققة من الصادرات وزيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات كما يؤدى تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي إلى زيادة نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي .

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية استمرت الاحتياطيات الدولية في التزايد إلى جانب تركزها لدى البلدان النامية والناهضة لا سيما في أعقاب أزمة شرق آسيا 1997-1998 والأزمة المالية العالمية 2008، إذ ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية العالمية تقريبًا من (7.4) تريليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى (11.4)تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2017 ، وتعد إدارة هذه الاحتياطيات الضخمة وتكلفة الاحتفاظ بها من القضايا الرئيسة التي تواجهها البنوك المركزية للاقتصادات النامية الآن [2].

ففي البلدان النامية تعد الاحتياطيات الدولية أحد المحددات الحاسمة لميزان المدفوعات، إذ تلعب دوراً مهماً للغاية في تعديل سعر الصرف والمحافظة على الثقة بالعملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه الاقتراض الخارجي ومع ذلك وبغض النظر عن جميع المبررات النظرية فإن مخزون الاحتياطيات الدولية للكثير من البلدان

1 ـ عدنان حسين يونس واخرون ،، دور الاحتياطيات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار ـ العراق حالة دراسية للمدة(1988 - 14 20) ،مجلة كلية الدراسات الانسانية ، العدد (7) ،السنة (2017) ، ص 288 .

2 - *Mohammad Kashif* and others , Impact of Economic Growth and Trade Openness on Foreign Exchange Reserves in Indian Economy, optimization journal of research in management , Volume 11, Number 2, 2019, p46.

(الناهضة والنامية) أزداد بشكل كبير حتى بعد إعلانها حول الالتزام بنظام سعر الصرف المرن ، ومن الناحية النظرية كان من المعتقد أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن ستحتاج البلدان إلى الاحتفاظ بمخزون أقل من الاحتياطيات الدولية ، لأن البنوك المركزية ليست ملزمة بالدفاع عن عملتها من خلال التدخلات المتكررة، ففي اقتصاد مفتوح فإن سعر الصرف المرن يحمي الاقتصاد من الصدمات الحقيقية مثل انخفاض معدلات الصادرات أو تغير معدلات التبادل التجاري ، في حين في ظل سعر الصرف الثابت تكون حاجتها إلى التعقيم أشد مع تزايد تدفق العملة الاجنبية من الصادرات وزيادة الاحتياطيات [1].

أماً فيما يتعلق بتفسير اكتناز الاحتياطي الحالي ، فقد تم طرح العديد من الحجج، إذ يرى البعض أنَّ الاحتياطيات الدولية هي نتيجة ثانوية لنظام سعر الصرف في الدول، في حين هناك من يرى أنَّ البلدان تخزن الاحتياطيات الدولية لأغراض احترازية لتأمين نفسها ضد الأزمات المالية ، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أنَّ ارتفاع مستوى الاحتياطيات هو نتيجة السلوك التجاري للبلدان للحفاظ على سعر صرفها الحقيقي منخفضاً مقابل الدولار لتعزيز الاقتصاد المحلي[2] .

في حين يرى آخرون أنَّ طلب بلد ما لاحتياطيات النقد الأجنبي تأخذ في الاعتبار المتغيرات الحقيقية ، مثل الواردات والصادرات والديون الخارجية وشدة الصدمات التجارية المحتملة واعتبارات السياسة النقدية وبالمثل ، هناك بعض المؤشرات المشتركة التي تُستخدم لتحديد المستوى الدولي من الاحتياطيات للاقتصاد وتشمل هذه المؤشرات: كفاية الواردات، كفاية الديون ،الكفاية النقدية [3].

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية، ففي دراسة غطت 31 عام (1973- 2004) وشملت 136 بلد فسَرت تغيرات الاحتياطيات الدولية بمتغيرات الناتج المحلي الاجمالي ، الانفتاح التجاري ، الانفتاح المالي ، والتذبذب في الميزان التجاري ، وتوصلت إلى أنَّ الانفتاح التجاري يرتبط طردياً مع الاحتياطيات الدولية[4] .

كذلك قام تشين هونغ وآخرون عام (2011) بفحص خمسة متغيرات توضيحية بشكل تجريبي للتحقق في تأثيرها على الاحتياطيات الدولية المحتفظ بها في ماليزيا، تشمل هذه المتغيرات الحجم الاقتصادي وسعر الصرف

1- احمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص 218.

2 -Mohammad Kashif , P .Sridharan , Accumulation of International Reserves and Impact of Trade Openness: Evidence from India, international research journal of Business and management Volume (8), Issue (6), 2015, P 130.

3 -Mohammad Kashif , P .Sridharan- , op .cit , p 129.

4 - احمد ابريهي علي، مصدر سابق ، ص 409 .

الحقيقي والانفتاح التجاري وميزان المدفوعات وتكلفة الفرصة البديلة للاحتياطيات المحتجزة ، وخلصوا إلى أنَّ جميع هذه المتغيرات ذات تأثير في الاحتياطيات[1].

وفي دراسة اخرى قام بها تشارلز (2012) وجد أنَّ العوامل التي تؤثر على مستوى الاحتياطيات الأجنبية هي الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الانفتاح التجاري وسعر الصرف والتضخم ، وخلص إلى أنَّ مستويات الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري لها آثار إيجابية على احتياطيات النقد الأجنبي ، وأنّ التغيرات في الانفتاح التجاري تفسر(43.5٪) من أسباب تراكم الاحتياطيات الدولية [2] .

وأيضاً هناك دراسة تناولت الأثار الاقتصادية لاحتياطيات الصرف الأجنبي على الاقتصاد الكلى، وذلك من خلال توضيح أثر تكوين الاحتياطيات على النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي على دول جنوب آسيا (بنجلاديش- الهند- نيبال- باكستان- سيرلانكا) توصلت إلى أنَّ زيادة الاحتياطيات الأجنبية تؤدى إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي المتحقق حيث يسهم تراكم الاحتياطيات من خلال تحويلات العمالة الأجنبية في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال وفرة رأس المال اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج وأتباع سياسة تشجيع الصادرات وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي بهذه الدول ، كما أنَّ تراكم الاحتياطيات بهذه الدول يسهم في تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب ارتفاعها [3]،

وقد اوضحت دراسة تناولت الاقتصاد الهندي إلى أنَّ التغيرات في الانفتاح التجاري تفسر(73٪) من أسباب تراكم احتياطيات الهند الدولية على مر السنين [4].

إنَّ للانفتاح التجاري تأثيراً كبيراً على أنشطة التصدير والاستيراد للبلد ، وهذا يشير إلى أنَّ البلدان يجب أنَّ يكون لديها مثل هذه السياسة التجارية التي قد تؤدي إلى نمو الصادرات والحفاظ على كمية كافية من الاحتياطيات الدولية لخدمة التزامات المدفوعات الخارجية .

واخيراً لابد من الاشارة إلى أنَّه في الوقت الحاضر يتم تراكم احتياطيات النقد الأجنبي بغض النظر عن تكلفة الفرصة البديلة والتأثيرات الأخرى على الأنشطة الاقتصادية ، وعلى المدى الطويل ستزيد البنوك المركزية أحتياطياتها استجابة لمخاوف تعرضها للصدمات الخارجية وبالتالي يمكن أنَّ يرتبط مستوى الاحتياطيات الأجنبية بشكل إيجابي بزيادة كل من الصادرات والواردات .

---

1 -*Mohammad Kashif* and others , op .cit , p 49.

2- Mohammad Kashif , P .Sridharan , op . cit , P 132.

3 ـ خالد هاشم عبدالحميد، مصدر سابق، ص 613.

4 - Mohammad Kashif and others ,p 52.

الفصل الثاني

تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد :

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 تحولاً كبيراً من نظام اقتصادي قائم على النهج الاشتراكي تحتكر فيه الدولة التجارة الخارجية إلى اقتصاد السوق الحر، هذا الحال انعكس على السياسة التجارية للبلد ،لكن الإجراءات المتخذة بهذا الصدد لم تراعِ الهيكل الاقتصاد العراقي الذي عانى من مختلف الاختلالات والتشوهات الهيكلية ،وكذلك لم تراعِ التقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية ،إذ أنَّ تطبيق سياسة الانفتاح التجاري كان بشكل سريع وليس تدريجي، إذ لم تتوفر أسس الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام ، ويستورد اغلب السلع والبضائع من الخارج وهذا اضاف تعقيداً للمشهد الاقتصادي العراقي.

ولغرض تحليل واقع الانفتاح التجاري في العراق وأثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية سوف نحاول ألقاء الضوء على مؤشرات سياسة الانفتاح التجاري في العراق وبيان تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الانفتاح التجاري في العراق الواقع الحالي ومسار تطوره، أمّا المبحث الثاني فقد تناول المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وانعكاساتها في النشاط الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة الانفتاح التجاري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من خلال دراسة بعض المؤشرات ومتطلبات نجاحها.

المبحث الاول

الانفتاح التجاري في العراق الواقع الحالي ومسار تطوره

من المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية لأي دولة هي حالة عدم الاستقرار في مؤشراتها نتيجة إلى عدة عوامل ترتبط بشكل مباشر بهيكل اقتصاد الدولة المعنية ،وبالنسبة للدول النامية فأن اقتصادها الاحادي الجانب من جهة وطبيعة السلع التجارية التي تتعامل بها من جهة اخرى كانت ولا تزال من عوامل عدم استقرار مؤشرات تجارتها الخارجية ، فمن المعروف أنَّ معظم صادرات هذه الدول هي مواد أولية وتكون شديدة الحساسية لظروف الأسواق العالمية وبالتالي تتعرض استيراداتها هي الاخرى إلى حالة التذبذب وعدم الاستقرار، وفيما يخص العراق فأن التذبذب في حجم تجارته يمثل انعكاساً لهيكله الاقتصادي الذي تهيمن عليه بدرجة كبيرة جداً صادرات النفط الخام ، مما يؤثر على حجم استيراداته.

لقد عانت التجارة الخارجية في العراق قبل عام 2003 من التدخلات الحكومية واحتكار الدولة لأنشطتها ، فضلاً عن غياب استراتيجية واضحة لها ،وقد تجلى هذا التدخل بالسياسة الضريبية (الكمركية) وفرض الرقابة على الصرف الاجنبي ووضع قيود على الاستيرادات وتأميم المؤسسات التجارية الكبيرة وحصر الجزء الأعظم منها بيد الدولة .

استمر حال التجارة الخارجية من حيث اتجاهها نحو الداخل وسيطرة الدولة على الاستيراد والتصدير لغاية 2003 ،عدا بعض المحاولات الخجولة لإعطاء دور محدود للقطاع الخاص ليتولى عمليات استيراد وتصدير محددة ولضرورات فرضتها المرحلة من حروب وعقوبات دولية ،ولكنها لا تعبر عن نهج عام للسياسة التجارية في العراق.

إنَّ توجه البلد نحو سياسة الانفتاح التجاري أو نحو تطبيق سياسة الحماية تحدد بعدة عوامل من ابرزها فلسفة الدولة السياسية وطبيعة النظام الاقتصادي السائد ،فضلاً عن مرونة الجهاز الانتاجي ،والاطر التنظيمية للعلاقات الدولية.

وبعد تغير النظام السياسي عام 2003 شهد العراق تحول من نظام اقتصادي تحتكر فيه الدولة التجارة الخارجية إلى اقتصاد السوق ،هذا الحال انعكس على السياسة التجارية للبلد ،لكن الإجراءات المتخذة بهذا الصدد لم تراعِ الواقع المرير لهيكل الاقتصاد العراقي الذي عانى من مختلف الاختلالات والتشوهات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو بسبب سياسات النظام السابق الخاطئة ،بالإضافة إلى الحروب والحصار الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية والفساد الاداري والبطالة والفقر وتدمير البنى التحتية ، لذلك كان على العراق الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنَّ هذا الانفتاح كان بإرادة خارجية وبشكل سريع وليس تدريجي، إذ لم تتوفر اسس الانتقال التدريجي نحو اقتصاد

السوق وإنما اعتمد اسلوب الصدمة في النظام الاقتصادي وهو ما لم يوفر أسس الانتقال الكلي[1] ، مما جعل العراق يعتمد على تصدير النفط فقط أي أصبح اقتصادا ريعياً يستورد اغلب السلع والبضائع من الخارج، وبموجب سياسة الانفتاح تغير التوجه المالي للدولة من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي والاقتصاد الحر.

اولاً : واقع الاقتصاد العراقي وسماته الأساسية

يحظى العراق بقاعدة موارد غنية ومتنوعة ، وموارد مائية غزيرة ،ومعالم سياحية دينية وآثاريه وترفيهية ،وقوة عاملة وطنية وخبرات علمية واكاديمية كبيرة وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في العديد من البلدان النامية بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي.

إنَّ ما يمر به الاقتصاد العراقي هو محصلة تراكمات متمثلة بسوء إدارة الموارد الاقتصادية الأمر الذي انعكس سلباً على كيفية الاستفادة من الموارد وتخصيصها والاهتمام بمصادر تنويع الدخل القومي ،الأمر الذي طرح وبشكل مقلق للغاية مسألة اعتماد الاقتصاد العراقي اعتماداً يكاد يكون كلياً على عوائد النفط في ظل حالة معمقة من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ،وهذه مسألة تثير أموراً ذات طابع استراتيجي تتعلق بالمستقبل إذ أخذت مدة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن جرى فيها عسكرة المجتمع وتسخير الموارد النفطية إلى متطلبات الحروب ، ممّا أدى إلى خلق اقتصاد مشوه يعتمد على انتاج سلعة واحدة وتصديرها وهي النفط الخام ،علماً بأن اسعار النفط والطلب عليه يرتبط بالخارج وبذلك فقد خضع الاقتصاد العراقي لصدمات داخلية وخارجية في آن واحد .

وبعد عام 2003 كانت هناك نقطة تحول مهمة في الاقتصاد العراقي ،وهذه الأهمية تأتي عبر التحولات والاتجاهات الجديدة التي تم تبنيها في إطار إدارة الاقتصاد العراقي ،إذ تؤكد العديد من المواد والفقرات في الدستور العراقي الجديد على عناصر إدارة الاقتصاد ، فالمادة (25) منه نصت على أن تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره ،وتشجيع القطاع الخاص ، في حين نصت المادة (26) من الدستور بأن تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، أمّا الفقرة ثالثاً من المادة (110) فقد ركزت على اختصاصات السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ، ووضع الموازنة العامة للدولة ورسم السياسة النقدية ،إلا أنَّه على الرغم من ذلك ،وبعد مرور ما يزيد عن ثمانية عشر عام من مرحلة الاعلان عن تبني سياسة اقتصاد السوق ، وضرورة أنَّ يكون هناك دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،إلاّ أنَّ الواقع يشير إلى زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على ريع النفط في ظل غياب السياسات الاقتصادية وغياب نظام فاعل للشراكة بين الدولة والقطاع

[1]- صالح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة (حالة العراق) ، مؤسسة فريدرش ايبرت ، بغداد ، 2013 ، ص 8.

الخاص في المجال الاقتصادي ومن ثم فقد تعمقت حالة وصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي ،ووصف الدولة بأنها دولة ريعية [1].

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل هيكلية في مجمل قطاعاته الاقتصادية، إضافة إلى عدم استقرار البيئة السياسية والمغامرة في حروب متعددة، أهمها تلك التي خاضها البلد في عقد الثمانينات وعسكرة الاقتصاد في تلك الحقبة، ثم تبعتها أزمة التسعينيات والعقوبات الدولية المفروضة على العراق و التي نتج عنها تفاقم الاختلالات وسيادة ظاهرة الركود الاقتصادي، وتعطيل الطاقات الإنتاجية وانتشار البطالة، وانحسار التجارة الخارجية التي أدت إلى العجز الممول عن طريق الإصدار النقدي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم وانهيار سعر الصرف للدينار العراقي، وكذلك تخلف القطاعات الاستراتيجية والخدمية.

وجاءت حقبة التغير السياسي في عام 2003 والتي اضافت تدهوراً وتعقيداً للمشهد الاقتصادي العراقي، إذ أصبحت البيئة الاقتصادية أمام مواجهة تحديات عديدة، متمثلة بضرورة التحول إلى اقتصاد السوق من جهة، والإرث الثقيل من الماضي وضرورات الإصلاح من جهة أخرى، ويمكن ان نوضح السمات الأساسية للاقتصاد العراقي بما يأتي:-

1- هيمنة القطاع النفطي الريعي إذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب تشكل فيه قيمة صادرات القطاع النفطي النسبة الاكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ،إذ بلغت (48.12 %) عام 2004 وهي اعلى نسبة لقيمة الصادرات النفطية إلى الناتج خلال المدة المدروسة لكنها انخفضت إلى (23.47 %) عام 2016 وهي ادنى نسبة لها خلال مدة الدراسة ، لكنها عادت وارتفعت إلى (40.60) عام 2018 في حين تراجعت إلى (32.30 %) عام 2020 ، في حين نجد أنَّ قيمة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي لا تشكل الا نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى (1 %) باستثناء العام 2020 إذ بلغت (1.69 %)، والجدول (2) يوضح نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية .

[1] - صالح ياسر ، مصدر سابق ، ص 11 .

جدول (2)

نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	الصادرات النفطية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (%)	الصادرات غير النفطية (مليون دولار)	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (%)
2004	36267	17455	48.12	110	0.30
2005	54584	23199	42.50	118.3	0.21
2006	74911	29708	39.65	230.7	0.30
2007	88038	37771	42.8	253.8	0.28
2008	130204	61883	47.52	308.2	0.23
2009	111300	38964	35	115	0.10
2010	142814	51453	36	174.5	0.12
2011	185749	79407	42.74	221	0.11
2012	218032	93778	43	273.2	0.12
2013	234637	89349	38	215.9	0.09
2014	222041	83538	37.62	182.9	0.08
2015	171488	43058	25.10	191.1	0.11
2016	172478	40493	23.47	90.2	0.05
2017	191197	57489	30	215.8	0.11
2018	212406	86258	40.60	125.2	0.05
2019	225203	81412	36.15	485.2	0.21
2020	137085	44287	32.30	2323	1.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004ـ 2020)، صفحات متفرقة.

ـ النسب تم احتسابها من قبل الباحث

2 ـ اقتصاد خدمي ضعيف الانتاج والانتاجية يعاني من اختلالات هيكلية متنوعة ،وهيمنة واضحة لقطاع الخدمات دون توفر جهاز انتاجي (زراعي و صناعي) متطور ومرن ،مما يعني وجود سيولة نقدية تمثل قدرات شرائية

تزيد من ضغوط الطلب على السلع المستوردة ، مما يضع ضغوطاً قوية على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة الاعتماد على الخارج[1].

3- يهيمن القطاع العام على الاقتصاد ،فالحكومة والمؤسسات المملوكة للدولة توظف نصف القوة العاملة تقريباً كما تعتمد غالبية السكان في دخلها على التوظيف الحكومي أو التحويلات المالية من الدولة ،بالإضافة إلى ذلك يرى السكان أنَّ القطاع العام هو الوسيلة الرئيسة لتوزيع الثروة النفطية ، وعلى الرغم من مساهمة ارتفاع التوظيف الحكومي والأجور المرتفعة في الاستقرار الاجتماعي ،لكن الخدمات المقدمة لاتزال شحيحة ، فضلاً عن أنَّ اتساع نطاق التوظيف في القطاع العام ليس مرتبطاً بمعايير انتاجية حقيقية ،وإنمّا يرتبط بغياب السياسات الاقتصادية العامة المحفزة للقطاع الخاص.

4- ضبابية فلسفة الدولة من الناحية الاقتصادية وموقفها في التوجه نحو اقتصاد السوق على الرغم من الإشارة الواضحة والصريحة في الدستور العراقي عبر آليات التحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق[2] .

5 ـ الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية والمساءلة والذي يعد من التحديات الكبرى التي تواجه بناء الدولة والنهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، إذ أصبح الفساد وباءً ينخر في الميادين كافة ولاسيما الاقتصادي منها والذي أعاق عملية التنمية وأدّى إلى انخفاض مستويات المعيشة ورفاهية المجتمع ،إذ اقترن بضعف الاداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة التي لها صلة بحياة الفقراء وأسهم في تشوه الإنفاق الحكومي بعد أنَّ رصدت الاموال الكبيرة إلى القطاعات التي لا تحقق النفع العام ، في حين هناك قطاعات ذات اولوية لو صرفت عليها تلك الأموال لأدت إلى تطوير الاقتصاد العراقي [3]، وقد احتل العراق مراتب متقدمة من بين البلدان الأكثر فساداً في العالم حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية (Transparency International organization) .

[1] ـ عدنان حسين يونس ، علي إسماعيل، الهيمنة المالية للدولة الريعية ، الطبعة الاولى ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص 102 .

[2] ـ اديب قاسم شندي ،الاقتصاد العراقي الى اين ، الطبعة الاولى ، دار المواهب للطباعة ، النجف الاشرف ، 2011 ، ص 14 .

[3] ـ جاسم الذهبي ،الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول ، من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 225 .

جدول (3)

مؤشرات الفساد المالي التي تخص العراق مقارنة بدول العالم للمدة (2004 - 2020)

السنوات	المرتبة التي احتلها العراق	عدد الدول الداخلة في التصنيف	عدد النقاط التي حصل عليها
2004	129	145	2.1
2005	137	159	2.2
2006	160	163	1.9
2007	178	180	1.5
2008	178	180	1.3
2009	176	180	1.5
2010	175	178	1.5
2011	175	176	1.3
2012	169	176	2
2013	171	177	16
2014	170	175	16
2015	161	180	16
2016	166	180	17
2017	169	180	18
2018	168	180	18
2019	162	180	20
2020	160	180	21

المصدر : منظمة الشفافية الدولية ، تقرير المنظمة عن مؤشر مدركات الفساد ، للسنوات(2004 - 2020)

نلحظ من خلال الجدول (3) احتلال العراق لمراتب متقدمة ضمن الدول الاكثر فساداً مالياً بحسب ما جاء في التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للمدة(2004- 2020) ،إذ كانت أعلى مرتبة احتلها العراق في عام 2011 ،إذ احتل المرتبة ما قبل الاخيرة ضمن الدول الأكثر فساد والداخلة في تصنيف المنظمة والبالغة عددها (176) دولة ،في حين كانت أقل مرتبة احتلها العراق عام 2005 ، إذ حل في المرتبة 137 من بين159 دولة دخلت في تصنيف المنظمة لذلك العام ، ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في مكافحة الفساد الا انه ما يزال يحتل مراتب متقدمة ضمن الدول الاكثر فساداً ،إذ حل في المرتبة (162) و (160) للأعوام 2019 و2020 على التوالي من بين (180) دولة داخلة ضمن التصنيف في تلك الاعوام .

ثانياً : واقع وتطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي

تظهر أهمية التجارة الخارجية في ظل ما يتميز به الاقتصاد العراقي من كونه اقتصاد غير متنوع الانتاج ، بينما على العكس تتنوع استيراداته شأنه في ذلك شأن غالبية اقتصادات الدول النامية ، وبالأخص منها النفطية ، وفي ظل ظروف كهذه تؤدي التجارة الخارجية دوراً مميزاً في موازنة العرض والطلب ،وذلك عن طريق مبادلة الفائض من السلع المنتجة محلياً ،وبالأخص النفط الخام بالسلع التي يحتاجها البلد .

وهنا سنتناول تطور كل من الصادرات والاستيرادات بغية التعرف على أثارها الاقتصادية وانعكاسها على الاقتصاد القومي :

1 ـ تطور الصادرات العراقية للمدة من(2004 - 2020)

إنَّ الدور الذي يؤديه قطاع التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية يستند أساساً إلى نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية ،التي تفترض بأن الدولة تقوم بإنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية (أي تنتجها بتكاليف نسبية اقل)، مع إزالة جميع الحواجز الكمركية أمام تدفق السلع إليها وهذا يمثل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي.

وإنَّ الكشف والتعرف على الدور الذي تؤديه الصادرات وتحليل أثرها على الاقتصاد وخاصة في بلد نامٍ كالعراق، يعد أمراً مهماً تمهيداً لتطوير هذا الدور والتخطيط له بما يكفل فعاليته وجعله أداة تخدم التنمية الاقتصادية بدلاً من أنَّ يكون مجرد اجراء لابد منه لإعادة التوازن بين العرض والطلب المحلي كلما دعت الحاجة لذلك .

أ ـ تطور حجم الصادرات

من خلال متابعة البيانات الخاصة بالصادرات العراقية يتضح لنا انها شهدت تطوراً نتيجة للتغيرات التي حدثت على بنية الاقتصاد العراقي على نحو عام والتي وضحت درجة تبعية صادرات العراق إلى قطاع النفط والذي بدوره يتوقف على عوامل خارجية مثل حجم الاستهلاك العالمي للنفط وتطوير بدائل الطاقة وعوامل أخرى سياسية ليس بمقدور الاقتصاد المحلي التحكم بها بشكل فعال إلا أنَّ التقليل من حدة آثارها أمر ممكن وذلك من خلال تقليل نسبة تخصص الدولة في انتاج وتصدير النفط الخام وذلك بزيادة حصة القطاعات غير النفطية في العملية الانتاجية قدر الامكان فضلاً عن محاولة تكرير أكبر نسبة ممكنة من النفط المنتج وتصديره على شكل منتجات نفطية تقلل من تعرض هذه المنتجات إلى تقلبات الأسعار التي تصيب أسواق النفط الخام ،ولغرض معرفة تطور حجم الصادرات العراقية يمكننا ملاحظة الجدول (4) الذي يشير إلى أنَّ قيمة الصادرات الكلية قد ارتفعت من (17.565) مليون دولار عام 2004 إلى (46.610) مليون دولار عام 2020 وتعود الزيادة المتحققة في قيم الصادرات خلال المدة المدروسة إلى سببين هما: ـ

1 ـ زيادة الكميات المصدرة من النفط بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق .

2 ـ ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية

لذا فإن السبب الرئيس لارتفاع وانخفاض معدلات نمو الصادرات الإجمالية يعود إلى الارتفاع والانخفاض في الصادرات النفطية إذ يلاحظ من الجدول (4) أيضاً أنَّ قيمة الصادرات النفطية قد ارتفعت من (17.455) مليون دولار عام 2004 إلى(44.287) مليون دولار عام (2020) والجدير بالذكر أنه يلاحظ من مقارنة إجمالي الصادرات أنها متزامنة ومتفقة ومتأثرة بإجمالي الصادرات النفطية وهذا ما يؤكد أنَّ الصادرات النفطية هي المحدد الأساس لنمو اجمالي الصادرات وأنَّ اهمية الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة طول مدة الدراسة ، وهذا يعني أنَّ الاقتصاد العراقي كغيره من اقتصادات الدول النامية ،يعد من الاقتصادات المنكشفة على العالم الخارجي ،وذلك بسبب خصائصه الاقتصادية ،إذ يمثل النفط الخام المكون الرئيسي لصادراته وإيراداته وناتجة المحلي الإجمالي، ويحصل مقابل عائداته على حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ،لذلك ليس هناك خلاف حول دور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي بوجه عام ،ودور الايرادات النفطية في تمويل جميع الانشطة الاقتصادية بوجه خاص [1].

[1]ـ محمد علي حميد مجيد ، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الخامس ، العدد الاول ،2007 ، ،ص 148.

جدول (4)

قيمة الصادرات العراقية للمـدة(2004 - 2020)

(على اساس فوب) **(مليون دولار)**

السنة	الصادرات الكلية	معدل النمو (%)	الصادرات النفطية	معدل النمو (%)	الصادرات النفطية / الصادرات الكلية (%)	الصادرات غير النفطية*	معدل النمو(%)	الصادرات غير النفطية/ الصادرات الكلية (%)
2004	17565	–	17455	–	99.3	110	–	0.7
2005	23317	32.74	23199	32.91	99.4	118.3	7.55	0.6
2006	29938	28.39	29708	28.06	99.2	230.7	95.01	0.8
2007	38024	27.01	37771	27.14	99.3	253.8	10.01	0.7
2008	62191	63.56	61883	63.84	99.5	308.2	21.43	0.5
2009	39008	(37.28)	38964	(37.04)	99.8	115	(62.69)	0.2
2010	51627	32.35	51453	32.05	99.6	174.5	51.74	0.4
2011	79628	54.24	79407	54.33	99.7	221	26.65	0.3
2012	94051	18.11	93778	18.10	99.7	273.2	23.62	0.3
2013	89565	(4.77)	89349	(4.69)	99.3	215.9	(20.97)	0.7
2014	83721	(6.52)	83538	(6.54)	99.2	182.9	(15.28)	0.8
2015	43249	(48.34)	43058	(48.46)	99.2	191.1	4.48	0.8
2016	40584	(6.16)	40493	(5.96)	99.7	90.2	(52.80)	0.3
2017	57704	42.18	57489	41.97	99.6	215.8	139.25	0.4
2018	86383	49.70	86258	50.04	99.8	125.2	(41.98)	0.2
2019	81897	(5.19)	81412	(5.62)	99.4	485.2	287.54	0.6
2020	46610	(43.08)	44287	(45.60)	95	2323	378.77	5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

ـ البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 ـ 2020) ، صفحات متفرقة.

ـ وزارة النفط ، شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ،الحسابات الختامية، للسنوات(2004 ـ 2020) ، صفحات متفرقة.

ـ استخرجت معدلات النمو والنسب المؤية من قبل الباحث . ، ـ الارقام بين الاقواس قيم سالبة

* الصادرات غير النفطية بضمنها صادرات الكبريت

كذلك نلحظ من الجدول (4) أنَّ معدل نمو الصادرات النفطية كان متذبذباً ،فبعد أنَّ سجل معدل نمو بلغ (32.91%) عام 2005 تراجع إلى (27.14%) في العام 2007 بسبب ما شهده البلد من اضطرابات امنية ، لكنه عاد وارتفع إلى (63.84%) عام 2008 مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو خلال المدة المدروسة ، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً إذ سرعان ما تراجع إلى (37.04 - %) عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من تداعيات القت بظلالها على اسعار النفط الخام ،ليستمر على هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ليسجل (48.46 - %) عام 2015 وهو ادنى معدل نمو تسجله الصادرات النفطية خلال المدة المدروسة ، في حين بلغ معدل نموها في العام 2020 (45.60 -%) ،هذا التذبذب في معدل نمو الصادرات النفطية انعكس بشكل كبير على معدل نمو الصادرات الكلية إذ هي الاخرى كانت متذبذبة وغير مستقرة،إذ أنَّ الصادرات النفطية تتميز بالهيمنة على بقية الصادرات إذ ظل النفط يشكل أكثر من (99 %) من قيمة الصادرات الكلية في حين تشكل الصادرات غير النفطية نسب متواضعة جداً في إجمالي الصادرات الكلية العراقية الأمر الذي يكشف عن ضعف بنية الصادرات السلعية.

وكذلك الحال مع معدل نمو الصادرات غير النفطية إذ عانت ايضاً من التذبذب وعدم الاستقرار فبعد أنَّ ارتفع معدل نموها من (7.55 %) عام 2005 إلى(95.01 %) عام 2006 ،عاد وانخفض إلى (62.69- %) عام 2009 مسجلة بذلك ادنى معدل نمو خلال مدة الدراسة ، في حين كان اعلى معدل نمو لها عام 2020 إذ بلغ (378.77%) .

يتضح مما تقدم ايضاً أنَّ الاقتصاد العراقي قد ارتبط بالقطاع النفطي وغدت صادراته النفطية المحرك الأساس والمحدد الرئيس لمعالم الاقتصاد ،وأصبحت معظم مكونات الصادرات تتألف من مادة النفط الخام وكان لهذا الأمر أثره المباشر في وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري (بدون الصادرات النفطية).

ب ـ تطور الهيكل السلعي للصادرات

أوضحت الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعراق أنَّ صادرات العراق تتكون من مجموعتين رئيسيتين: الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ، وتمثل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من قيمة إجمالي الصادرات أما الصادرات غير النفطية فتتكون من مجموعات رئيسة وكما يوضحها الجدول (5)

جدول (5)

البنية السلعية لقيم الصادرات العراقية للمدة (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع
2004	33	47.7	17455	0	30	0	0	0
2005	59	44	23199	0	15	0	0	0
2006	88	51	29708	2	16	72	0	9
2007	111	59	37771	4	20	95	0	8
2008	131	68	61883	0	28	81	0	0
2009	110	59	38964	4	20	95	0	8
2010	145	78	51453	5	26	124	0	10
2011	223	120	79407	8	40	191	0	16
2012	264	141	93778	9	47	226	0	19
2013	251	135	89349	9	45	215	0	18
2014	210	101	83538	4	8	32	2	0
2015	122	65	43058	4	22	104	0	9
2016	19	22	40493	7	18	17	0	8
2017	29	13	57489	0	1	28	0	0
2018	9	26	86258	0	82	8	0	0
2019	16	29	81412	0	128	0	0	12
2020	12	33.2	46473	0	92.5	0	0	0

المصدر : البنك المركزي العراق ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .

من خلال بيانات الجدول (5) يتبين أنَّ فقرة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها ،كان لها القيمة الاكبر من اجمالي الصادرات ،حيث بلغت قيمة هذه الفقرة (17455) مليون دولار عام 2004 ، ثم ارتفعت إلى(93778) مليون دولار عام 2012 وكان لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية أثر واضح على ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الصادرات العراقية ، وبسبب الاعتماد على

صادرات النفط والذي يقلل من الاهتمام بالصادرات غير النفطية، وهذا مؤشر يدل على حالة التركز في الصادرات العراقية ويوضح حجم الاختلال الكبير في الصادرات ومما يزيد من تعقيد أوضاع العراق في المستقبل .

امَّا فقرة (**المواد الغذائية والحيوانات الحية**) فقد حلَّت بالمرتبة الثانية من حيث مساهمتها في اجمالي قيمة الصادرات حيث ارتفعت قيمتها من (33) مليون دولار عام 2004 إلى (264) مليون دولار عام 2012 ، ثم اخذت بالتراجع بشكل كبير لتصل إلى (9) مليون دولار عام 2018 ،من ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى (12) مليون دولار عام 2020 ، اما المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في اجمالي قيمة الصادرات فكانت من نصيب فقرة (**المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود**) حيث تراوحت ما بين (141) مليون دولار عام 2012 وهي اعلى مساهمة في اجمالي الصادرات و (13) مليون دولار عام 2017 وهي ادنى مساهمة لها، ثم إلى (33.2) مليون دولار عام 2020، اما فقرة (**سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة**) فقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث مساهمتها في اجمالي الايرادات ، امَّا بقية الفقرات المكونة لبنية قيمة الصادرات العراقية فكانت نسبة مساهمتها متواضعة وفي بعض الاحيان معدومة .

إنَّ سياسات الحكومات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام وأهملت تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك بسبب انعدام تحديد معايير التنمية الاقتصادية واهمال القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمار في الصناعات البديلة للمستوردات، ومن جهة اخرى فقد كان لتراجع الانتاج الزراعي أثره الواضح في هبوط الصادرات العراقية وفي فتح باب الاستيراد الخارجي لسد الفجوة المتزايدة بين زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج المحلي .

ج ـ تطور التوزيع الجغرافي للصادرات

يقصد بالتوزيع الجغرافي للصادرات ،دراسة هيكل الصادرات جغرافياً حسب الدول أو المجاميع الدولية في سبيل التعرف على هذه الدول التي تتجه لها الصادرات، وأنَّ التوزيع الجغرافي للصادرات يعتمد إلى حد كبير على طبيعة التركيبة السلعية للصادرات.

وبالنسبة للعراق يلاحظ استمرار نمط التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية خلال المدة من (2004 - 2020) لمصلحة الدول الصناعية وأنَّ حصل تغيير في الترتيب النسبي للدول الرئيسة منه ،إذ تشير بيانات الجدول(6) الخاص بالتوزيع الجغرافي للصادرات العراقية إلى أنَّ دول الأمريكيتين تمثل الشريك التجاري الاول للعراق إذ استوعبت سوقيهما القيمة الاكبر من الصادرات العراقية ومن بعدهما تأتي دول الاتحاد الاوربي كثاني شريك تجاري للعراق وذلك من عام 2004 لغاية عام 2009 لتترا جع بعد ذلك لصالح الدول الاسيوية ،إذ اصبحت

الشريك التجاري الاول للعراق، والجدول (6) يمثل التوزيع الجغرافي لقيم للصادرات العراقية مع اهم الشركاء التجاريين .

جدول (6)

التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات بحسب المجموعات الاقليمية للمدة (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2004	1311	10819	3127	134	2155	19	17565
2005	763	13185	6277	393	2292	407	23317
2006	949	16663	7106	611	4227	382	29938
2007	1437	20433	9104	321	6212	517	38024
2008	2294	33432	15167	510	10005	828	62191
2009	871	19152	10310	1.124	5047	2.504	39008
2010	1155	15749	11155	1.289	21953	326	51627
2011	2853	24024	13801	2.226	36310	414	79628
2012	3156	25314	15688	405	46784	2.704	94051
2013	3501	18122	13465	629	53758	90	89565
2014	3023	16124	14781	252	49121	420	83721
2015	1564	8341	7646	130	25391	217	43249
2016	1836	5084	9193	169	24299	3	40584
2017	1729	9227	12740	402	33603	3	57704
2018	1369	11091	17427	624	55868	4	86383
2019	2498	6342	17213	524	55318	2	81897
2020	1515	2332	5996	322	36436	9	46610

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة.

نستنتج من واقع بيانات الجدول (6) ،هيمنة دول الأميركتين ودول الاتحاد الاوربي على صادرات العراق حتى عام 2009 ، الأمر الذي يتعلق بالتغير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003 ، وما تبعه من تغير كبير في اتجاهات السياسة الاقتصادية العراقية و الذي وثق العلاقات الاقتصادية بين العراق وكل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي لاسيما في زيادة قيمة الصادرات النفطية العراقية اليها فنشا نوع من التكامل الأفقي بينهما.

وفي حقيقة الأمر فإن هيمنة دول الأميركتين والاتحاد الأوربي أنما يرجع كذلك إلى طبيعة اقتصادات هذه الدول ، فهي تسيطر على الإنتاج الصناعي العالمي ، كما أنها تحتكر المعرفة العلمية والتقنية ،وتمتلك من خلال شركاتها المتعددة الجنسية قنوات النقل والتمويل ، لذلك فأن التعامل معها في إطار التشابك الاقتصادي الدولي الراهن يصبح أمراً حتمياً.

في حين اضحت مجموعة الدول الآسيوية الشريك التجاري الاول بعد عام 2009 ،إذ ارتفعت قيمة الصادرات العراقية لهذه الدول من (2155) مليون دولار عام 2004 إلى (36436) مليون دولار عام 2020 ،أما عن حجم الصادرات من العراق إلى الدول العربية فلم يسجل أي تقدم ملحوظ وكانت متواضعة جداً إذ بلغت كحد اقصى (3501) مليون دولار عام 2013 ،والجدول (7) يوضح الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي لأجمالي الصادرات في العراق .

جدول (7)

التوزيع الجغرافي النسبي لأجمالي قيم الصادرات بحسب المجموعات الاقليمية للمدة (2004 - 2020)

(نسبة مئوية)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2004	8.7	61.4	17.7	0.5	12.1	0.1	100
2005	3.1	56.5	26.6	1.4	9.5	2.9	100
2006	3.1	56.3	23.4	2	14.1	1.1	100
2007	3.7	54	23.9	0.8	16.3	1.3	100
2008	3.5	54.4	24.2	0.7	16	1.2	100
2009	2.2	50.1	26.2	2.7	12.6	6.2	100
2010	2.3	30.7	21.6	2.4	42.4	0.6	100
2011	3.5	30.2	17.4	2.9	45.5	0.5	100
2012	3.3	26.9	16.8	0.5	49.7	2.8	100

100	0.1	60	0.6	17.4	18.1	3.5	2013
100	0.5	58.8	0.3	17.6	19.2	3.6	2014
100	0.5	59	0.3	17.5	19.1	3.6	2015
100	0.007	60.2	0.4	22.6	12.4	4.4	2016
100	0.005	58.6	1	21.7	16	2.7	2017
100	0.004	64.7	0.7	20.2	12.8	1.6	2018
100	0.002	67.8	0.6	20.9	7.8	2.9	2019
100	0.3	78.1	0.6	12.8	5	3.2	2020

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

من خلال الجدول (7) نلحظ أنَّ دول الأمريكيتين كانت تمثل اهم الشركاء التجاريين للعراق ،إذ أنَّ اكثر من نصف الصادرات العراقية كانت تذهب باتجاه هذه الدول ،إذ استحوذت عام 2004 على (61.4 %) من صادرات العراق ، في حين كانت حصة دول الاتحاد الاوربي (17.7 %) والدول الاسيوية (12.1 %) ، أمَّا الدول العربية فكان نصيبها (8.7 %) من الصادرات العراقية من نفس العام ، واستمر اتجاه الصادرات العراقية على هذا الحال لغاية 2009 ،إذ اصبحت الدول الاسيوية أهم الشركاء التجاريين للعراق ،ففي عام 2020 اتجهت (78.1%)من الصادرات العراقية إلى هذه الدول .

2 ـ تطور الاستيرادات العراقية للمدة (2004 - 2020)

تؤدي دراسة بنية الاستيرادات لأي بلد ومنه العراق إلى التعرف على طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيه وواقعه وعلاقة البلد مع العالم الخارجي، لأن بنية الاستيرادات وتطورها تعكس نوعية النشاط الاقتصادي القائم فعلاً في ذلك البلد .

وتمثل قيمة الاستيرادات في مجموعها قيمة الموارد التي يتخلى عنها المجتمع سنوياً للحصول على السلع والخدمات من الخارج لسد حاجاته المختلفة، وأنَّ ارتفاع أو انخفاض قيمة الاستيرادات على مدار الوقت، إنما يعكس مدى زيادة أو تقليل الاعتماد على العالم الخارجي .

والعراق كونه بلد نفطي، فإن الطاقة الاستيرادية فيه تتوافق مع اتجاهات عوائده ،فالاستيرادات تزداد أو تنقص تبعاً إلى زيادة أو نقصان العوائد النفطية وهذا بدوره يجعل اقتصاده مرتبطاً بالاقتصاد العالمي، ليس فقط من ناحية التصدير، بل من ناحية الاستيراد ايضاً، مّما يؤدي إلى تأثره بالأحوال السائدة في السوق العالمية، وبذلك يكون اقتصاداً حساساً للاستيرادات .

أ ـ تطور حجم الاستيرادات

يرتبط تطور حجم الاستيرادات العراقية بشكل أساس بتطور الصادرات النفطية ،التي تنفق مبالغ كبيرة من عائداتها على رأس المال الثابت وتنفيذ برامج التنمية ،مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة من جهة وازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة من جهة ثانية كنتيجة لارتفاع دخول الأفراد وتحسن مستويات المعيشة ما بعد عام 2003 ولقد سعت السياسة الاستيرادية في العراق إلى ضمان تامين متطلبات الاقتصاد الوطني من السلع الاستثمارية والوسيطة غير المنتجة محلياً أو التي لا يمكن انتاجها بالقدر الكافي لسد حاجة الطلب المحلي، فضلاً عن توفير السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها بما يضمن ديمومتها في الأسواق .

ويرى الباحث أنَّ التطور والنمو الحاصل في الاستيرادات أنمَّا يعكس عدة حقائق أهمها:-

1 ـ وجود طلب محلي على مختلف السلع نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخول الفردية.

2 ـ ضعف هيكل الاقتصاد الوطني والحاجة الماسة إلى التوسع في الانفاق الاستثماري.

3 ـ توفر مصادر مالية لتمويل هذه الاستيرادات عن طريق الصادرات النفطية .

ومن الجدول(8) ،نلحظ أنَّ الاستيرادات العراقية قد ازدادت بشكل سريع خلال المدة (2004ـ 2020)، إذ ازدادت من (21302) مليون دولار عام 2004 إلى (48149) مليون دولار عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (5.4 %) سنوياً، ويعزى السبب الرئيس لهذه الزيادة المستمرة في الاستيرادات إلى الزيادة في الصادرات الكلية ،وإلى التوسع الكبير في الانفاق الحكومي على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية، وهي نتيجة حتمية تصاحب كل عملية تنموية، لأن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يولد باستمرار قوة شرائية متزايدة لدى السكان مما يجعل النشاط الاستيرادي في حالة تراجع الانتاج المحلي المصدر الرئيس لتوفير هذه السلع(يقوم بسد الفجوة الحاصلة بين العرض المحلي والطلب المحلي)،ايضاً ومن خلال الجدول (8) نلحظ أنَّ معدل النمو في الاستيرادات كان متذبذبة، إذ كان اعلى معدل نمو لها عام 2008 إذ بلغ (64.9 %) ،في حين كان أدنى معدل نمو في عام 2015،إذ تر اجعت بمقدار(26.5- %) .

جدول (8)

قيمة الاستيرادات العراقية ومعدل نموها للمدة (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	اجمالي الاستيرادات على (اساس سيف)	معدل النمو(%)
2004	21302	–
2005	23532	10.4
2006	18708	(20)
2007	21516	15
2008	35495	64.9
2009	41511	16.9
2010	43915	5.7
2011	47802	8.8
2012	56233	17.6
2013	58795	4.5
2014	53176	(9.5)
2015	39045	(26.5)
2016	34279	(12. 2)
2017	38765	13
2018	45736	17.9
2019	58138	27.1
2020	48149	(17.1)

معدل النمو السنوي المركب للاستيرادات = 5.4 %

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة

- الارقام بين الاقواس(قيم سالبة) - معدل النمو السنوي المركب تم حسابه وفق الصيغة القياسية ($Y_t = bo\ b_1^t\ u$)[1]

ب - تحليل الهيكل السلعي للاستيرادات

[1]- حسين ديكان درويش ، محاضرات غير منشورة في الاقتصاد القياسي القيت على طلبة الدراسات العليا مرحلة الدكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء،2019.

إنَّ لتحليل البنية السلعية للاستيرادات في العراق أهمية بالغة للتعرف على نمطها ومدى استجابتها لمتطلبات التنمية، كما وتكتسب دراسة بنية الاستيرادات أهمية كبيرة كونها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية المتبعة وتتأثر بنية الاستيرادات السلعية بجملة من العوامل والتي من اهمها سياسة الدولة التجارية ،وهيكل الحماية السائد فيها، ومستويات الأسعار العالمية.

ويرى البعض أنَّ هيكل الاستيرادات يعد مقياساً لدرجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليها بلد ما، ولهذا الغرض نحاول معرفة نوع السلع المستوردة، هل هي سلع استهلاكية، أم وسيطة، أو انتاجية، وفي العراق يحتل النوع الأول حيزاً كبيراً في هيكل استيراداته ، بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى سكانه ،وقصور جهازه الانتاجي في تلبية الاحتياجات المحلية أو الطلب الداخلي خلافاً لاستيرادات البلدان المتقدمة التي تأتي السلع الوسيطة لتحتل المرتبة الاولى فيها، ونتيجة لعمليات الأعمار في العراق بدأت السلع الانتاجية تطغى على مكونات مستورداته وتتميز هذه السلع بارتفاع أسعارها وهيمنة الدول الصناعية على تجارتها، والجدولين (9) و(10) يوضحان لنا حقيقة الهيكل السلعي لاستيرادات العراق .

جدول (9)

البنية السلعية لقيم الاستيرادات في العراق (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غيرالمصنفة حسب النوع	المجموع
2004	1008	616	373	2100	1322	1232	1578	9139	3326	608	21302
2005	807	308	414	2320	1604	1552	1960	10201	3695	671	23532
2006	716	209	351	2060	1235	1304	1547	7686	3005	595	18708
2007	1093	364	554	1989	1286	1383	3287	7799	3187	574	21516
2008	1917	461	639	3479	2272	2378	4047	13665	5608	1029	35495
2009	2276	563	696	3967	2860	2675	4998	15998	6173	1215	41511

2010	2371	571	626	790	4304	2811	2942	5006	16907	6939	1274	43915
2011	2581	622	860	4685	3059	3203	5450	18403	7553	1386	47802
2012	3186	767	962	5683	3676	3854	6627	20544	9223	1711	56233
2013	3205	772	1.068	5716	3798	3877	6766	22495	9377	1721	58795
2014	2872	691	957	5212	3403	3563	6062	20472	8402	1542	53176
2015	2109	508	703	3826	2499	2616	4451	15032	6169	1132	39045
2016	1579	495	666	3377	2199	2322	3900	13270	5461	992	34279
2017	2045	492	782	3711	2423	2337	4317	15577	5983	1098	38765
2018	2470	595	823	4482	2927	3064	5214	17609	7226	1326	45736
2019	3139	756	1046	5698	3721	3895	6628	22383	9186	1686	58138
2020	2600	626	866	4718	3082	3226	5489	18538	7608	1396	48149

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 -2020)، صفحات متفرقة

ـ الاستيرادات على اساس سيف

تشير البيانات في الجدول (9) إلى أنَّ استيرادات مجموعة المكائن ومعدات النقل ومنها السيارات لا تزال تتفوق في أهميتها على سائر الاستيرادات فقد بلغت (9139) مليون دولار عام 2004 واستمرت بالزيادة حتى بلغت(22383) مليون دولار عام 2019 ،لتتراجع إلى(18538) مليون دولار عام 2020 ،أنَّ اهم ما يميز السياسة الاستيرادية في العراق هو عدم وجود ضوابط على الاستيراد ،وعدم خضوع عمليات الاستيراد لحاجات ومتطلبات تطور الاقتصاد العراقي، كما انه يعكس ضعف قطاع الصناعة التحويلية والذي ما زالت الصناعات الاستهلاكية وبخاصة الغذائية والنسيجية هي التي تمثل الطابع الرئيس فيها ،فضلاً عن ذلك فإن الكثير من وحدات هذا القطاع تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية .

جدول (10)

التوزيع الجغرافي النسبي لأجمالي قيم الاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020)

(نسبة مئوية)

السنة	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة به	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	المجموع
2004	4.7	2.8	1.7	9.8	6.4	5.7	7.3	43	15.8	2.8	100
2005	3.4	1.3	1.7	9.8	6.8	6.7	8.3	43.4	15.8	2.8	100
2006	3.8	1.8	1.1	10.1	7	7.3	9.3	42.5	15	2.1	100
2007	5	1.7	2.7	9.4	5.9	6.3	15.3	36.1	14.9	2.7	100
2008	5.4	1.2	1.9	9.8	6.5	6.7	11.4	38.6	15.7	2.8	100
2009	5.4	1.3	1.6	9.6	6.6	6.2	13.1	39	14.6	2.6	100
2010	5.3	1.3	1.8	9.9	6.5	6.7	11.3	38.5	15.8	2.9	100
2011	5.3	1.3	1.7	9.8	6.4	6.7	11.5	38.6	15.9	2.8	100
2012	5.5	1.2	1.6	10.1	6.6	7	11.8	36.8	16.4	3	100
2013	5.4	1.3	1.7	9.8	6.3	6.6	11.4	38.8	15.8	2.9	100
2014	5.4	1.2	1.8	9.9	6.4	6.7	11.3	38.6	15.9	2.8	100
2015	5.4	1.4	1.9	9.7	6.5	6.6	11.4	38.5	15.7	2.9	100
2016	4.5	1.2	1.6	10.1	6.2	6.5	11.2	38.4	17.6	2.7	100
2017	5.2	2	1.7	9.5	6.2	6	11.1	40.1	15.4	2.8	100
2018	5.4	1.4	1.8	9.8	6.4	6.6	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2019	5.4	1.3	1.7	9.9	6.5	6.7	11.5	38.4	15.8	2.8	100
2020	5.3	1.4	1.8	9.7	6.5	6.7	11.5	38.5	15.8	2.8	100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (9)

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (10)، نلحظ أنَّ فقرة المكائن ومعدات النقل يشكل استيرادها النسبة الاكبر من اجمالي الاستيرادات في العراق، إذ تراوحت نسبتها خلال المدة المدروسة ما بين(43.4 %) كأعلى نسبة عام 2005 و (36.1 %) كأدنى نسبة عام 2007 ،أما فقرة (مصنوعات متنوعة) فقد احتلت المرتبة الثانية

في الاهمية النسبية للاستيرادات العراقية ،إذ بلغت نسبتها اكثر من (15 %) من اجمالي الاستيرادات ،أما المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية للاستيرادات فكانت من نصيب (سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة)، إذ تراوحت اهميتها النسبية ما بين(7.3 % و 15.3 %) للسنوات 2004 و2007 على التوالي ثم انخفضت إلى (11.5 %) عام 2020 ،في حين احتلت فقرة(**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**) المرتبة الرابعة .

إنَّ تنامي الحاجة إلى السلع الاستهلاكية المستوردة يفسر زيادة الاهمية المطلقة والنسبية لسلع الاستهلاك المستوردة عموماً، فضلاً عن قصور عرض المتاح من السلع المحلية ، وأنَّ زيادة الدخل القومي ومعدل دخل الفرد نتيجة لزيادة أسعار النفط بعد عام 2003 ،فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة ،وزيادة السكان كان من الأسباب الرئيسة في تفسير الارتفاع الملحوظ في قيم الاستيرادات في العراق من السلع الاستهلاكية ،هذا الامر يؤشر واقع الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً نامياً و ريعياً ويعاني من ضعف في قدراته على تلبية احتياجات البلد من السلع المصنعة واعتماده في ذلك على الخارج .

ج ـ تطور التوزيع الجغرافي للاستيرادات

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية يكاد الوضع لا يختلف كثيراً عن وضع الصادرات خاصة للدول ألرئيسة ، ويظهر من دراسة التوزيع الجغرافي لاستيرادات العراق فيما بعد عام 2003 أنَّ دول الاتحاد الاوربي كانت اهم الشركاء التجاريين للعراق عام 2004 ،إذ بلغت قيمة استيرادات العراق من هذه الدول (9064) مليون دولار ،لكن من عام 2005 ولغاية 2009 اصبحت الدول العربية أهم بلاد المنشأ لاستيرادات العراق إذ ارتفعت قيمة الاستيرادات منها من (7198) مليون دولار عام 2005 لتصل إلى (14068) مليون دولار عام 2009 ويعود السبب في ذلك الى تحسن العلاقات السياسية معها .

أمَّا الاعوام من (2010 ولغاية 2013) فكانت دول اوربا الاخرى أهم شريك تجاري للعراق ،إذ ازدادت قيمة الاستيرادات من هذه الدول من (13253) مليون دولار عام 2010 إلى(19585) مليون دولار عام 2013 ، لكن بعد ذلك اخذت الاستيرادات من هذه الدول تتراجع بشكل كبير حتى وصلت إلى(1066) مليون دولار عام 2020 ،في حين أضحت الدول الاسيوية ومنذ عام 2014 ولغاية عام 2020 من أهم الشركاء التجاريين للعراق، إذ ازدادت قيمة الاستيرادات من(26589) مليون دولار عام 2014 لتصل إلى(34148) مليون دولار عام 2020 وكما موضح في الجدول (11) .

جدول (11)

التوزيع الجغرافي لقيم الاستيرادات في العراق بحسب المجموعات الاقليمية للمدة (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2004	2373	1861	9064	2621	3984	1399	21302
2005	7198	3546	2685	6975	2530	598	23532
2006	6855	1650	2762	5.226	2194	21	18708
2007	9303	2554	2305	4764	2520	70	21516
2008	16399	3976	2307	8590	4082	141	35495
2009	14068	5001	4348	9475	7104	1.515	41511
2010	10399	5248	5885	13253	8432	698	43915
2011	11903	4101	4881	13925	12615	377	47802
2012	12816	4190	5403	18929	14606	289	56233
2013	14184	3324	6028	19585	14956	718	58795
2014	12603	3509	6753	3404	26589	318	53176
2015	9254	2576	4959	2499	19523	243	39045
2016	2267	2451	5082	1684	22627	168	34279
2017	2611	2746	4977	2450	25823	158	38765
2018	4046	3280	6199	2039	29800	372	45736
2019	3601	3767	7910	1441	41212	207	58138
2020	3664	2380	6677	1066	34148	214	48149

المصدر: البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة

والجدول (12) يوضح الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للاستيرادات في العراق ،إذ نلحظ من خلال الجدول كيف اصبحت المنتجات القادمة من الدول الاسيوية في السنوات الاخيرة تستحوذ على السوق العراقية إذ ارتفعت نسبة الاستيرادات من هذه البلدان من (18.7 %) عام 2004 إلى(70.9 %) عام 2020، في حين تراجعت وبشكل كبير الأهمية النسبية للاستيرادات العراقية من الدول العربية من(11.1 %) عام 2004 إلى (7.6 %)

عام 2020 ،كذلك نلحظ تراجع الأهمية النسبية للاستيرادات من دول الاتحاد الاوربي من(42.5 %) عام 2004 إلى(13.9 %) عام 2020 ،كذلك تراجعت الأهمية النسبية للاستيرادات من دول اوربا الاخرى من (12.3%) عام 2004 إلى(2.3 %) عام 2020 .

جدول (12)

التوزيع الجغرافي النسبي لإجمالي قيم الاستيرادات في العراق بحسب المجموعة الاقليمية للمدة (2004 - 2020)
(نسب مئوية)

السنة	الدول العربية	دول الامريكيتين	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الاخرى	الدول الاسيوية	بقية العالم	المجموع
2004	11.1	8.7	42.5	12.3	18.7	6.7	100
2005	30.5	15	11.6	29.9	9.5	3.5	100
2006	34.6	9.6	16.5	27.7	11.5	0.1	100
2007	43.2	11.8	10.6	22.5	11.6	0.3	100
2008	46.2	11.2	6.4	24.3	11.5	0.4	100
2009	33.9	12	10.5	23	17.2	3.4	100
2010	23.6	11.9	13.5	30.2	19.3	1.5	100
2011	25	8.5	10.2	29.2	26.4	0.7	100
2012	22.7	7.4	10.4	33.5	25.6	0.4	100
2013	24.1	5.3	11.1	33.1	25.2	1.2	100
2014	23.7	6.6	12.7	6.6	50	0.5	100
2015	23.7	6.5	12.8	6.5	50	0.5	100
2016	6.7	7.2	14.9	4.9	66	0.3	100
2017	6.8	7	13.9	6.9	64.9	0.8	100
2018	8.8	7.2	13.5	4.4	65.2	0.9	100
2019	6.1	6.4	13.7	2.5	70.9	0.4	100
2020	7.6	4.9	13.9	2.3	70.9	0.4	100

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول (11)

ثالثاً: تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق

شهد العراق تغيرات في سياسته التجارية تمثلت بصدور القرار(54) بتاريخ 24 / 2 / 2004 المتعلق بسياسة الانفتاح التجاري ، فبموجبه علقت كافة التعريفات الكمركية والرسوم وضرائب الاستيراد والرسوم المماثلة (باستثناء ضريبة اعمار العراق)، بالإضافة إلى تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية في رسم واحد سمي رسم إعادة الإعمار الذي بلغ (5%) على جميع الاستيرادات باستثناء المواد الغذائية والأدوية، ثم تم رفعه إلى (10%) في عام 2006 ، الأمر الذي ادى إلى تدفق السلع ذات المناشيء المختلفة بسب ارتفاع الطلب والناتج عن عجز الصناعة المحلية عن تغطيته لينتقل من مرحلة القيود المتشددة إلى مرحلة الانفتاح ،فانسابت البضائع الأجنبية إلى الأسواق العراقية بشكل لم يألفه العراقيون من قبل [1] . وللتعرف على مدى انفتاح الاقتصاد العراقي تجارياً للخارج لابد من تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري .

[1] ـ مظفر حسني ، بثينة حسيب ، التحديات التي تواجه انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الرابعة عشر ، العدد (48) ، 2016 ، ص 131 .

1 ـ مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج

تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي مدى انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الدولي ،وبالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية عليه ،وقدرته على رسم سياساته الاقتصادية المستقلة نسبياً عن التطورات الخارجية .

جدول (13)

مؤشرات الانفتاح التجاري في العراق للمدة (2004- 2020)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي(%)	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	17565	21302	36267	107	48	58
2005	23317	23532	54584	85	42	43
2006	29938	18708	74911	65	39	24
2007	38024	21516	88038	67	43	24
2008	62191	35495	130204	75	47	27
2009	39008	41511	111300	72	35	37
2010	51627	43915	142814	66	36	30
2011	79628	47802	185749	68	42	25
2012	94051	56233	218032	68	43	25
2013	89565	58795	234637	63	38	25
2014	83721	53176	222041	61	37	23
2015	43249	39045	171488	48	25	22
2016	40584	34279	172478	43	23	19
2017	57704	38765	191197	50	30	20
2018	86383	45736	212406	62	40	21
2019	81897	58138	225203	62	36	25
2020	46610	48149	137085	69	34	35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية للسنوات(2004-2020)، صفحات متفرقة.

ـ النسب تم احتسابها من قبل الباحث

يوضح الجدول (13) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج للاقتصاد العراقي خلال السنوات (2004-2020) ويتضح أنَّ الاقتصاد العراقي منكشفاً طيلة هذه السنوات حيث شكل (43%) عام 2016 كأدنى درجة و (107%) عام2004 كأعلى درجة انفتاح تجاري نحو الخارج .

إنَّ تحليل تطور مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للخارج في الاقتصاد العراقي يظهر بوضوح أنَّ هناك درجة كبيرة من الانكشاف الاقتصادي للخارج ،وهذا من شانه أنَّ يؤدي إلى آثار وانعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي العام وعلى النشاط الاقتصادي وتطوراته ،مما جعل الاقتصاد العراقي اكثر حساسية إزاء التقلبات الاقتصادية الدولية وسريع التأثر بها وفاقداً القدرة على تخفيف الأضرار الناجمة عن ذلك ، ويضاف إلى ذلك أنْ درجة الانكشاف الكبير جعلت من الاقتصاد العراقي فريسة سهلة للسياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة .

وبشكل عام فان هذا الانكشاف الكبير للاقتصاد العراقي يجعل منه تابعاً لنشاطات اقتصاديات الدول الاخرى وسريع التأُثر بالصدمات التي تصيب هذه الدول .

وعليه فان الاقتصاد العراقي في حالة انكشاف كبير مما يترتب على ذلك آثار تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني ،فالانكشاف الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حدة تعرض اقتصاد البلد للأزمات الاقتصادية العالمية وكذلك يرفع شدة تأثره بالتقلبات التي تحدث في الاسواق العالمية .

ويرى الباحث هناك سببان رئيسان قد عزّزا من درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي ،هما انخفاض درجة تنوع الصادرات العراقية ، واعتماده الكبير على سلعة واحدة في التصدير هي النفط ، أذ تشكل الصادرات النفطية نسبة مرتفعة من اجمالي الصادرات ،الامر الذي دفع باتجاه اعتماده على العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط في تسيير شؤونه الاقتصادية ،كما يتضح من البيانات مدى الارتباط الكبير لاقتصاد العراق بالاقتصاد الدولي بسبب طبيعة الهيكل الاقتصادي ودرجة نموه ،فالاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد بهدف تلبية أغلب احتياجاته ،إذ يشكل الاستيراد أداة مهمة للعراق من أجل الحصول على السلع ، كما أنَّ مؤشر الانكشاف الاقتصادي في العراق يعطي صورة أكثر وضوحاً لدرجة ضعف الترابط الداخلي للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،الأمر الذي يستدعي العمل على تعزيز الاقتصاد العراقي في ظل الظروف الراهنة من خلال تنويع مصادر الدخل ،والعمل على تعزيز المنافسة في الاسواق الخارجية خاصة بالنسبة إلى السلع المماثلة ورفع قدرته التنافسية .

2 ـ مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

عانى الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي الخارجي، وذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية، وتنامي حاله الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (متضمناً صادرات النفط) وتفاقم حالة العجز (باستثناء صادرات النفط).

بالعودة إلى الجدول (13) نلحظ مدى ارتفاع قيمة الصادرات العراقية وبالأخص الصادرات النفطية منها فهي تتجاوز نسبة (25 %) حسب مؤشر نسبة الصادرات (باستثناء عام 2016) مما يدل على درجة الانفتاح العالية، إذ أنَّ نسبة الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تتأرجح ما بين(23%) كحد أدنى في عام 2016 و(48%) كحد أعلى عام 2004 .

يبدو أنه كلما كانت قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كان هذا دليلاً على أهمية الطلب العالمي على منتجات الدولة وأثره المباشر على تطوير اقتصادها القومي، وبتعبير آخر فإن هذا دليل على أهمية العالم الخارجي في الاقتصاد القومي، وعليه فإن أي اضطراب في حجم هذا الطلب أنما يؤثر بصورة مباشرة على حجم الصادرات وبالتالي على حجم الاستيرادات ثم على الاقتصاد القومي عموماً ما لم تؤخذ بنظر الاعتبار ويتم الاحتياط لحدوثها .

3 ـ مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

بتحليل البيانات الواردة في الجدول (13) نلحظ أنَّ نسبة الاستيرادات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات(2004- 2020) كانت تتأرجح ما بين (% 19) كحد أدنى عام (2016)و(%58) كحد أعلى عام (2004) وهي نسبة مرتفعة تعبر عن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي وعن مدى الاعتماد على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي .

وهنا لا بد من الاشارة إلى مسألة مهمة وهي عندما تكون الاستيرادات أكبر بكثير من الصادرات فإن فجوة الانفتاح تصبح واسعة وهذا يؤدي إلى انعكاسات على الحالة الاقتصادية العامة للدولة، وربما يؤدي ذلك إلى ارتفاع واضح في معدلات التضخم وحينها تقع تحت طائلة النزيف المالي باتجاه الخارج، وهكذا تكون احتياطياتها النقدية مرتهنة، وتكون عملتها قد دخلت حيز انكماش القيمة.

و يمكن القول أنَّ المضي بسياسة حرية الاستيرادات دون اتخاذ الاجراءات الرقابية المطلوبة ستعمل على تدهور المنتج المحلي وخاصةً في ظل سياسة الإغراق التي باتت المعلم المتميز للنشاط التجاري الغذائي في العراق ، إلى الدرجة التي عد فيها العراق الآن من أكبر بلدان المنطقة من حيث حجم الاستيرادات الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري (باستثناء النفط الخام) تسير في غير صالح العراق ،وهو ما سيشكل قيداً على معدلات الأداء الاقتصادي في الداخل في المستقبل المنظور،كما من غير المتوقع أنَّ يتم العمل بنظام التعرفة الجمركية إلا بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع المؤسسات الدولية.

4 ـ مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

لا يمكن الاستدلال على موضوع الانفتاح التجاري في أية دولة من الدول العالم ما لم يتم تناول عنوانه من عدة زوايا معرفية ومنها حجم الديون الخارجية وشروط خدمتها، وهل هي تخضع إلى إعادة جدولة متكررة ؟ أم أن تسديدها يتم وفق التوقيتات التي اعتمدت في اتفاقيات هذه الديون واللوائح التي رسمت لها ؟ ويمثل الدين الخارجي عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي نتيجة تراكم الفوائد عليه من جراء استمرار الجهات المقرضة باحتساب الفوائد ،

وعند النظر إلى الأرقام الخاصة بهذا المؤشر والمبينة في الجدول (14) خلال سنوات الدراسة نلحظ تعاظم مشكلة المديونية الخارجية العراقية فقد بلغت في عام 2004(129026) مليون دولار، في حين تشير بيانات المدة (2005 - 2019) إلى انخفاض حجم المديونية على الرغم من التباينات التي تعكسها بيانات الجدول ما بين زيادة وانخفاض نتيجة ما مر به العراق من ظروف سياسية واقتصادية .

جدول (14)

قيمة الدين الخارجي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنة	رصيد الدين الخارجي القائم (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	129026	36267	355
2005	70000	54584	128.2
2006	74693	74911	99.7
2007	74000	88038	84
2008	63963	130204	49.1
2009	64289	111300	57.7
2010	60026	142814	42
2011	61267	185749	32.9
2012	60300	218032	27.6
2013	59718	234637	25.4
2014	58347	222041	26.2
2015	66352	171488	38.6
2016	63900	172478	37
2017	69500	191197	36.6
2018	59000	212406	27.7
2019	54000	225203	23.9

2020	70000	137085	51

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام، نشرة الدين العام الفصلية للسنوات (2004 - 2020) ،صفحات متفرقة .

ـ النسبة تم احتسابها من قبل الباحث .

أما بالنسبة إلى مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض من (355 %) عام 2004 وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة إلى(23.9%) عام 2019 وهي ادنى نسبة ،علماً أنَّ النسبة المقبولة حسب صندوق النقد الدولي هي(30 %).ويعود السبب في ذلك إلى ما تم اجراءه من تخفيضات واعفاء بعض الدول لديونها المستحقة على العراق بموجب اتفاقية دول نادي باريس التي خفضت بعض الديون المستحقة إلى(80 %) هذا من جهة ومن جهة اخرى يعود سبب انخفاض نسبة مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية والتي تسهم بأ كثر من (50 %) في تكوينه .

وهكذا بقدر ما تكون الديون الخارجية ضمن السياقات المعقولة، وأنها تغطي حاجات تنموية إنتاجية وبآليات متواصلة ليس فيها متأخرات فإن درجة الانكشاف الاقتصادي للدول المستدينة تكون ضمن معدلات مقبولة أمام الدول الدائنة.

باختصار يمكن القول أنَّ الدول ذات الاقتصاد الأحادي معرضة للانكشاف الاقتصادي، كما أنَّ هناك مسببات له تكمن في السياسات الارضائية الوقتية والإسراف في النزعات الاستهلاكية على حساب التنمية المستدامة .

5 ـ مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية

يُعبر التركز السلعي للصادرات عن التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ،ويمكن من خلاله الكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي عبر معرفة مدى تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزيع أهميتها النسبية إلى اكبر عدد من السلع المصدرة ، ففي حالة تنوع مكونات الصادرات السلعية تقل المخاطر في إمكانية الحصول على العوائد من النقد الأجنبي، وعلى العكس من ذلك ، كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي ،ويبين الجدول (15) التركز السلعي لصادرات العراق.

جدول (15)

التركز السلعي للصادرات العراقية للمدة(2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	السلعة الاكثر تصدير	قيـمـتها	الصادرات الكلية	مؤشر التركز السلعي(%)
2004	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	17455	17565	98.7
2005	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	23199	23317	98.9
2006	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	29708	29938	98.4
2007	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	37771	38024	98.6
2008	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	61883	62191	99
2009	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	38964	39008	99.7
2010	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	51453	51627	99.3
2011	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	79407	79628	99.4
2012	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	93778	94051	99.4
2013	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	89349	89565	99.5
2014	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	83538	83721	99.5
2015	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	43058	43249	99.1
2016	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	40493	40584	99.5
2017	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	57489	57704	99.2
2018	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	86258	86383	99.7
2019	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	81412	81897	98.8
2020	**الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها**	46473	46610	99.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء التجارة ، التقرير السنوي للصادرات للسنوات (2004 - 2020)، صفحات متفرقة .

- النسب تم احتسابها من قبل الباحث

يتسم هيكل الصادرات السلعية في العراق بكونه هيكلاً مستقراً ،إذ اعتمد بنحوٍ أساس وطيلة مدة الدراسة على تصدير الوقود المعدني (النفط الخام والمنتجات النفطية والكبريت والفوسفات) ،ففي الوقت الذي شكل فيه مؤشر التركز السلعي للصادرات (صادرات الوقود المعدني) نحو (98.7 %) من إجمالي الصادرات في عام (2004) ،ارتفعت هذه النسبة إلى(99.4 %) في عام 2020 ،وما تبقى منها عبارة عن مواد غذائية ومشروبات ومواد خام وبعض السلع الصناعية وغيرها ،بعبارة أخرى يواجه العراق معضلة تركُّز صادراته السلعية إذ يعتمد بنحو كبير على تصدير الوقود المعدني دون السلع الأخرى .

وينطبق الأمر نفسه على مؤشر التركز الذي يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات أو الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية ،تُشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز اقل لكل من الصادرات أو الواردات ،فيما تُشير القيم الأعلى إلى درجات تركز اكبر ،إذ يبين ارتفاع أو تدهور قيمة هذا المؤشر لصادرات العراق والذي هو أعلى بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ (60 %) ،ويعبر عن درجة تركز عالية للصادرات ،ويعبر ذلك عن ضعف القاعدة الإنتاجية في العراق وعدم القدرة على استثمار المواد الخام وتصنيعها ثم الخروج بها إلى الأسواق العالمية ،وكذلك خضوع اقتصاده لمخاطر التقلبات السريعة في أسواق النفط العالمية ، وزيادة المخاطر التي يواجهها في الحصول على العوائد من النقد الأجنبي ،وفقدان القدرة على تخفيف الأضرار الناجمة عنها ،وربما يشكل عائقاً أمام تنفيذ خطط التنمية المرسومة .

6 - مؤشر التركز الجغرافي للصادرات الوطنية

يُعبر مؤشر التركز الجغرافي للصادرات عن مدى ارتباط الاقتصاد الوطني مع اقتصادات دول العالم ،وينطلق هذا المؤشر من اعتبار أساسٍ هو ضرورة تنويع أسواق صادرات البلد للتقليل من الأخطار المحتملة في فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية ،مع التأكيد على أنَّ الأزمات السياسية اخطر من الأزمات الاقتصادية كون الأخيرة ما عادت تصيب بلداً دون آخر وإنمَّا أصبحت شاملة للعالم اجمعه ... بينما الأزمات السياسية قد تحدث هنا وهناك ، ومن هذا المنطلق ،فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب ،بل في الأسواق المستوردة والمصدرة على حدٍ سواء ،إذ كلما تركزت الصادرات مع دول محدودة كلما ازدادت أخطار التعرض للتقلبات في ظروف تلك الدول ،لذا تسعى الدول لتسويق صادراتها إلى أسواق عدة .

وما يمكن ملاحظته من الجدول (16) إنَّ القسم الأكبر من صادرات العراق خلال المدة(2004-2009) تركزت في أسواق دول الامريكيتين ودول الاتحاد الاوربي ،إذ بلغت في عام 2004 (63 %) من إجمالي الصادرات ، انخفضت إلى نحو (57 %) في عام 2009 ، بينما ازدادت الأهمية النسبية لصادرات العراق السلعية إلى أسواق الدول الآسيوية ودول الامريكيتين خلال العام 2010 وبدرجة تركز بلغت نحو(53.3%) ،

ليستمر بعدها اتجاه صادراتنا إلى اسواق هاتين المجموعتين من الدول للأعوام من(2011– 2015) وبدرجة تركز بلغت اكثر من (60 %)،في حين تركزت صادرات العراق من عام (2016 - 2020) في اسواق الدول الاسيوية بشكل كبير ودول الاتحاد الاوربي لتصل درجة التركز السلعي إلى(82.8 %) عام 2020 .

جدول (16)

التركز الجغرافي للصادرات العراقية بحسب المجموعات الإقليمية المدة (2004 - 2020)

السنة	اهم الشركاء التجاريين للعراق	حجم الصادرات (مليون دولار)	نسبة المساهمة في اجمالي الصادرات (%)	مؤشر التركز الجغرافي (%)
2004	دول الأمريكيتين	10819	61.5	63
	دول الاتحاد الاوربي	3127	17.8	
2005	دول الأمريكيتين	13185	56.5	69.6
	دول الاتحاد الاوربي	6277	26.9	
2006	دول الأمريكيتين	16663	55.6	63
	دول الاتحاد الاوربي	7106	23.7	
2007	دول الأمريكيتين	20433	53.7	60.3
	دول الاتحاد الاوربي	9104	23.9	
2008	دول الأمريكيتين	33432	53.7	61
	دول الاتحاد الاوربي	15167	24.3	
2009	دول الأمريكيتين	19152	49	57
	دول الاتحاد الاوربي	10310	26.4	
2010	الدول الاسيوية	21953	42.5	53.3
	دول الأمريكيتين	15749	30	
2011	الدول الاسيوية	36310	45.5	57.4
	دول الأمريكيتين	24024	30.1	

2012	الدول الاسيوية	46784	49.7	58.7
	دول الأمريكيتين	25314	26.9	
2013	الدول الاسيوية	53758	60	64.4
	دول الأمريكيتين	18122	20.2	
2014	الدول الاسيوية	49121	58.6	60.7
	دول الأمريكيتين	16124	19.2	
2015	الدول الاسيوية	25391	58.7	60.8
	دول الأمريكيتين	8341	19.2	
2016	الدول الاسيوية	24299	59.8	68.1
	دول الاتحاد الاوربي	9193	22.6	
2017	الدول الاسيوية	33928	58.7	65.4
	دول الاتحاد الاوربي	12740	22	
2018	الدول الاسيوية	55868	64.6	71.9
	دول الاتحاد الاوربي	17427	20.1	
2019	الدول الاسيوية	55218	67.4	78.2
	دول الاتحاد الاوربي	17212	21	
2020	الدول الاسيوية	36436	78.1	82.8
	دول الاتحاد الاوربي	5996	12.8	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء التجارة ، التقرير السنوي للصادرات للسنوات (2004 -2020) ، صفحات متفرقة . - (النسب تم احتسابها من قبل الباحث)

ايضاً يتبين لنا من الفقرات السابقة الواردة في الجدول (16)، أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط التصديري ،إذ شكلت الصادرات نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن تركزها في أسواق دول الأميركتين ودول الاتحاد الاوربي من بداية مدة الدراسة حتى عام (2009)،وحصل فيما بعد تغير خلال الأعوام (2010-2015) إذ ازدادت نسبة الصادرات إلى الدول الآسيوية ودول الامريكيتين ،ومن ثم منذ العام (2016) نلحظ تركز صادرات العراق على مجموعتين من الدول هي الدول الاسيوية ودول الاتحاد الاوربي حتى

وصل مؤشر التركز السلعي الى (82.8 %)، إلا أنَّ أهم ما يُلاحظ هو تركز الصادرات في مجموعة سلعية واحدة هي الوقود المعدني النفط الخام والمنتجات النفطية والكبريت والفوسفات .

المبحث الثاني

المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وانعكاساتها في النشاط الاقتصادي

اولاً : ـ تحليل بنية الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من الاختلال الإنتاجي، أذ شهد حالة من عدم التناسب بين القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهم مصادر العرض المحلي، وانعكس ذلك في اختلال القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد والمعبر عنها بالقيم المضافة .

و يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأنَّ تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مّر بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه ،وأنَّ هذا التذبذب بحجم الناتج محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط (التي تعتمد على الأسعار العالمية والتي لا سيطرة عليها)الخاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية ،وعلى الرغم من التغير السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ألا أنَّ قطاعاته الاقتصادية لا زالت تعاني من التدهور وذلك بسبب استمرار سوء الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية الامر الذي ادى إلى استمرار تدني مستوى الناتج المحلي الاجمالي .

1 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

أظهر الاقتصاد العراقي في الفترة ما بعد عام 2003 تطور ملموساً في أغلب مؤشراته الاقتصادية إذ أستمر تحسن أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية والمواد الخام إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي العراقي عبر جولات التراخيص ،مما أسهم في تحقيق هذا الأداء وبالتالي أنعكس بشكل إيجابي على عملية النمو للاقتصاد العراقي ،والجدول (17) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومعدل نموه.

جدول (17)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه في العراق للمدة(2004 - 2020)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	معدل نموه (%)

2004	36267	-
2005	54584	50.51
2006	74911	37.24
2007	88038	17.52
2008	130204	47.89
2009	111300	(14.52)
2010	142814	28.31
2011	185749	30.07
2012	218032	17.38
2013	234637	7.62
2014	222041	(5.37)
2015	171488	(22.77)
2016	172478	0.58
2017	191197	10.85
2018	212406	11.09
2019	225203	6.02
2020	137085	(39.13)

معدل النمو السنوي المركب = 8.7 %

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 -2020) ، صفحات متفرقة

ـ الارقام بين الاقواس قيم سالبة

نلحظ من خلال الجدول (17) إنَّ الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبالأسعار الجارية حقق ارتفاعاً خلال المدة المدروسة ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيس إلى تحسن أسعار النفط عالمياً بسبب نمو وتطور اداء الاقتصاد العالمي كونه المحرك الرئيس لمعظم الاقتصادات المتقدمة وشحة المعروض منه، الأمر الذي صاحبه

ارتفاع في معدلات الاستثمار، هذا التحسن انعكس تأثيره الايجابي على الاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط الخام إلى الخارج لسد متطلباته وتمويل موازنته العامة ،إذ نلحظ التأثير الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرَين، والواضح هو أنَّ أصل عدم استقرار نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق يرجع إلى تذبذب أسعار النفط ، فخلال الفترة الممتدة من عام(2004)إلى عام(2008) شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً متواصلاً، حيث ارتفعت من (36267) مليون دولار عام 2004 إلى (130204) مليون دولار عام 2008 ،وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من(36)دولار للبرميل إلى(88.8) دولار للبرميل [1]، لكن انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العام 2009 بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية العالمية ليتراجع بمعدل (14.52- %) ،من ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بانتعاش الأسعار ابتداءً من عام(2010)حتى عام (2013) ليصل إلى(234637) مليون دولار، ومن ثم عاد ليتراجع في العام التالي والعام الذي بعده بسبب تراجع الأسعار وتراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة إرهاب داعش وما ترتب عليه من تداعيات، لكن بعد الاستقرار الامني النسبي في العراق عام (2016) اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالازدياد مجدداً حتى بلغ (225203) مليون دولار عام(2019) ،ليتراجع بعدها وبشكل كبير حيث بلغ (137085) مليون دولار عام (2020) بفعل الازمة الصحية العالمية(انتشار وباء كورونا) وما رافقها من تراجع في اسعار النفط العالمية ،إذ تراجع بمقدار(39.13 - %) ،في حين كان اعلى معدل نمو سنوي حققه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية هو في العام (2005) اذ بلغ (50.51 %) ،في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة المدروسة(8.7%).

2 ـ الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

إنَّ دراسة دور القطاعات الاقتصادية في النمو الكلي مهمة ضرورية للتعرف على هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ومدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، فقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الأساس والرئيس على النفط الخام في تمويل موارده والذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من الانشطة ، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي ،حيث استمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي ،فهذه الاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ،إذ هناك تحيز واضح نحو الأنشطة السلعية على حساب الأنشطة الخدمية

[1] ـ البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2004 ، 2008 ، صفحات متفرقة .

والتوزيعية ، ويمكن تتبع المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية من خلال الجدول (18) إذ يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للأنشطة السلعية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ،فقد سجلت في عام (2004) ما نسبته (68.5%) وارتفعت لتصل إلى (74.1 %) عام (2005) وهي أعلى نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة ،في حين كانت أقل نسبة مساهمة للأنشطة السلعية عام (2015) إذ بلغت نسبة مساهمتها (46 %) .

جدول (18)

تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

للمدة (2004 - 2020) (نسب مئوية)

السنة	الانشطة السلعية	الانشطة التوزيعية	الانشطة الخدمية
2004	68.5	14.9	16.6
2005	74.1	14	11.9
2006	67	14.3	18.7
2007	65.1	10.6	24.3
2008	58.7	11.3	30
2009	58.3	11.8	29.9
2010	60.8	14.8	24.4
2011	66.9	12.7	20.4
2012	66	11.8	22.2
2013	63.6	14.3	22.1
2014	61.2	16.5	22.3
2015	46	20.1	33.9
2016	48.0	21.5	30.5
2017	53.8	20.5	25.7
2018	57.2	19.1	23.7
2019	55.3	19.4	25.3
2020	49.4	20.2	30.4

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 - 2020) ،صفحات متفرقة

في حين نلحظ من خلال الجدول(18) أنَّ الأنشطة التوزيعية شكلت ما نسبته (14.9 %) عام(2004) لتنخفض إلى(10.6%) وذلك عام (2007) وهي أدنى نسبة مساهمة لها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، في حين كانت أعلى نسبة مساهمة لهذه الانشطة عام (2016) إذ بلغت(21.5 %) ،أما الانشطة الخدمية فقد كانت افضل حال من سابقتها فقد بلغت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي (16.6 %) عام 2004 لتنخفض إلى (11.9) عام (2005) وهي أدنى نسبة مساهمة للأنشطة الخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، في حين كانت أعلى نسبة مساهمة عام (2015) إذ بلغت(33.9%) ،ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل المشاريع التنموية من خلال إعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية وتحسين الإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الأساسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة ، ومن خلال توضيح تطور ناتج ومساهمة مجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا أنَّ قطاع المقالع والتعدين كان وما يزال يمثل العامل الأساس والمهم في تغيير ناتج ونسبة مساهمة القطاعات السلعية خاصة ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية عامة، إذ أنَّ ارتفاع أو انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى غالباً ما يكون مرتبطاً بتغير ناتج قطاع التعدين والمقالع بالدرجة الأولى ، والجدول(19) يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (19)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)

(نسب مئوية)

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية
2004	6.9	57.7	1.8	0.8	1.3	8.3	6.1	0.6	16.5
2005	6.7	63.9	2	0.8	3.6	6.9	5.7	1.2	9.2
2006	5.8	55.2	1.5	0.8	3.6	7.0	6.6	0.7	18.8
2007	5	53.9	1.7	1	3.5	6.9	6.5	9.4	12.1
2008	3.4	56.1	1.4	0.8	3.8	7.6	6.4	7.6	12.9
2009	4.3	40.4	2.4	1.2	5.0	10.1	8.2	10.3	18.1
2010	5.0	43.0	2.3	1.1	3.5	11.2	8.6	9.4	15.4
2011	4.1	54.7	1.8	1.2	4.9	4.8	6.5	8.5	13.1
2012	4.1	52.8	1.7	1.3	5.6	4.7	6.3	8.7	14.8
2013	4.0	47.0	2.5	1.5	8.4	5.6	6.6	8.2	16.0

14.8	8.9	7.4	5.8	7.8	1.9	2.9	46.4	4.1	2014
11.2	6.8	7.7	6.1	3.1	1.2	0.9	60.0	3.0	2015
23.8	11	11.1	8.1	6.6	2.6	2.2	30.5	5.1	2016
19.3	7.7	8.9	10.3	6.8	3.6	2.3	37.8	3.3	2017
17	7.6	7.7	10.5	4.2	2.9	1.8	46.4	1.9	2018
19.8	7.6	7.7	9.7	4	2.9	2	43.0	3.3	2019
22	9.6	10.9	8.4	6.5	2.8	2.2	32.3	5.3	2020

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .

من الجدول(19) تتضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 – 2020) ويلاحظ تدهور مساهمة الزراعة بشكل مستمر، حيث انخفضت نسبة مساهمتها من (6.9%) عام 2004 الى (3.4 %) عام 2008 ومن ثم إلى (3 %) عام 2015 ،لكنها ارتفعت إلى (5.3 %) عام 2020، كما انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من(1.8%)إلى(1.4%) ومن ثم إلى(0.9 %) (لنفس الفترة)،في حين بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في العام 2020 (2.2%)، أمَّا قطاع التعدين والمقالع فعلى الرغم من تعاظم نسبة المساهمة لتبلغ (57.7%) عام 2004 ومن ثم ارتفعت إلى(60 %) عام 2015 ، الا أنَّ هذه الزيادة جاءت بسبب تقهقر مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى والارتفاع في اسعار النفط .

3 ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

على الرغم من أنَّ تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد ،إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أنَّ يصاحبه تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد ،ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بعدهِ مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد ،فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن[1] ،وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال ميزان المدفوعات ،فضلاً عن عدالة التوزيع ،أمَّا بخصوص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق فأن البيانات المتوفرة تشير بأن النمو الاقتصادي المتحقق قد انعكس بتحسن في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة ومن ثم في مستوى معيشة المواطنين من خلال ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية من (1.1) الف دولار سنوياً عام 2004 ليصل إلى(6.7) الف دولار سنوياً عام (2013) وهذا التحسن في نصيب الفرد ناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً والذي أدى

1 ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة للتنمية ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 11 .

إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في الجدول (20) لكنه بدأ بالانخفاض بعد ذلك بسبب ما شهدت البلاد من ظروف امنية مضطربة رافقها انخفاض حاد في اسعار النفط حتى وصل إلى (4.5)الف دولا سنوياً عام (2015) ،ثم اخذ بالتحسن بعد ذلك نتيجة الاستقرار الامني النسبي الذي شهده البلد حتى وصل إلى(5.6) الف دولار سنوياً عام(2019) ،لكنه تراجع إلى (4.2) الف دولار سنوياُ عام (2020) نتيجة الازمة الصحية العالمية وما رافقها من تداعيات اقتصادية .

جدول (20)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه

في العراق للمدة(2004 - 2020)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (الف دولار)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (%)
2004	1.1	-
2005	1.4	27
2006	1.2	(14.2)
2007	2.9	141.6
2008	4.3	48.2
2009	3.5	(18.6)
2010	4.2	20
2011	5.4	28.2
2012	6.4	18.5
2013	6.7	4.6
2014	6.2	(7.4)
2015	4.5	(27.4)
2016	4.8	6.6

2017	5.1	6.6
2018	5.6	9.8
2019	5.6	0
2020	4.2	(25)
معدل النمو السنوي المركب =	8.8	

المصدر : البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .

ـ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج تم حسابه من قبل الباحث

ـ الارقام بين الاقواس قيم سالبة

كذلك نلحظ من خلال الجدول (20) تذبذب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، فبعد أنَّ سجل معدل نمو بلغ (27 %)عام (2005) تراجع معدل نموه بمقدار (14.2- %) عام 2006 ، ثم عاد في عام(2007) ليحقق أعلى معدل نمو له خلال المدة المدروسة حيث بلغ (141.6 %) ،وهكذا استمر معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على هذا الحال بين الارتفاع والانخفاض إلى أنَّ تراجع بمقدار (25 - %) عام (2020) ،في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (8.8 %) خلال المدة المدروسة .

ثانياً : تحليل ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي

إنَّ ظاهرة البطالة في العراق ليست حديثة العهد، إذ أنها وجدت بأنواعها المختلفة خلال العقود القليلة الماضية، لكنها تجلت وتعمقت بعد سنة ٢٠٠٣ إذ اتسمت هذه المدة بانعدام الاستقرار الامني والاقتصادي، ومَّا رافق ذلك من اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو ،وزيادة اعداد الداخلين إلى سوق العمل مع عدم القدرة على توفير فرص عمل لتوقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية في القطاعين العام والخاص والتي كانت تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة فانتشرت البطالة وازدادت وضوحاً واستمرت إلى يومنا هذا لأسباب متعددة.

والاقتصاد العراقي واحد من الاقتصادات التي تعاني من مشكلة البطالة لأسباب مختلفة وفي مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتمثلة باختلال الهيكل الإنتاجي، واختلال هيكل التجارة الخارجية، واختلال سوق العمل ، وعلى الرغم من التدفق السنوي لموارد مالية ضخمة في الاقتصاد العراقي متأتية من استخراج النفط الخام

وتصديره إلى الأسواق العالمية، بيد أنَّ هذه الموارد لم تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتخلص من الركود والبطالة.

وبعد التغير في النظام السياسي والاقتصادي في العراق، كان الاقتصاد العراقي يعيش أسوأ حالاته من تدمير (للبنى التحتية و مؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص أمام نشاط القطاع الخاص) ، لذا لجأت الدولة إلى استيعاب العاملين في أجهزة الدولة ولاسيما الأمنية منها ، لكنها لم تنجح في استيعاب قوة العمل المتزايدة بل كانت لها نتائج سلبية، إذ ظهرت البطالة المقنعة في القطاع العام مما جعل من الصعوبة مكافحتها بسبب المردودات السلبية المتولدة عنها .

ومن الجدول (21) نلحظ ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي ،على الرغم من انخفاضها من (26،8 %)عام(2004) إلى(13.7%) عام (2020) إلاّ أنّها مازالت مرتفعة ،إذا ما أضفنا إليها البطالة المقنعة والاستخدام الناقص بين صفوف الشعب والبالغ(25 %)، إذ إنّ القطاع النفطي الذي يسهم بتكوين أكثر من(50%) من الناتج المحلي الاجمالي لا يوظف سوى (1%) من العمالة المتوفرة في سوق العمل ،ممّا يشير إلى مدى ضعف انتاجية القوى العاملة واتساع حالات الاستخدام الناقص التي يجري تمويلها بتدفقات مالية عامة كبيرة ومستوى متدني من الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية [1].

جدول (21)

معدل البطالة السنوي في العراق للمدة(2004 - 2020)

السنة	معدل البطالة السنوي (%)
2004	26.8
2005	17.9
2006	17.5
2007	16.3
2008	15

[1] ـ عدنان حسين يونس ، علي إسماعيل، مصدر سابق ، ص 104 .

15.4	2009
18.3	2010
8	2011
11.9	2012
11	2013
10.6	2014
16.4	2015
10.8	2016
13.8	2017
10.8	2018
12.8	2019
13.7	2020

المصـــــدر : وزارة التخطـــيط ، الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء وتكنولوجيـــا المعلومـــات، المجموعـــة الاحصـــائية الســـنوية لســـنوات (2004- 2020)، صفحات متفرقة

اسباب البطالة فـي الاقـتـصاد العراقي

تنشأ البطالة في المجتمع عادة متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي ،اجتماعي ، سياسي ، ثقافي ،سكاني أو إداري، أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة البطالة في العراق، فيمكن ارجاعها للعوامل المذكورة آنفاً مجتمعة، وبشكل نسبي بحسب مساهمة كل منها في نشوء واستفحال مشكلة البطالة، إذ لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحور الاساسي لظهور البطالة بل أصبحت العوامل غير الاقتصادية أيضاً ذات أهمية مساوية وأنَّ اسباب ظهور البطالة أبعد من أنَّ تكون مؤقتة بل قد تكون ممتدة من مدة طويلة، ولذا فأن اسبابها تكمن في:

1- تركز برامج الدولة على التحول إلى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغيرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤ هذه البرامج .

2 - توقف اغلب شركات القطاع العام وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية للبعض منها .

3 - عدم قدرة القطاع الخاص اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج .

4 - عدم الاستقرار السياسي والأمني .

5 - الفساد الإداري والمالي المستشري في اغلب مؤسسات الدولة .

6 - تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من المواطنين والذين يفضلون الاستثمار في الخارج .

7 ـ تعاظم الإنفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار، وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية ،وإلى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها ،مما ولد اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي .

8 ـ تدمير البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي، تدمير الجسور والمنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه والمنشآت الخدمية وغيرها نتيجة لخوض العراق حرب الخليج الأولى والثانية، كما أنَّ العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي استمرت (13) عام ،أدت إلى حرمان العراق من الإيرادات النفطية مما أدى إلى توقف حوالي (192) شركة صناعية حكومية عن الإنتاج والتي كانت تستوعب (500)إلف عامل، كما أنَّ انقطاع التيار الكهربائي وشحه الوقود وحظر استيراد مستلزمات الإنتاج والحظر المفروض على صادرات العراق النفطية وغير النفطية زاد من تكاليف الإنتاج لمشاريع القطاع الخاص مما أدى إلى توقف(59413) وحده صناعية عن العمل والاستغناء عن خدمات العاملين فيها[1].

9 ـ تفاقم أزمة المديونية الخارجية ،ودفع التعويضات غير المبررة في الكثير من الأحيان ،أوقعت العراق في شرك المديونية الخارجية، واستنزفت الكثير من احتياطاته من العملات الأجنبية.

10 ـ ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانحسار دوره في النشاطات الوسيطة والتجارية، واعتماده على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الإعفاءات الضريبية والكمركية ،وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة، كما أنَّ هذا القطاع يعتمد على الاقتراض في تمويل مشروعاته ،دون أنَّ تكون هناك سياسة لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين ،وغالباً ما يحتفظ بجزء كبير من فوائده المالية خارج البلد، وقد أدى ذلك إلى ضعف قدراته التنافسية ومحدودية دوره في تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي أعاقت عمليات البناء والتأهيل[2].

11 ـ يتميز العراق بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تراوح المعدل بين (3% ـ 4.3 %) وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين(1% إلى 1.8 %). ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد معدل الخصوبة الذي يصل

---

[1] ـ حسام الدين زكي ، ميادة رشيد ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003 ـ 2008) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (9) العدد (33) ، السنة (2013) ، ص 48.

[2] ـ عدنان ياسين مصطفى ، البطالة والتشغيل في العراق : تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص 9 .

في بعض السنوات(4.3 %) وقد أدى ذلك إلى مضاعفة سكان العراق بمقدار(3.7) مرة خلال المدة المذكورة ،أنَّ هذه الزيادة تؤثر في الهرم السكاني وتؤدي إلى وجود قاعدة شبابية تعكس الضغط على سوق العمل[1] .

ثالثاً : سعر الصرف في العراق

أضحت نافذة بيع العملة الاجنبية تمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً أسمياً أو هدفاً وسيطاً لسياستها النقدية ،بغية تحقيق هدفها النهائي والمتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية من خلال استقرار الطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[2]. وقد تمكنت نافذة بيع العملة الاجنبية من اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراده أو للأغراض الاخرى (السفر ، الاكتناز) ،اي أنَّ السلطة النقدية استندت إلى اعتبارات قوى العرض والطلب في تحديد سعر الصرف الاسمي الذي تبتغيه وتراه مناسباً للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر تدخلها المباشر في سوق النقد الاجنبي ، وكان البنك المركزي العراقي ولم يزل يعتمد سعر الصرف المثبت القابل للتعديل وليس كما يشاع نظام التعويم المدار ويبدو أنَ هذا النظام هو الانسب لبلد نفطي مثل العراق ،لان الحكومة هي المصدر الرئيس للعملة الاجنبية والبنك المركزي هو بائع صافي للعملة الاجنبية وعلى نحو مستمر، في المقابل القطاع الخاص في حالة عجز دائم للعملة الاجنبية [3] ، والجدول (22) يوضح تطور سعر الصرف في العراق في السوق الرسمية والسوق الموازية.

جدول (22)

اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الموازي	نسبة الفرق بين السعرين
2004	1452	1453	0.06
2005	1469	1472	0.20
2006	1467	1475	0.54
2007	1255	1267	0.95

[1]- محمد ناصر اسماعيل واخرون ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للمدة (1977 - 2004) ، مجلة التقني ، بغداد ، هيئة التعليم التقني ، المجلد (21)، العدد(6)، 2008 ، ص 100 .

[2] - مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة، العدد(25) ، 2010 ، ص2.

[3]- احمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص 512.

0.83	1203	1193	2008
1	1182	1170	2009
1	1182	1170	2010
2.22	1196	1170	2011
5.74	1233	1166	2012
5.66	1232	1166	2013
2.18	1214	1188	2014
4.78	1247	1190	2015
7.14	1275	1190	2016
5.71	1258	1190	2017
1.51	1208	1190	2018
0.50	1196	1190	2019
3.10	1227	1190	2020

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .
ـ نسبة الفرق بين السعرين تم احتسابها من قبل الباحث

نلحظ من خلال تتبع بيانات الجدول (22) أنَّ هناك تحسن في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، إذ بلغ سعر الصرف الرسمي(1452) في عام (2004) وهذا يعود بالدرجة الاساس إلى التدخل المباشر للبنك المركزي في تحديد سعر الصرف من خلال طرح كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة بيع العملة ، واستمر سعر صرف الدينار العراقي بالتحسن أزاء الدولار الامريكي حتى بلغ (1190) عام (2020) ،أنَّ هذا التحسن النسبي في قيمة الدينار العراقي جاء منسجماً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف الجهاز الانتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدم قدرة القطاعات الحقيقية على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعرية أعلى والذي يسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، لذلك فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عن طريق ازالة القيود على الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار .

ايضاً تحسن سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار ينعكس على خفض تكاليف السلع المستوردة وهذا يعني رفع المستوى المعيشي للفرد من خلال رفع قيمة الدينار العراقي ، الا أنَّ ذلك سينعكس سلباً على المنتج المحلي بسبب ضعف منافسته للمنتج الاجنبي ،أنَّ هذا التحسن الكبير في قيمة الدينار عزز ثقة افراد المجتمع في

عملته المحلية فاصبح الدينار قوة جاذبة للمبادلة ومخزناً للقيمة على العكس مما كان عليه في السابق (فترة التسعينيات ولغاية 2003) حيث كان أفراد المجتمع يفضلون الاحتفاظ ببعض الموجودات والاصول المالية والعملات الاجنبية والسلع المعمرة بدلاً من الاحتفاظ بالعملة المحلية.

كذلك نلحظ هناك اتساقاً ايجابياً ما بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف الرسمي ،ففي عام 2004 اي مع بدأ تطبيق المزاد كان الفارق نقطة واحدة وبنسبة (0.06%) ما بين السعرين ،ارتفع قليلاً في عام 2005إلى ثلاث نقاط وبنسبة (0.20 %) ،الا أنَّ تدخل صندوق النقد الدولي أواخر عام 2006 وطلب خفضه سعر الدولار لتقليص التضخم عبر خفض اسعار المستوردات[1] ، فانخفض سعر الدولار الرسمي تدريجياً إلى أنَّ وصل إلى (1166) عام (2012) ،لكن أدى ذلك إلى التباعد ما بين السعرين ليصل إلى(67) نقطة وبنسبة(5.74 %) في العام(2012)،لكنه عاود الانخفاض إلى (26) نقطة عام(2014) وبنسبة (2.18 %)،لكن سرعان ما ارتفع مجدداً إلى (57) نقطة في العام (2015) وبنسبة بلغت (4.78%) ،ومن ثم ارتفع الفارق ما بين السعرين إلى(85) نقطة عام (2016) وبنسبة بلغت (7.14%)،لكنهُ أخذ يتراجع بعد ذلك ليصل إلى (6) نقاط عام (2019) وبنسبة بلغت(0.50 %) ،لكن هذا التراجع لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عاد ليرتفع إلى (37) نقطة عام (2020) وبنسبة بلغت (3.10 %)، والملفت للنظر أنَّ هذا الابتعاد ما بين السعرين رافقه زيادة في مبيعات البنك المركزي من الدولار عبر المزاد ،وهذا يدل على أنَّ طلب الدولار من قبل القطاع الخاص اكبر من العرض عبر النافذة اليومية للبنك رغم غزارتها ،وهذا يعود إلى ضخامة التحويلات الخارجية واعتماد الاقتصاد العراقي على استيراد جلّ السلع من الخارج في ظل اقتصاد غير مستقر اقتصادياً وأمنياً وسياسياً بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الدولرة واستخدام الدولار كمكون من مكونات الثروة الشخصية فضلاً عن استثمارات للعراقيين في الخارج ،علماً إنَّ الهامش المقبول دولياً ما بين السعرين هو(2 %)[2] .

وعليه ومن خلال معطيات الجدول (22) نستنتج أنَّ استقرار سعر الصرف في العراق هو من النوع الحرج بسبب اعتماد السياسة النقدية على النافذة اليومية لبيع الدولار والذي هو رهينة للإيرادات النفطية والتي تكون خارجة عن سيطرة صناع السياسة النقدية ،ويمكن استخدام الشكل البياني الآتي لتوضيح سعر الصرف في العراق.

[1]- احمد ابريهي علي ، مصدر سابق ، ص 524.

[2] - عوض فاضل إسماعيل ، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي اتجاه الدولار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثالثة عشر ، العدد(46) ، 2015 ، ص 40.

شكل(6)
عرض العملة الاجنبية والطلب عليها

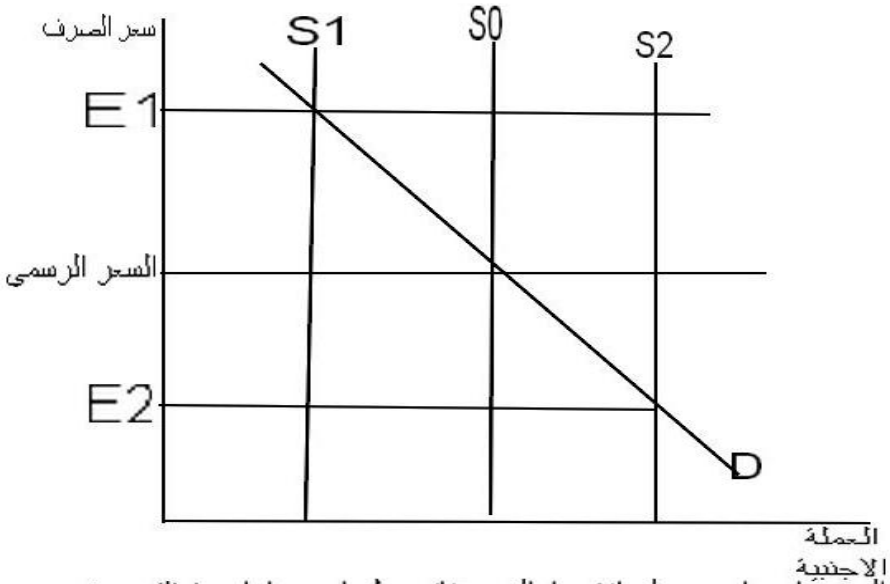

المصدر: احمد ابريهي علي،الاقتصاد النقدي وقالح ونظريات وسياسات ،دار الكتب ، العراق،2015 ،ص527

نلحظ من خلال الشكل(6) أنَّ سعر الصرف الرسمي تحدد عند تقاطع منحنى الطلب (D) مع عرض العملة الاجنبية من البنك المركزي للقطاع الخاص (SO) ، ولو فرضنا انخفاض العرض إلى(S1) يصبح السعر التوازني (سعر السوق) E1 ونقص العرض تمثله المسافة بين(SO وS1) ، في حين لو جعلنا (S2)مبيعات وزارة المالية من العملة الاجنبية إلى البنك المركزي تكون الاضافة إلى احتياطيات البنك المركزي متمثلة بالمسافة (S2 وSO) ويصبح السعر التوازني (سعر السوق) E2 ، وبما إنَّ سعر الصرف في العراق محدد ، فأن الطلب يعين مقدار العرض من العملة الاجنبية والذي يتساوى تماماً مع السعر المعين لكي يستقر ،وهذا ما درج عليه البنك المركزي منذ نهاية عام 2003 ،اي أنَّ البنك المركزي يحدد السعر ويقبل كل الطلب بموجب ذلك السعر، اي أنَّ العرض تام المرونة مع السعر المعين ولان العملة الاجنبية كانت دائماً كافية لم يضطر البنك المركزي إلى رفع سعر صرف العملة الاجنبية كي يتكيف الطلب مع العرض ومن الناحية المبدئية كان البنك المركزي ولم يزل يعتمد سعر الصرف المثبت القابل للتعديل .

رابعا: الفقر في العراق

كان الفقر ولا يزال ظاهرة دائميه لها وجود في غالبية مجتمعات العالم ويتباين تأثيرها بين مجتمع وآخر وفقاً للتقاليد الاجتماعية والأعراف الدينية والقوانين الوضعية السائدة، وقد تميزت المجتمعات الإسلامية ومنها المجتمع العراقي وفي مختلف العصور التاريخية بإيلائها اهتماماً استثنائيّاً لمعالجة التبعات السلبية لهذه الظاهرة،

انطلاقًا من منظومة قيم دينية ودنيوية سامية وراسخة أُرْسِيَ بموجبها العديد من المنطلقات النظرية والمفاهيم والتطبيقات العملية لمعالجة هذه الظاهرة السلبية.

لقد عرف العراق عبر تاريخه الطويل مراحلَ من الرفاه والتقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل أخرى من التراجع وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الفقر، وقد ألقت العقوبات الاقتصادية الدولية بعد احتلال العراق للكويت عام 1990، وتداعيات الاحتلال العسكري الأميركي للعراق عام 2003 ، بظلالها القاتمة على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وكان من نتائجها السلبية انتشار ظاهرة الفقر، وبخاصة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين [1].

ولعل من المفارقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية النادرة أَنْ تنتشر ظاهرة الفقر في العراق وتتحوَّل إلى إشكالية بكل أبعادها السلبية في بلد غني جدًّا بثرواته البشرية الهائلة وإمكانياته الطبيعية المتنوعة من اتساع الأراضي الخصبة وتوفر المياه العذبة فضلًا عن الثروات المعدنية المتعددة، وبالذات النفط الخام والغاز الطبيعي.

ومما زاد من إشكالية ظاهرة الفقر في العراق انتشار فيروس كورونا، منذ 24 / شباط 2020، وإغلاق الحدود لغالبية دول العالم، وتقليص الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن ثم إحداث شلل تام لكل أنشطة الاقتصاد العراقي، فضلًا عن الافتقار إلى تطبيقات عملية ناجعة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة السنوات العشرين الماضية، والتي من شأنها وضع مرتكزات أساسية لتطويق التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة التي تحولت إلى مأزق يواجه صنَّاع القرار السياسي والاقتصادي في العراق.

إنَّ ظاهرة الفقر في العراق متجذرةٌ وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، إذ بقيت مشكلة الفقر أحد أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي على الرغم من تبني الحكومات المتعاقبة العديد من الاستراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر، وعلى الرغم من تعدد أبعاد الفقر إذ شملت جوانب مختلفة تجاوزت منظور الدخل لتمتد إلى الحرمان من التعليم والمعرفة والبطالة والعجز عن العمل والتفاوت في الحصول على الرعاية الصحية وعدم القدرة على ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية ،إلا أنه وعلى وفق المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكمي لظاهرة الفقر، تعتمد معظم الدراسات التي تعنى بظاهرة الفقر على بعض الأساليب التي تركز على منظور الدخل والحاجات الأساسية في قياس الفقر.

إنَّ البيانات المتعلقة بالمستوى المعيشي للأفراد والأسر في العراق قليلة جدًا، لاسيما تلك البيانات التي تتعلق بمستويات الدخل أو مستويات الاستهلاك والتي يمكن من خلالها أنَّ نستقصي حالة الفقر والأوضاع المعيشية في العراق خلال مدة الدراسة ،ويكمن السبب في ذلك إلى عدم إجراء المسوح الأسرية الدورية التي تعبر عن نمط

[1] ـ سعد عبد نجم العبدلي ، أزهار حسين ، مصدر سابق ، ص 238 .

الإنفاق والاستهلاك ومستوى رفاهية الأسرة أو طبيعة دخلها ومصادر تكوينه ،أنَّ قلة مثل هذه البيانات لاشك أنها ستعيق قياس الفقر في العراق من جانب مفهوم القدرة أو الدخل[1] .

وعليه يعد الفقر في العراق مشكلة تمتد لسنوات ليست بالقصيرة، لكن قياسه بدأ في سبعينات وثمانينات القرن الماضي في ظل الأوضاع غير الطبيعية التي مرت بها البلاد في تلك العقود، وبخاصة أنَّ تلك التقديرات للفقراء والفقر كانت بالاعتماد على المسوح الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وهي لم تكن مخصصة أصلاً لقياس الفقر في العراق ،أمَّا المسوح الميدانية المخصصة لقياس الفقر والتي كان قد نفذها الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات(2007 ، 2012 ، 2014 ، 2018، 2020) ، وهو مسح رصد الفقر وتقويمه ، حيث كشفت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق سنة(2012) ارتفاع في بعض المؤشرات ،لاسيما ما يتعلق بالإنفاق ، فقد ارتفعت كلفة خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع) من (35796) دينار عام (2007) إلى (55027) دينار عام (2012) وهي تكفي لتلبية الحد الادنى من الحاجات الغذائية التي تعادل(2337) سعرة حرارية ،وبالمثل ارتفعت كلفة تغطية الحاجات الاساسية غير الغذائية من (39026) دينار عام (2007)إلى (50470) دينار عام (2012) وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ،فقد ارتفع معدل التضخم خلال المدة نفسها بمعدل (6.8 %) سنوياً وبمعدل تراكمي بلغ (39%) [2].

وانخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من (22.4 %) في عام2007 إلى(18.9 %) في(2012) وفي عام (2014) ارتفعت نسبة الفقر حتى بلغت (22.5 %) بسبب ما تعرض له البلد من اضطراب امني تمثل بسيطرة الجماعات الارهابية على بعض المناطق وتهجير سكانها رافقها انخفاض في اسعار النفط ، ثم عادت وانخفضت معدلات الفقر في عام(2018)حتى بلغت(20.5 %) . ولم تتحسن في اثناء ذلك المقاييس الاخرى للفقر كثيرا ، كمقياس فجوة الفقر ومقياس شدة الفقر ، مع انخفاض نسبة الفقر في عام (2018) مقارنة بعام (2007) ، الاَّ أنَّ عدد الفقراء لم ينخفض بل ارتفع من (6.6) مليون فقير عام (2007)إلى(8.1) مليون فقير عام (2014)، ليتراجع قليلاً إلى (7.3) مليون فقير عام (2018) ،في حين ارتفع معدل الفقر في العراق إلى (31.7%) في عام (2020) وعدد الفقراء (11.4) مليون فقير وهو عدد كبير جداً في بلد يبلغ تعداد سكانه (40) مليون نسمة ،وهناك اسباب عديدة تقف وراء تزايد اعداد الفقراء في العراق منها اقتصادية وامنية ومنها نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني بين الناس عامة والفقراء خاصة ،والجدول (23) يوضح مؤشرات الفقر في العراق .

جدول (23)

[1] ـ حسن لطيف كاظم واخرون ، دراسة حالة: "الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظ ل تداعيات أزمة كورونا" ، الطبعة الاولى ، نشر وتوزيع مركز الرافدين للحوار ، العراق ، 2020 ، ص 30.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 34.

مؤشرات الفقر في العراق للسنوات(2007 ، 20012 ، 2014 ، 2018 ،2020)

السنة	خط الفقر (دينار)	مؤشر عدد الرؤوس(%)	عدد الفقراء (فرد)
2007	35796	22.4	6648768
2012	55027	18.9	6465123
2014	105500	22.5	8101125
2018	110880	20.5	7370430
2020	123200	31.7	11400000

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية أحوال المعيشة ،للسنوات(2007 ،2012 ، 2014 ، 2018 ، 2020) ، صفحات متفرقة .

اسباب الفقر في العراق

منذ ثلاثة عقود خلت، وتحديدًا منذ عام(1990) ، شهد العراق تحولات واسعة في مؤسسات وضوابط المجتمع كافة، وقد أسهمت عوامل ذاتية وموضوعية في إدامة واستمرارية هذه التحولات في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان نصيب الميدان الاجتماعي القسط الأكثر سلبية من هذه التحولات جرَّاء انتشار ظاهرة الفقر بين مختلف طبقات المجتمع العراقي وقد تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية لتحويله من حالة وقتية إلى ظاهرة، وتعود أسباب تكريس ظاهرة الفقر في العراق لأسباب عديدة لعل من أهمها:

1- الفساد المالي والإداري : بدأت عملية تحوُّل الفساد من ظاهرة سلوكية إلى بنية مؤسسية خلال الفترة الممتدة بين عامي(1990 - 2003) ،حيث بدأت بحلول العام(1991) عملية تحوُّل الفساد في العراق من "ظاهرة" إدارية-سلوكية، إلى بنية قيمية مؤسسية ، كان هذا الفساد قبل فرض العقوبات الدولية على العراق بسبب غزوه للكويت محصوراً في دائرة ضيقة من المجتمع العراقي ،وسرعان ما تحوَّلت هذه الظاهرة إلى بنية مؤسسية، تُدار من أطراف داخل مؤسسات الدولة والقطاع العام في ظل ظروف الحروب والحصار الاقتصادي وجاءت أحداث الاحتلال الأميركي للعراق عام(2003) وما أعقبها من تدمير البنى التحتية لمؤسسات الدولة العراقية لتزيد من انتشار واسع لهذه الظاهرة في غالبية مؤسسات الدولة العراقية.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي(2004 و 2020) ،استمرت معاناة البلاد من تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في غالبية مؤسسات الدولة، مما انعكس تأثيرها في تعميق حالات الفقر في المجتمع العراقي وبشكل

متفاوت بين المحافظات العراقية حيث زادت نسبة الفقر في بعض محافظات الجنوب والوسط في حين قلت هذه النسبة في محافظات اقليم كردستان مما ترتب على ذلك زيادة فجوة الفقر مع تزايد نسبته .

2- ظاهرة الهجرة والتهجير في العراق: ازداد عدد اللاجئين في العراق بسبب استمرار الأعمال الحربية جرَّاء الاحتلال الأميركي وما تبعها من أعمال إرهابية وتهجير طائفي، ليبلغ عدد اللاجئين العراقيين المسجلين رسمياً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العام(2005) نحو(262.299) لاجئاً، وازداد هذا العدد في العام(2007) ليصل إلى أكثر من(2.309.245) لاجئ ، ثم تناقص هذا الرقم تدريجياً ليصل في عام (2018) إلى (372.342) لاجئاً، كما أقرَّت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق في تقريرها السنوي لعام(2018) بحرمان المواطنين العراقيين من أبسط الخدمات الأساسية وضمنها الغذاء والمياه الصالحة للشرب والضمان الصحي والسكن وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى البطالة بين كافة شرائح المجتمع العراقي وخاصة الفئات محدودة الدخل، فضلاً عن استمرار ظاهرة الفقر والبطالة في العراق وما نتج عن أزمة التهجير ونزوح (5) ملايين عراقي من المناطق التي سيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية" في العام (2014)، الأمر الذي أثَّر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنازحين والمناطق التي نزحوا منها [1].

في ضوء ما تقدم، فقد تضافرت العوامل الدافعة لانتشار ظاهرة الفقر في العراق ابتداءً من العقوبات الاقتصادية الدولية منذُ العام 1990 والاحتلال العسكري الأميركي للبلاد في العام 2003 وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وانتهاءً بالتداعيات الكارثية لعمليات التهجير القسري التي طالت أكثر من(5) ملايين مواطن، ممّا انعكس سلباً على جُلِ طبقات المجتمع العراقي وأدت سياسة تدمير الاقتصاد العراقي وتكبيله بمشاكل اقتصادية ومالية مزمنة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية جرَّاء انخفاض مستويات الأداء في كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة أعداد الفقراء في المجتمع.

3 ـ كذلك فأن الحكومة لا تزال تتبع أساليب تجد فيها صعوبة كبيرة في معالجة الفقر من خلال سوء توزيع التخصيصات الاستثمارية بين محافظات العراق إذ إنها تعتمد على معيار الكثافة السكانية فقط دون الأخذ بالاعتبار متوسط الانفاق الشهري للفرد وهذا ما يجعل بعض المحافظات تعاني من فقر شديد بشكل دائم رغم التخصيصات الاستثمارية المخصصة لها، لقد أشارت الموازنة الاتحادية في قوانينها وملحقاتها أنَّ التخصيصات المالية للمحافظات العراقية واقليم كردستان تم تخصيصها ضمن موازنة التنمية والاعمار على اساس عدد السكان في كل محافظة ومستوى المحرومية في المحافظات رغم أنَّ الأخير بقي معطلاً لعدم الاتفاق

[1] ـ خضير عباس الندواي ، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ، مركز الخليج للدراسات ، مجلة لباب ، العدد (8) ، السنة (2020) ، قطر ، ص 14.

على المعايير التي يتم من خلالها احتساب درجة المحرومية في كل محافظة مما أوجب العمل بمعيار عدد السكان الذي لم يخفض من حالة الفقر[1].

4 ـ كما أنَّ هناك حقيقة شاخصة أنَّ البلدان النامية ومنها العراق تتميز بانخفاض الإنتاجية الكلية بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم اكتمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي وأنَّ حلقات الفقر تعمل من جانب الطلب المتعلق بضعف الحافز على الاستثمار ومن جانب العرض المتعلق بقصور المدخرات، لذلك هناك صعوبة من القيام بعملية الادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وأنَّ للاستثمار دوراً حاسماً في تنمية الدخل، ولأجل كسر الحلقة المفرغة للفقر يتعين الكشف عن وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو إيجاد موارد من خارج البلد، وعلى الرغم من أنَّ الغالبية من السكان هي فقيرة إلا أنَّ هناك فئات ولوأنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أنَّ تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أنَّ تكسر الحلقة المفرغة للفقر باتجاه تحقيق تراكمات رأسمالية[2].

5 ـ كما أنَّ عدم ثبات الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله إدارة الاقتصاد العراقي على النحو الذي يؤدي إلى توجيه الموارد الطبيعية والبشرية إلى الاستخدامات ذات النفع العام وبشكل كفء فضلاً عن ضعف دور القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الذي يعاني من تقادم منشآته وافتقارها إلى أنماط الإنتاج الحديث وتوقف عدد كبير منها ،قادت إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي كما أنَّ الاختلال المؤسساتي في إدارة الاقتصاد الوطني أحدث إرباكاً عملياً في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل.

لقد تبنَّت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 استراتيجيتين للحد من الفقر في العراق وقد ركِّزت الاستراتيجية الأولى للحد من الفقر في العراق (2010 - 2014) على وجوب التعامل مع أربعة تحديات أساسية، وهي(ضمان الأمن والاستقرار، ضمان الحكم الرشيد، ضمان عدالة التوزيع وتنويع مصادر الدخل في اقتصاد السوق، التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح) فيما أكدت الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر في العراق (2018 - 2022) على أنَّ هذه التحديات لا تزال ماثلة، وينبغي على الحكومة استمرار الالتزام بالتعامل معها عبر السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهتها بوصفها شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف المنشودة للاستراتيجية، وأنَّ كانت هذه التحديات قد اتخذت أبعاداً أكثر عمقاً وتأثيراً في الاقتصاد والمجتمع العراقي [3].

إنَّ كلا الاستراتيجيتين تبنت التوجه نحو اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وخصخصة مؤسسات القطاع العام، إذ أكدت خطة(2010 - 2014) على تعزيز آليات السوق والتي تؤدي إلى

---

[1]ـ محمد عبد صالح ، الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة 2003 ـ 2008 (دراسة تحليليه اقتصادية) ، مجلة الدنانير ،المجلد (1) ، العدد (6) ، السنة (2014) ، ص 44.

[2] ـ المصدر نفسه ، ص 45.

[3]ـ وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018 - 2022) ، العراق ، 2018 ، ص 2 .

دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي وفقاً لمبادئ تقسيم العمل والشراكة الدولية ،أنَّ ظاهرة الفقر كما أسلفنا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ،إذ أنَّ هيمنة قطاع السلع الأولية (القطاع النفطي) وانخفاض مستوى الإنتاجية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم كفاءة البنية التحتية، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر، وبناءً على ذلك لم يشهد العراق حتى الآن سوى محاولات متواضعة للتعامل مع مشكلة الفقر من خلال تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية دون التوجه إلى معالجة أسباب الفقر ووضع سياسات اقتصادية شاملة تتضمن تطبيق الشروط والمعايير الدولية لسياسة الانفتاح التجاري لتحقيق أهدافه، فضلاً عن دعم برامج التربية والتعليم لكسر حلقة الفقر[1].

خامساً: تحليل الميزان التجاري العراقي

الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة لبيان أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة، ويعد الميزان التجاري المكون الرئيس في ميزان المدفوعات العراقي لما له من أهمية في تقرير المركز الخارجي للاقتصاد سواء كان في حالة فائض أم عجز، وهذه الأهمية مستوحاة من خلال تصدير النفط الخام الذي يسهم بدور بارز في تمويل الاقتصاد العراقي عن طريق توفير العملة الصعبة لتغطية قيم الاستيرادات، وفيما يخص التجارة الخارجية العراقية وعلى الرغم من اهميتها في الاقتصاد المحلي ألا أنها تعاني من اختلال وعدم توازن، ويرجع ذلك لاقتصار الصادرات الوطنية على تصدير النفط الخام مع غياب شبه تام لباقي القطاعات الاخرى المتخلفة و التي لا تستطيع أنَّ تزيل العجز في الميزان التجاري ،مما يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز، في المقابل نجد الاستيرادات تتنوع تنوعاً كبير من السلع الاستهلاكية والاستثمارية مما ادى إلى حدوث اختلال في بنية التجارة الخارجية .

إنَّ آلية الحكم على وضع الميزان التجاري في كونه سليم أو يعاني من تشوه واختلال يكون قائم على مستويين، الاول هو حسابي يعتمد على بيان الموقف النهائي لأقيام الصادرات والاستيرادات "وهو الاختلال من عدمه"، والثاني هو حقيقي يستند إلى مصدر أو نوع السلع المصدرة والمستوردة "وهو التشوه من عدمه"، فليس من المنطقي أنَّ يتم الحكم على الميزان التجاري لبلد ما بأنه سليم دون معرفة هيكل الصادرات السلعية وكذلك الاستيرادات ،وبالعودة إلى الجدول (5) سابق الطرح، يتضح جلياً لنا حجم التشوه في الميزان التجاري من ناحية الصادرات، وكذلك الاستيرادات "في الجدول" (9) وهي اشكالية تم طرحها في الصفحات السابقة، هذا فيما يخص المستوى النوعي للميزان التجاري، أما على المستوى الرقمي، فإن حجم الصادرات كإجمالي تجاوز بصورة واضحة حجم الاستيرادات لأغلب سنوات الدراسة، وبالتالي فإن الميزان التجاري في هذا الوضع يحقق ارقاماً موجبة من خلال تشكيله لفوائض تعمل على تجميل صورته الرقمية، إلا اننا إذا ما تحولنا في التحليل إلى

[1] ـ سامر محمد فخري ، انمار غالب ، مصدر سابق، ص 72.

الجدول (24)، والذي يبين الوضع العام للصادرات دون تضمين الصادرات النفطية فيه، فسنلحظ أنَّ هذا الامر "تحسن وضع الميزان التجاري" لا يفسر بأنهُ تحسن في بنية التجارة الخارجية إذا ما علمنا تفاصيل هذه البنية والتي يغلب عليها صفة الاحادية من خلال طغيان صادرات النفط الخام على الميزان التجاري العراقي .

جدول (24)

قيمة الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري العراقي للمدة(2004 -2020)

السنة	قيمة الصادرات غير النفطية	قيمة الصادرات الكلية (النفطية وغيرالنفطية)	قيمة الاستيرادات الكلية	معدل نموها (%)	صافي الميزان التجاري	صافي الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية

	X-M					
2004	110.0	17565	21302	–	(3737)	(21192)
2005	118.5	23317	23532	10.4	(215)	(23413.5)
2006	230.7	29938	18708	(20)	11230	(18477.3)
2007	253.8	38024	21516	15	16508	(21262.2)
2008	308.2	62191	35495	64.9	26696	(35186.8)
2009	123.6	39008	41511	16.9	(2503)	(41387.4)
2010	174.5	51627	43915	5.7	7712	(43740.5)
2011	221	79628	47.02	8.8	31826	(47581)
2012	273.2	94051	56233	17.6	37818	(55959.8)
2013	215.9	89565	58795	4.5	30770	(58579.1)
2014	182.9	83721	53176	(9.5)	30545	(52993.1)
2015	191.1	43249	39045	(26.5)	4204	(38853.9)
2016	90.2	40584	34279	(2. 12)	6305	(34188.8)
2017	215.8	57704	38765	13	18939	(38550)
2018	125.2	86383	45736	17.9	40647	(45610.8)
2019	485.2	81897	58138	27.1	23759	(57652.8)
2020	2323	46610	48149	(17.1)	(1539)	(45826)
معدل النمو السنوي المركب	7.6	6.3	5.4		11.7	

(مليون دولار)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004،2020) ، صفحات متفرقة.

- الارقام بين الاقواس (قيم سالبة)

- الصادرات تم احتسابها على اساس FOB
- الاستيرادات تم احتسابها على اساس CIF

من خلال جدول (24) نلحظ أنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة كبيرة على العالم الخارجي في اشباع حاجاته الاساسية والضرورية نتيجة زيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ،ويرجع ذلك الاعتماد الكبير على الاسواق الخارجية إلى عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتنامي ،أمَّا فيما يخص قيمة الصادرات الكلية والنفطية والاستيرادات فقد كانت في تذبذب بشكل مستمر خلال مدة الدراسة ،الامر الذي ادى بدوره إلى حدً ما إلى تذبذب قيمة الاستيرادات والتي تعتمد بشكل كبير على قيمة الصادرات النفطية .

أمَّا فيما يخص الميزان التجاري في العراق باعتباره المكون الاكبر في ميزان المدفوعات وكما موضح في جدول (24)، نلحظ بقاء قيمته موجبة معظم سنوات الدراسة باستثناء بعض الاعوام(2004، 2005 ،2009، 2020) والتي شهدت ظروف غير طبيعية ،فقد سجل الميزان التجاري عجزاً بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تغير النظام وشيوع حالة عدم الاستقرار الأمني وتوقف تصدير النفط لفترة زمنية من عام 2003 ثم شهد تحسن في عام 2006 ليستمر هذا الفائض الموجب حتى العام 2019 ، ليسجل بعدها في العام 2020 عجزاً تجارياً كبيراً بلغ (1539) مليون دولار، علماً أنَّ الميزان التجاري العراقي حقق معدل نمو سنوي مركب بلغ (11.7 %) خلال المدة (2004 - 2020)، في حين نرى أنَّ الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية عانى من عجز مستمر طيلة مدة الدراسة .

كذلك يمكن أنَّ نلحظ أنَّ الميزان التجاري لدولة العراق مرَّ بتقلبات شديدة ،وأنَّ سبب هذه التقلبات (العجز في الميزان التجاري) يعود إلى تضخم الاستيرادات وتعثر الصادرات وهذا يعود إلى عدم كفاية الانتاج المحلي خصوصاً الصناعي لسد العجز في السوق المحلي وإلى زيادة الطلب على السلع المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي ،عليه يمكن القول أنَّ الفائض في الميزان التجاري يتحول إلى عجز عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية ،أنَّ تدني الصادرات العراقية غير النفطية انما يدل على ضعف القدرة التنافسية نتيجة لبنية انتاجية ضعيفة هي الاخرى مما يجعل قطاع التصدير عاجزاً عن المنافسة وقاصراً عن تحفيز النمو وخاضعاً لتقلبات السوق العالمية .

سادساً : الاحتياطيات الدولية في ظل أدارة سعر الصرف وتقلب اسعار النفط العالمية

في بلد ريعي مثل العراق يرتبط ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات الدولية من العملة الاجنبية بالعوائد النفطية واستخدامات تلك العوائد سواء من قبل القطاع العام أو الخاص، لقد تنامت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والمتأتية عن بيع النفط والتي تدخل في حساب لوزارة المالية في الخارج يدار من قبل البنك المركزي العراقي بعد أنَّ يتم استقطاع (5 %) كتعويضات لدولة الكويت ليتم بعدها تقسيمها إلى قسمين، القسم الاول يستخدم لتغطية استيرادات الحكومة بالدولار والقسم الثاني تقوم وزارة المالية ببيعه إلى البنك المركزي لتمويل نفقاتها بالدينار والذي تستخدمه في دفع الاجور والمرتبات، ايضاً يقوم البنك المركزي وعبر النافذة اليومية ببيع الدولار لتمويل استيرادات القطاع الخاص وما يتبقى يتم أضافته إلى الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي[1] ، ويوضح الجدول(25) تطور الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي .

[1] ـ محمود محمد داغر ، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية ، مجلة ابحاث في السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ، العدد (الاول) ، السنة (2016) ، ص 31 .

الجدول (25)

مشتريات ومبيعات والاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004 - 2020)

(مليار دولار)

السنة	مشتريات البنك المركزي للدولار من وزارة المالية	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل نمو مبيعات الدولار(%)	الاحتياطيات الدولية	معدل نمو الاحتياطيات الدولية (%)
2004	10.800	4.9	-	6.9	-
2005	10.600	10.4	112.2	12.1	75.3
2006	18.000	11.1	6.73	17.8	47.1
2007	26.700	15.9	43.24	30.5	71.3
2008	45.500	25.8	62.26	49.4	61.9
2009	23.000	33.9	31.40	44.6	(9.7)
2010	41.000	36.1	6.49	50.6	13.4
2011	51.000	39.7	9.97	60.7	19.9
2012	57.000	48.6	22.42	69.7	14.8
2013	62.000	53.2	9.47	77.2	10.7
2014	47.500	51.7	(2.82)	64.7	(16.1)
2015	32.500	44.3	(14.31)	53.3	(17.6)
2016	25.653	33.52	(24.38)	44.6	(16.3)
2017	40.355	42.201	25.97	48.6	8.9
2018	52.229	47.139	11.68	63.8	31.2
2019	58.851	51.127	8.47	67.1	5.1
2020	30.730	44.080	(13.93)	65.7	(2)
معدل النمو السنوي المركب للاحتياطيات الدولية = 10.5 %					

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 -2020)، صفحات متفرقة .

- الارقام بين الاقواس (قيم سالبة).

نلحظ من خلال الجدول(25) ارتفاع مشتريات البنك المركزي من الدولار من وزارة المالية منذ بداية عمل النافذة ،إذ ارتفعت من (10،800) مليار دولار عام 2004 إلى(45،500) مليار دولار عام 2008 وهذا راجع إلى زيادة العوائد المالية بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة على العراق واستئناف تصدير النفط بالإضافة الى زيادة كمية الانتاج والاسعار، إذ ارتفعت الاسعار من (36) دولار للبرميل عام 2004 إلى(88،8) دولار للبرميل عام 2008 ،ألاّ أنها انخفضت إلى(23) مليار دولار عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط إلى (58) دولار للبرميل وتراجع في الايرادات المالية والتي تشكل العوائد النفطية اكثر من (95 %) منها ،إلى أنها عاودت الارتفاع مرة اخرى حتى وصلت الى أعلى مستوى لها وبواقع (62) مليار دولار في عام 2013 بعد ارتفاع اسعار النفط ، لتنخفض في عام 2014 إلى ما يقرب (47) مليار دولار، بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط وتراجع الإيرادات المالية بشكل كبير وايضاً المادة 50 من قانون الموازنة العامة لعام 2015 تضمنت تحديد سقف المبيعات من العملة الاجنبية في النافذة بمقدار(75) مليون دولار يومياً ،لتصل بعدها إلى (25،6) مليار دولار عام 2016 بسبب انخفاض اسعار النفط إلى (36) دولار للبرميل الواحد ،في حين ارتفعت إلى (58.851) مليار دولار في العام 2019 ، لكنها سرعان ما انخفضت إلى (30.730) عام 2020 بسب الازمة الصحية العالمية وما رافقها من تراجع حاد في الطلب على النفط وتراجع اسعاره بشكل كبير .

من جهة اخرى نلحظ أنَّ مبيعات البنك المركزي من الدولار وعبر النافذة اليومية كانت في تزايد مستمر ماعدا الاعوام (2014 ، 2015 ، 2016، 2020) إذ ارتفعت من (4،9) مليار دولار عام 2004 إلى (53،2) مليار دولار عام 2013 وقد كان أعلى معدل نمو لها في العام 2005 إذ بلغ (112،2 %) الا انها انخفضت إلى (33،5) مليار دولار عام 2016 مسجلة اقل معدل نمو لها بلغ (24.3- %) بسبب انخفاض اسعار النفط .

ايضاً نلحظ أنَّ الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي هي الاخرى ارتفعت من(6.9) مليار دولار عام 2004 إلى(49.4) مليار دولار عام 2008 ،إلاّ أنهَّا انخفضت في عام 2009 إلى(44.6) مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط وما رافقها من تراجع في الايرادات المالية للبلد، إلى أنها عاودت الارتفاع مجدداً بعد تعافي أسعار النفط في الاسواق العالمية لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 2013 ،إذ بلغ (77.2) مليار دولار، لكنها عاودت الانخفاض مجدداً بسبب انخفاض اسعار النفط في نهاية عام 2014 لتتراجع إلى (44.6) مليار دولار عام 2016 ،علماً أنَّ الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي سجلت معدل نمو سنوي مركب بلغ(10.5 %) خلال مدة الدراسة ،من جهة اخرى فإن مبيعات البنك المركزي عبر النافذة كانت أقل من مشترياته من وزارة المالية مما جعل الفارق الايجابي يضاف لرصيد الاحتياطي المتوفر لديه ليصل إلى نهاية

العـام (2020) وبمـا يقـارب (65.7) مليـار دولار ،عـدا الاعـوام (2009، 2014 ، 2015 ، 2016 ،2017 ،2020) إذ تم السحب من الاحتياطي للحفاظ على استقرار قيمة العملة.

ورغم كل المظـاهر والتحديات التـي تحيط بـالواقع الاقتصـادي والمـالي والنقدي ،فـأن العـراق مـا زال يحـتفظ باحتيـاطي جيـد طبقـاً للمعـايير الدوليـة التـي حـددها صـندوق النقـد الـدولي علـى مـدى ملائمـة أو أمثليـة حجـم الاحتياطيات الاجنبية، إذ يعد العراق من الدول عالية الاحتياطي ،بل أنَّ بعض الدراسات ومنها دراسات صندوق النقد العربي تعد العراق من الدول العربيـة التـي تبـالغ فـي حجم الاحتيـاطي (أضـافة الـى السـعودية والجزائـر)، حيث من غير هذه الدول يحتل العراق المرتبـة الاولـى بين الدول العربيـة فـي تغطيـة الاحتيـاطي للاستيرادات مقاسة بعدد الشـهور التـي يغطيهـا ،كمـا أنَّ نسبة الاحتيـاطي الـى المعروض النقدي حـوالي(170 %) وتعد من النسب العالية ،وكذلك نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي القصير الأجل تعد نسبة عالية جداً ايضاً[1].

ويعد اكثر المقاييس استخداماً لكفاية الاحتياطيات خاصة في البلدان النامية ،هو المقياس الذي يبين القدرة علـى تمويل الاستيرادات في حال نقص الاحتياطيات من الصادرات المعبر عنها بعدد شـهور الاستيرادات ، وبمـا إنَّ الاقتصاد العراقي يتميز بارتفاع درجة التركز السلعي للصـادرات وافتقارها إلـى التنـوع واقتصـارها علـى النفط الخام كسلعة اساسية للتصدير ، في حين توجد درجة عالية من التنوع بالاستيرادات ،لذا فأن من الملائم استخدام نسبة الاحتياطيات الاجنبية إلى الاستيرادات لتقييم كفاية الاحتياطيات الاجنبية ،ويوضـح الجدول (26) المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية في العراق بحسب مؤشر تغطية الاستيرادات .

[1] ـ علي محسن العلاق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي ، مجلة ابحاث في السياسـة النقديـة ، البنك المركزي العراقي ، العدد (الاول) ، السنة (2016) ، ص ص 5 - 6.

جدول (26)

القيمة السنوية والشهرية للاستيرادات ونسبة الاحتياطيات الدولية للاستيرادات في العراق للمدة (2004 - 2020)

(مليار دولار)

السنة	الاحتياطيات الدولية	قيمة الاستيرادات السنوية	قيمة الاستيرادات الشهرية	نسبة الاحتياطيات للاستيرادات الشهرية (%)
2004	6.9	21.302	1.775	3.8
2005	12.1	23.532	1.961	6.1
2006	17.8	18.708	1.559	11.4
2007	30.5	21.516	1.793	17
2008	49.4	35.495	2.975	16.6
2009	44.6	41.511	3.459	12.8
2010	50.6	43.915	3.659	13.8
2011	60.7	47.802	3.983	15.2
2012	69.7	56.233	4.686	14.8
2013	77.2	58.795	4.899	15.7
2014	64.7	53.176	4.431	14.6
2015	53.3	39.045	3.253	16.3
2016	44.6	34.279	2.856	15.6
2017	48.6	38.765	3.230	15
2018	63.8	45.736	3.811	16.7
2019	67.1	58.138	4.844	13.8
2020	65.7	48.149	4	16.4

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 -2020)، صفحات متفرقة .

ـ قيمة الاستيرادات الشهرية تم حسابها من قبل الباحث بأخذ المتوسط

نلحظ من خلال الجدول(26) أنَّ نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات أعلى بكثير من القاعدة الاساسية والبالغة ستة اشهر باستثناء العام (2004)، لقد أسهمت زيادة تدخل البنك المركزي في سوق بيع العملة الاجنبية واعتبار هذا التدخل أداة رئيسة للسياسة النقدية في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال السيطرة على المعروض النقدي والتحكم بالسيولة المحلية التي يغذيها الانفاق الحكومي عن طريق ضخ العملة المشتراة من وزارة المالية وبيعها إلى القطاع الخاص لامتصاص فائض السيولة وايضاً اضحى هذا التدخل أداة اساسية في تحديد سعر الصرف ومن ثم استقرار قيمة الدينار العراقي متبوعاً بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحد من تزايد معدلات التضخم .

لكن يبقى امام استخدام هذه الأداة (النافذة اليومية لبيع الدولار) مجموعة من السلبيات أهمها :

1 ـ دولرة الاقتصاد والذي قد يسهم في ضعف فاعلية السياسة النقدية لكونها تشجع الاحلال النقدي مما يسهم في عدم استقرار دالة الطلب على النقد [1] .

2 ـ إنَّ مزاد العملة ينطوي على تكلفة أساسها توفير مبالغ كبيرة وحجم ضخم من الاحتياطيات والعملات الاجنبية وأنَّ مثل هذه الاحتياطيات في الاقتصاد العراقي مرهونة بأسعار النفط والسوق العالمية لهذا المورد الاساس في الاقتصاد العراقي [2].

3 ـ توجه البنوك التجارية صوب استثمار الاحتياطيات المصرفية الفائضة أو معدل السيولة المصرفية في شراء الدولار عبر النافذة اليومية للبنك المركزي لتعظيم عوائدها المالية من خلال الفرق بين سعر شراء الدولار من البنك المركزي(السعر الرسمي) وارتفاع سعر بيعه في السوق الموازية .

[1] ـ افتخار محمد مناحي الرفيعي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشاره تطبيقية للعراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2007 ، ص 138 .

[2] ـ مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (18)، السنة (2008)، ص 16 .

المبحث الثالث

علاقة الانفتاح التجاري بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ومتطلبات نجاحها

للانفتاح التجاري دور مهم ومؤثر على الصعيد الكلي وبالتالي له آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية لكن بتأثير متفاوت الحدة، والاقتصاد العراقي حاله حال اي اقتصاد في العالم يتأثر بحزمة من العناصر الاقتصادية والسياسية والأمنية التي ينتج تفاعلها معاً حالة هذا الاقتصاد ومؤشرات أدائه ،وتكتسي متابعة تطور الاقتصاد العراقي أهميتها من عدة عوامل الأول هو أنَّ هذا الاقتصاد مر بمرحلة انتقال وتحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد يتم انفتاحه تجارياً بمعدلات سريعة، اما العامل الثاني هو أنَّ الاقتصاد العراقي مر بمستويات عديدة من التقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية ،في حين يتمثل العامل الثالث من أنَّ هذا الاقتصاد مازال اقتصاداً يتحرك صعودا وهبوطا على ضوء حركة أسعار النفط، وإيرادات العراق من تصديره شأنه في ذلك شأن الاقتصاديات النامية أو حتى الأقل نمواً التي تعاني من الاختلالات الهيكلية والتي لا يمكن أنَّ تخفيها الزيادات الكبيرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ عام 2003 وحتى الآن.

اولاً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق

الدراسات النظرية التي أشرنا إليها في السابق قدمت شرحاً للوصول إلى مستويات مرتفعة لنمو الناتج مع التركيز على التقدم التكنولوجي الذي يتحقق من خلال المبادلات التجارية من قبل البلدان المنفتحة، وفي هذا الجزء سوف نقوم بتحليل الانفتاح التجاري من خلال الإحصاءات المتاحة لأهم العوامل التي أسهمت في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفي هذا الشأن يوضح الجدول (27) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدون النفط في العراق .

جدول (27)

أثر مؤشرات الانفتاح التجاري على تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنة	درجة الانكشاف الاقتصادي	نسبة الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي(%)	نسبة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي(%)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاري بدون الصادرات النفطية (مليون دولار)	معدل النمو (%)
2004	107	48	58	36267	-	15341	-
2005	85	42	43	54584	50.5	19705	28.4
2006	65	39	24	74911	37.2	33561	70.3
2007	67	43	24	88038	17.5	40586	20.9
2008	75	47	27	130204	47.8	57160	40.8
2009	72	35	37	111300	(14.5)	66335	16
2010	66	36	30	142814	28.3	81404	22.7
2011	68	42	25	185749	30	84145	3.3
2012	68	43	25	218032	17.3	102912	22.3
2013	63	38	25	234637	7.6	124358	20.8
2014	61	37	23	222041	(5.3)	119014	(4.2)
2015	48	25	22	171488	(22.7)	68596	(42.3)
2016	43	23	19	172478	0.5	119873	74.7
2017	50	30	20	191197	10.8	118925	(0.7)
2018	62	40	21	212406	11	133850	12.5

(4)	128366	6	225203	25	36	62	2019
(27.7)	92806	(39.1)	137085	35	34	69	2020

معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بدون الصادرات النفطية وبالأسعار الجارية = 8.1 %

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ،النشرة الاقتصادية للسنوات (2004 - 2020)، صفحات متفرقة

من خلال الجدول (27) نلحظ وحسب مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي أنَّ العراق بلد منفتح تجارياً، فخلال الفترة الممتدة من(2004 - 2020) كانت نسبة الانفتاح (الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفعة وصلت إلى مستوى(107 %) في العام(2004)، ثم انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ (43 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2016)عندما انخفضت أسعار النفط إلى(36) دولارا للبرميل الواحد، ما يعني أنَّ العراق كبلد مصدر للنفط ،فان درجة انفتاحه ترتبط ارتباطاً كبيراً بأسعار النفط ،وعلى العكس من ذلك نمت الواردات بمعدل أسرع من الصادرات ومن ثم زيادة نسبة الانفتاح التجاري ،بمعنى أنَّ نسبة الانفتاح بقيت مرتفعة في العراق رغم تراجع أسعار النفط ، وما يفسر ارتفاع درجة الانفتاح في هذه الفترة هو ازدياد نسبة الاستيراد.

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي حققه الاقتصاد العراقي في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن نمو الناتج المحلي الاجمالي المسجل كان وما يزال أقل من الإمكانات المتاحة، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط في بداية سنوات الدراسة (50.5 %)، لكنه اخذ يتراجع بعد ذلك مسجلاً قيم سالبة في بعض سنوات الدراسة اذ سجل(14.5 - %) عام(2009) بسبب الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية تمثلت بانخفاض اسعار النفط ،كذلك في العام(2014) كان معدل نموه منخفضاً إذ تراجع بمقدار(5.3 - %) بسبب ما تعرض له البلد من اضطراب امني تمثل بسيطرة التنظيمات الارهابية على بعض المحافظات العراقية وما رافقها من عمليات عسكرية، ليستمر تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى(22.7 - %) عام(2015) نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية الى(40) دولار/ برميل بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية ضد التنظيمات الارهابية، أما في عام (2018) فارتفع بمقدار (11 %) لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً إذ سرعان ما عاد وانخفض بمقدار(6 %) عام 2019 بسبب تراجع الاسعار العالمية للنفط مجدداً ،في حين شهد تراجع كبير في العام (2020)، إذ تراجع بمقدار(39.1 - %) بفعل الازمة الصحية العالمية ، بينما وفي نفس الفترة سجل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي خارج القطاع النفطي معدل نمو تراوح ما بين (42.3 - %) عام(2015) كأدنى معدل نمو و (74.7 %) عام (2016)كأعلى معدل نمو، علماً أنَّ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط و بالأسعار الجارية للسنوات (2004 - 2020) بلغ(8.1 %)، وفي بعض السنوات كان معدل نموه أعلى من معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي مع النفط ،إذ أرتفع من(15341) مليون دولار عام 2004 إلى(133850) مليون دولار عام (2018)، ليتراجع بعد ذلك إلى(92806) مليون دولار عام (2020) ،هذه الزيادة هي بفضل زيادة نسبة مساهمة قطاعات (البناء والتشييد، النقل والمواصلات، تجارة الجملة والمفرد، المال والتامين، القطاعات الخدمية)، إلا إنَّ باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الزراعي والصناعي عرفت نمواً ضعيفاً في قيمتها المضافة، لاسيما القطاع الصناعي، إنَّ هذا الأداء الضعيف في معدلات النمو يمكن بالدرجة الأولى إرجاعه إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، ومن العوامل الرئيسة التي أسهمت في ذلك وأخرت الانطلاق الاقتصادي، تعثر البلد في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، سيادة القطاع العام العاجز، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، ضعف القطاع المالي، الاضطرابات الامنية ، بالإضافة إلى بطء البلد في تحقيق تقدم نحو فتح اقتصاده امام الاستثمار الأجنبي، وكذلك لضعف تنوع صادرات الاقتصاد العراقي ،اي أنَّ نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق ظل مرهون بارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع الاسعار العالمية للنفط ،وإذا استمر الاقتصاد العراقي على هذا النحو في الاعتماد على تنمية صادراته النفطية لتحسين نمو ناتجه المحلي متجاهل تنمية صادرات السلع المصنعة التي لم تشكل نسبتها الى الناتج اكثر من(0.3 %) فأن نموه يكون بطيئاً ودون المستويات الدولية .

إنَّ سياسة الانفتاح التجاري لم تكن خياراً بالنسبة للعراق، وأنَّما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أنَّ سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت صحتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية في ميدان الاستيرادات من مواد غذائية ومستلزمات الانتاج، اضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير وبما أنَّ العراق لا يصدر سلعاً مصنعة او سلع زراعية بنسبة كبيرة ويغلب عليه نموذج واحد في التصدير ألا وهو النفط الخام ، بينما نجد في المقابل انه يستورد كميات كبيرة من المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز، وهذا من شأنه أنَّ يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر عديدة في حالة هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية .

يتضح ايضاً من الجدول(27) أنَّ الصادرات تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي الوطني، أذ أنَّ نسبة الصادرات إلى الناتج كانت أكبر من نسبة الواردات إلى الناتج معظم سنوات الدراسة باستثناء عام (2004 ، 2005 ، 2009 ، 2020) وهذا يعكس أهمية التجارة الخارجية في تشكيل هيكله الاقتصادي ،إذ بلغ اسهامها إلى الناتج المحلي الاجمالي ما بين(48 %) عام 2004 وهي أعلى نسبة و (23 %) عام(2016) وهي أدنى نسبة ،وهذا التباين في النسب بارتفاعها وانخفاضها واعتدالها، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهدته اسعار النفط من جهة والزيادة الضعيفة في كمية الصادرات من جهة اخرى، وما ينطبق على الصادرات ينعكس على الاستيرادات ومدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، اي ما يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية، حيث أنَّ نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي ايضاً في تغير

وتذبذب مستمرين من عام إلى آخر، فبعد ما كانت (58 %) عام (2004) وهي أعلى نسبة مسجلة ،سجلت انخفاضاً عام 2016 لتبلغ (19 %) لكنها عادت وارتفعت مجدداً عام 2020 لتصل إلى (35 %) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

وعليه يمكن القول أنَّ الانفتاح التجاري في العراق ادى إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط وبدون النفط ، لكنه لم يؤدي إلى احداث تطور تكنولوجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كونه كان قائماً على تصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام ،في المقابل كانت الاستيرادات متنوعة من مواد غذائية وسلع استهلاكية وليس سلع معرفية أو تكنولوجية جديدة .

ثانياً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على معدلات البطالة في العراق

يعد النمو الاقتصادي من أهم محددات العمالة والتشغيل في جانب الطلب على العمالة ،فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي بحسب الدراسات إلى انخفاض معدلات البطالة بسبب زيادة الطلب على العمل، فتتحقق زيادة في الناتج تتطلب المزيد من المدخلات ـ عوامل الانتاج ـ ومنها عنصر العمل في العملية الانتاجية ،ومن ثم فأن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توفر حجم أكبر من العمالة، أي أنَّ زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة في حجم التشغيل، ألا أنَّ هذا التأثير يعتمد على طبيعة النمو المتحقق وظروف وطبيعة الهيكل الاقتصادي، ونظراً لكون الاقتصاد العراقي يتميز بسيطرة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا القطاع يعتمد على العمالة الاجنبية وعلى التكنولوجيا ولا يوظف سوى(1 %) من اجمالي القوى العاملة المحلية ، لذى فان تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لن يقابله زيادة في معدل التشغيل ، فمعظم العمالة المحلية تتركز في القطاعات غير النفطية ويأتي قطاع الخدمات في مقدمتها وخصوصاً الجهاز الاداري للدولة مما ادى إلى ترهله وارتفاع معدلات البطالة المقنعة فيه.

من جانب آخر إذا ما نظرنا إلى أثر الانفتاح التجاري على معدلات البطالة في العراق من زاوية (معدل الانفتاح) فيما إذا كان أكثر من(20 %) فانه سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة والعكس صحيح ، بحسب ما اكدت عليه بعض الدراسات فان أثر الانفتاح التجاري سوف يكون ذو تأثير سلبي ،بسبب أنَّ درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق كانت معظم سنوات الدراسة تتجاوز نسبة(20 %) بكثير، كذلك ولو تم النظر الى طبيعة هذه العلاقة على اساس معدل البطالة الاولي فيما إذا كان اقل من(10 %) بحسب دراسة اخرى، فأن معدل البطالة الاولي في العراق كان قد تجاوز هذه النسبة باستثناء العام (2011)، وهذ يعني أنَّ الانفتاح التجاري

والبطالة في العراق كانا يتطوران بنفس الاتجاه، أي أنَّ الانفتاح زاد من تأزم الأوضاع، والجدول(28) يوضح طبيعة العلاقة ما بين معدلات البطالة الاولي والانفتاح التجاري في العراق.

جدول (28)

معدل البطالة الاولي ومعدل الانفتاح التجاري واعداد العاملين في القطاع الحكومي العراقي للمدة (2004 - 2020)

السنة	معدل البطالة الاولي (%)	اعداد العاملين في القطاع الحكومي (مليون نسمة)	معدل الانفتاح التجاري (%)
2004	26.8	1.5	**107**
2005	17.9	1.7	**85**
2006	17.5	1.9	**65**
2007	16.3	2	**67**
2008	15	2.2	**75**
2009	15.4	2.3	**72**
2010	18.3	2.4	**66**
2011	8	2.6	**68**
2012	11.9	2.8	**68**
2013	11	2.9	**63**

2014	10.6	3.1	**61**
2015	16.4	3.02	**48**
2016	10.8	2.9	**43**
2017	13.8	2.8	**50**
2018	10.8	2.8	**62**
2019	12.8	2.9	**62**
2020	13.7	3.1	**69**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 - 2020)، صفحات متفرقة .

إنَّ الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والاختلالات الهيكلية وافتقاد الموازنة العامة للدولة للبرامج الاقتصادية ،وانتشار الفساد المالي والاداري وضعف الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية للدولة وراء تفاقم مشكلة البطالة في العراق وتراجع القطاع الانتاجي الحقيقي ، مما دفع الحكومات المتعاقبة استيعاب قوة العمل في القطاع الحكومي الذي تنخفض فيه معدلات الانتاجية الحدية لقوة العمل ، وحسب الجدول(28) انخفضت معدلات البطالة من (26.8 %) في عام (2004) إلى (8 %) عام(2011) ويعود ذلك إلى التوسع في سياسة التوظيف الحكومي إذ توجهت الحكومة نحو رفع معدلات التشغيل واستيعاب العاطلين عن العمل في المؤسسات الحكومية ،إذ ارتفع من (1.5) مليون نسمة عام(2004) إلى(3.1) مليون نسمة عام(2014)، من ثم اخذ معدل البطالة بعد ذلك بالارتفاع بسبب انخفاض مستوى التوظيف والظروف الامنية الصعبة التي مر بها العراق رافقها انخفاض كبير بأسعار النفط وكذلك زيادة اعداد المتخرجين الجدد الداخلين لسوق العمل بالإضافة إلى الازمة الصحية العالمية وما نتج عنها من توقف اغلب الانشطة الاقتصادية مما فاقم من ارتفاع معدلات البطالة .

إنَّ عدم تنوع الصادرات العراقية يشير إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد ، في المقابل الاستيرادات اغلبها سلع استهلاكية وليس رأسمالية لإقامة المشاريع التي تحفز النمو، بالتالي اصبحت كل من مؤشرات الانفتاح التجاري والبطالة غير مترابطة، اي عدم تأثير الانفتاح التجاري في تخفيض معدلات البطالة .

ثالثا : تحليل أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في العراق

لسعر الصرف دور مهم جداً في اقتصاد منفتح تجارياً على العالم الخارجي فهو يمثل السعر النقدي المحلي نسبة للنقد الأجنبي المستعمل في التجارة الخارجية، وهو كمؤشر مهم للتنافسية تتحدد من خلاله القوة الحقيقية

للاقتصاد الوطني، وايضاً كمؤشر يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم، كما أنَّ حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للدولة موضع الاهتمام، وهنا سنحاول الإجابة على السؤال التالي: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على تحركات سعر الصرف الحقيقي في العراق ؟

وفي الغالب فإن زيادة معدل الانفتاح التجاري في الدول النامية يتم من خلال زيادة حادة في الاستيرادات ،وتعد الاستيرادات احد أهم العوامل الحقيقية التي تؤثر على سعر الصرف في العراق إذ ادى الانفتاح التجاري الكبير إلى زيادة السلع المستوردة ومن مختلف المناشىء العالمية ويعود ذلك إلى أنَّ العرض الكلي غير قادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة ،إذ ارتفعت قيمة الاستيرادات من (21.302) مليار دولار عام(2004) إلى (48.149) مليار دولار عام(2020) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (5.4 %) ،كما تبين من الجدول (8) بينما حافظت العملة المحلية على قيمتها عن طريق انخفاض سعر الصرف للمدة ذاتها، والسبب في ذلك أنَّ احتياطيات البنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها من خلال النافذة اليومية لبيع العملة الاجنبية ،وهي بذلك أداة مهمة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ، وشهدت الاستيرادات انخفاض كبير في بعض سنوات الدراسة إلَّا أنَّ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية حافظ على استقراره، ولا يخفى أنَّ الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نفطي يعتمد فيه القطاع الخارجي وبشكل كبير على صادرات النفط وتعد عوائد النفط المصدر الاساس لتزويد الاقتصاد بالعملات الأجنبية ، أنَّ الطاقات الانتاجية من السلع المتاجر بها دولياً تتراجع مع تعاظم المورد النفطي وهيمنته في ظل سياسات فشلت الدولة في تجاوزه ،لذلك يتزايد الاستيراد في العراق بمعدلات ربما تفوق نمو الطلب الكلي مع تراجع الصادرات غير النفطية وهكذا يتركز الاعتماد على النفط لتمويل الاستيرادات حيث ان المورد النفطي المرتفع يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم توليد ضغوط تضخمية بسبب محدودية الطاقة الانتاجية المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج بالعملة المحلية ومع سعر الصرف الثابت والمتناقص تزداد تكاليف الانتاج بالعملة الاجنبية مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية وانحسار الاستثمار ثم القاعدة الانتاجية مما يقود في النهاية إلى ازدياد الميل للاستيراد .

إنَّ انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للدينار شكل قوة طلب سوقية ضاغطة على سعر الصرف مع تحيز لصالح الاستيرادات والتحويلات الخارجية للنقد، وهذا يعني أنَّ البنك المركزي ستكون له سيطرة محدودة على هذا المتغير، لتبني البنك المركزي سياسة ربط العملة المحلية بالدولار الامريكي ويستند مثبت سعر الصرف اساساً إلى التدخل المباشر الكثيف وغير المنقطع في سوق الصرف الاجنبي، والجدول (29) يوضح أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في العراق .

جدول (29)

العلاقة بين سعر الصرف والانفتاح التجاري في العراق للمدة(2004 - 2020)

السنة	سعر الصرف الموازي	معدل التغير(%)	الانفتاح التجاري	معدل التغير(%)
2004	1453	-	107	-
2005	1472	1.3	85	(20.5)
2006	1475	0.2	65	(23.5)
2007	1267	(14.1)	67	3
2008	1203	(5)	75	11.9

2009	1182	(1.7)	72	(4)
2010	1182	0	66	(8.3)
2011	1196	1.1	68	3
2012	1233	3	68	0
2013	1232	(0.08)	63	(7.3)
2014	1214	(1.4)	61	(3.1)
2015	1247	2.7	48	(21.3)
2016	1275	2.2	43	(10.4)
2017	1258	(1.3)	50	16.2
2018	1208	(3.9)	62	24
2019	1196	(0.9)	62	0
2020	1227	2.5	69	11.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 -2020)، صفحات متفرقة.

ـ الارقام بين الاقواس(قيم سالبة)

نلحظ من خلال الجدول (29) تحقق العلاقة العكسية ما بين سعر الصرف الموازي والانفتاح التجاري متمثلاً بدرجة الانكشاف الاقتصادي في أغلب سنوات الدراسة ،في حين كانت العلاقة الطردية في بعض السنوات نتيجة لعوامل معينة تتمثل بانخفاض اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية .

إنَّ مصلحة العراق لا تتمثل في زيادة مقدار ما يتم شراءه من منتجات اجنبية لتلبية الطلب الاستهلاكي وانما تتمثل في المدخلات التي تستخدم في العملية الانتاجية وكذلك كمية ونوعية السلع الرأسمالية لبناء وتوسيع الطاقات الانتاجية المحلية في قطاعات الاقتصاد ومن ثم توسيع التوظيف والدخل لكن هيكل الانتاج المحلي يظهر أنَّ ما تحقق من معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي لم يكن حصيلة زيادة القيمة المضافة المتولدة في قطاعات الاقتصاد ككل ،وإنما ازدهار النشاط الانتاجي النفطي .

رابعاً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على معدلات الفقر في العراق

كما اشرنا سابقاً فأن العديد من الدراسات أكدت على وجود علاقة مباشرة ما بين الانفتاح التجاري وتغييرات مستوى الفقر، في حين أكدت دراسات أخرى على أنَّ تلك التأثيرات قد تحدث بشكل غير مباشر من خلال المضامين المحتملة للفقراء المترافقة مع سياسة الانفتاح التجاري والتي أوضحت النتائج الايجابية التي يمكن أنِّ تؤدي اليها حرية التجارة حيث أنها تزيد من الفرص الاقتصادية وتحسين مداخيل الفقراء.

وفي العراق وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري ،لكن نلحظ عدم وجود تأثير حيوي لسياسة الانفتاح التجاري في معالجة مشكلة الفقر أذ ضلتْ معدلاته مرتفعة لأسباب عديدة منها اقتصادية وسياسية وامنية ،أذ أنّ الاقتصاد العراقي بحاجة إلى حزمة متكاملة من السياسات التي تتسق فيما بينها وتضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتتجاوز المشكلات التي تتفاقم في ظل الظروف غير المواتية لنمو الاقتصاد وازدهار القطاع الخاص، إذ أنَّ سياسة الانفتاح التجاري وحدها لا تكفي للتقليل من معدلات الفقر بل لا بد أنَّ تكون السياسات الاقتصادية هي شروط مسبقة للحد من الفقر بصورة مستدامة وبخاصة ما يرتبط منها بالتنويع الاقتصادي والحكم الرشيد وإصلاح القطاع العام والقطاع المالي وزيادة كفاية الإنفاق الحكومي واللامركزية وتنمية القطاع الخاص.

لقد شهد العراق احداثاً سياسية واقتصادية وامنية جسيمة خلال أعوام انطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر (2010 – 2014) تركت اثارها السلبية على مسيرتها والنتائج المرجوة منها وفرضت تحديات جديدة أضيفت إلى تلك التحديات التي تعاملت معها الاستراتيجية ، إذ تعرض العراق لأزمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام 2014 احداهما جاءت نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط والأخرى احتلال داعش لمناطق عديدة من البلاد بدأت معها موجة نزوح هي الأكبر في تاريخ العراق، إذ وبحسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة في العراق فقد بلغ العدد الاجمالي للنازحين داخليا (بعد كانون الثاني 2014) حوالي (3.3) مليون شخص، وقد أظهرت نتائج المحاكاة التي أجراها خبراء البنك الدولي إنَّ نسبة الفقر بين النازحين قد ارتفعت بحوالي(15) نقطة، من(23 %) إلى(38 %)، أي بحوالي ضعف المعدل مقارنة ببقية السكان، فمنذ حزيران عام 2014 تراجعت اسعار النفط الخام ولما كان العراق يعتمد بشكل كبير على النفط فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي والصادرات وباعتباره المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية ،فان الانخفاض في اسعاره ترك اثاره القاسية على البلد ،مما ادى إلى انخفاض التخصيصات المالية المخصصة لاستراتيجية التخفيف من الفقر والذي اثُر بشكل واضح على مستوى التنفيذ وخاصة إذا ما قارنا هذه التخصيصات بالمبالغ الممولة فعلاً والتي انعدمت في بعض المشاريع مّما ادى إلى توقف اغلبها[1].

[1] ـ قصي الجابري ، عرض استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018 - 2022)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة الخامسة عشر ، العدد الخامس والخمسون ، 2017 ، ص 162.

وقدر تعلق الأمر باستراتيجية التخفيف من الفقر(2018 - 2022) فإنَّ هذه التحديات ما تزال ماثلة، وينبغي على الحكومة استمرار الالتزام بالتعامل معها عبر السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهتها بوصفها مستلزماً ضرورياً من مستلزمات تحقيق الاستراتيجية لأهدافها المنشودة، وأنَّ كانت هذه التحديات قد اتخذت أبعاداً أكثر عمقاً وتأثيراً في الاقتصاد والمجتمع[1].

كذلك في العراق هناك ارتباط ما بين الفقر وانخفاض الدخل من العمل ، إذ يتركز اغلب ارباب الاسر الفقيرة في ثلاثة قطاعات هي الزراعة والبناء والنقل ،ويشكلون حوالي(50 %) من معيلي الاسر الفقيرة التي لديها عمل ، وهناك (24 %) من الفقراء يعملون في الزراعة والبناء وتتسم هذه القطاعات بانخفاض متوسط الأجر، كذلك هناك ارتباط ما بين الفقر والبطالة إذ يزداد الفقر في الاسر التي يكون معيلوها عاطلين عن العمل[2] .

أمَّا تنويع مصادر الدخل وضمان عدالة التوزيع فيُعد شرطاً للتخفيف من الفقر، إلا إنَّ العراق ما يزال يعتمد بشكل مفرط على عوائد النفط الخام، وقد عمقت أعوام ارتفاع أسعاره هذه الاعتمادية، لذا فإنَّ الانخفاض في أسعار نفط أوبك في الأسواق الدولية من أعلى مستوى بلغه من حوالي (110) دولار للبرميل في عامي(2012 – 2013) ، ليصل إلى(40) دولاراً للبرميل عامي (2015 - 2016)، كشف الجوانب السلبية لهذه الاعتمادية، وأوجد تحديات جديدة ترتبط بتأمين الموارد المالية الكفيلة بمواجهة الأعباء التي تواجه الدولة، وأصبح على المالية العامة أنِّ تُؤمِن المزيد من الموارد في ظل تنامي العجز في الموازنة الاتحادية.

وفي نهاية عام (2019) وبداية عام(2020) شهد العراق أزمة ثلاثية نتيجة تظافر ثلاثة متغيرات هي أزمة سياسية ،إذ شهدت محافظات وسط العراق وجنوبه في الاول من تشرين(2019) موجة احتجاجات بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية ،أما الازمة الثانية فهي أزمة صحية ، إذ اجتاحت البلد جائحة كورونا ادت إلى اغلاق المؤسسات العامة والخاصة ،أما الازمة الثالثة فهي ازمة اقتصادية تمثلت بانهيار كبير في اسعار النفط ، هذه الازمة المركبة ادت إلى نتائج سلبية تمثلت بتراجع مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات البطالة.

وفي ظل هذه الازمات الثلاث لم تعلن الحكومة عن خطتها لإنقاذ الاقتصاد العراقي ،إذ كان لابد من حقن الاقتصاد بمزيد من الانفاق الاجتماعي وتوفير موارد مالية للفئات الاكثر تضرراً من الازمات الثلاث (الفئات الهشة والفقيرة).

---

[1]- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018 - 2022) ، كانون الثاني 2018 ، ص 5 .

[2] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) ،2018 ، ص 134.

إنَّ تحليلات الفقر من عام (2007) إلى عام (2020) اشارت إلى اقتراب نسبة كبيرة من السكان من خط الفقر وهو ما يعني هشاشة اوضاع ملايين الناس ،اي أنَّ ثمة تغيراً ايجابياً او سلبياً في انفاقهم يمكن أنَّ يخلصهم او يفاقم أوضاعهم المعيشية، وبناءً على ذلك لم يشهد العراق حتى الآن سوى محاولات متواضعة للتعامل مع مشكلة - الفقر من خلال تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية دون التوجه إلى معالجة أسباب الفقر ووضع سياسات اقتصادية شاملة تتضمن تطبيق الشروط والمعايير الدولية لسياسة الانفتاح التجاري لتحقيق أهدافه، فضلاً عن دعم برامج التربية والتعليم لكسر حلقة الفقر[1].

إنَّ النظام التجاري المعمول به في العراق يتصف بالانفتاح غير المبرمج والاستيراد العشوائي لمختلف السلع والخدمات الأمر الذي ألحق الضرر بالمنتجات الوطنية، والملاحظ أنَّه مع انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط والإجراءات التقشفية التي دعت إليها الحكومة، ظل مستوى الاستيرادات مرتفعاً مما يعني قصور الإجراءات الحكومية في الحد من تقليل مستوى الاستيراد .

خامساً : تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري العراقي

[1] - جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) ، مصدر سابق ، ص 135.

بعد أكثر من ثمانية عشر عاماً من تبني العراق لسياسة الانفتاح التجاري ،يمكننا أنَّ نرى أنِّ الانفتاح التجاري غير المتوازن لم يكن له ذلك التأثير المنتظر على الهيكل السلعي للميزان التجاري الذي لم يتغير وبقي خاضعا لسيطرة شبه كلية لقطاع النفط ،وهو ما يعني بأن العراق طيلة الفترة الماضية لم ترقى منتجاته خارج قطاع النفط على اختلافها إلى مستوى التصدير، وظلت ضعيفة وغير متنوعة ولم تزد عن (1%) من إجمالي الصادرات، وبالرغم مما حققته سياسة الانفتاح التجاري من اشباعً للطلب المحلي لاسيما السلع الاستهلاكية الأساسية للتعويض عن حالة التدهور التي شهدتها القطاعات الانتاجية ، لكنها ادت في الوقت نفسه إلى تعاظم النزعة الاستيرادية ،وفي ظل عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة أضحى العراق سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية ،والجدول (30) يوضح أثر مؤشرات الانفتاح التجاري على صافي الميزان التجاري .

جدول (30)

أثر مؤشرات الانفتاح التجاري على صافي الميزان التجاري في العراق للمدة (2004 - 2020)

(مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة الاستيرادات الكلية	صافي الميزان التجاري(X-M)	صافي الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	درجة الانكشاف الاقتصادي (%)
2004	17565	21302	(3737)	(21192)	355	107
2005	23317	23532	(215)	(23413.5)	128.2	85
2006	29938	18708	11230	(18477.3)	99.7	65
2007	38024	21516	16508	(21262.2)	84	67
2008	62191	35495	26696	(35186.8)	49.1	75
2009	39008	41511	(2503)	(41387.4)	57.7	72
2010	51627	43915	7712	(43740.5)	42	66
2011	79628	47802	31826	(47581)	32.9	68
2012	94051	56233	37818	(55959.8)	27.6	68
2013	89565	58795	30770	(58579.1)	25.4	63
2014	83721	53176	30545	(52993.1)	26.2	61
2015	43249	39045	4204	(38853.9)	38.6	48
2016	40584	34279	6305	(34188.8)	37	43
2017	57704	38765	18939	(38550)	36.6	50

2018	86383	46736	40647	(45610.8)	27.7	62
2019	81897	58138	23759	(57652.8)	23.9	62
2020	46610	48149	(1539)	(45826)	51	69

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2004 -2020)، صفحات متفرقة.

نلحظ من خلال الجدول(30) أنَّ الانفتاح التجاري كان له تأثير واضح على حجم الاستيرادات التي زادت بقيم معتبرة بسبب استمرار انخفاض الرسوم الجمركية ،ممّا أدى إلى إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الأجنبية، وهذا أدى إلى عدم تحمل آثار سياسة الانفتاح في مواجهة المنافسة في أسواقها المحلية، وأيضاً عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية ،كذلك كانت الاستيرادات تنمو أسرع من الصادرات(غير النفطية)، وبالتالي عانى الميزان التجاري (بدون الصادرات النفطية) من حالة عجز مزمن طيلة المدة المدروسة ،إذ أنَّ الصادرات العراقية لم تستطع المنافسة وهذا قد يعرَض الاقتصاد العراقي لخطر مشاكل تفاقم وتيرة عجز الميزان التجاري التي يمكن أنَّ تخلق قيداً ملازماً على نمو الإنتاج و بالتالي ينعكس العجز في الميزان التجاري مرة أخرى من خلال الاقتراض الخارجي الذي يزيد من تفاقم مشكلة العجز.

إما فيما يخص أثر الانفتاح التجاري على الصادرات ،فلم تعرف الصادرات ذلك التحسن المرغوب فيه فانحصرت في الصادرات النفطية بنسبة (99%) ،حيث لم ينجح العراق في الرهان على بدائل النفط بالرغم من بعض الجهود المبذولة ،وهذا راجع إلى عدم التوجه نحو المشروعات الانتاجية والصناعية ،ويُعبر ذلك عن اختلال هيكلي في قطاعات الإنتاج وعن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجات المجتمع وتبعية للسوق الخارجية والاعتماد على تصدير النفط الخام واستيراد المواد والسلع الجاهزة وتلك معضلة حقيقية لاسيما ما يتعلق منها بالأمن الغذائي ،إذ يواجه الاقتصاد العراقي خطر تقلبات أسعار النفط وانخفاض المردود وخطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية ،فضلاً عن نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج ، أنَّ تقويض فرص نمو الصادرات خارج القطاع النفطي وتنويع الاقتصاد يؤدي حتماً إلى الإفراط في الاستيراد وإغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية ومن ثم عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة مما يعرقل نمو الإنتاج المحلي ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد العراقي بعيداً عن القطاع النفطي وبالتالي عدم خلق فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

كذلك نلحظ من خلال الجدول(30) هناك علاقة عكسية بين صافي الميزان التجاري ومؤشر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي كأحد مؤشرات الانفتاح التجاري في أغلب سنوات الدراسة باستثناء عام (2005 ، 2013 ، 2019) ،إذ كلما انخفضت نسبة الدين إلى الناتج ازداد صافي الميزان التجاري، في حين كانت العلاقة طردية بين صافي الميزان التجاري ومؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في أغلب سنوات الدراسة

باستثناء عام (2006 ، 2010 ، 2016، 2020) ،أي زيادة الانفتاح التجاري ادى إلى زيادة صافي الميزان التجاري .

وهنا لابد من الاشارة إلى مسألة في غاية الأهمية وهي أنَّ المعضلة ليست في سياسة الانفتاح التجاري، ولكن في مدى فعالية الأداء الاقتصادي لإنتاج سلع مطابقة للمواصفات بجودة عالية وسعر منافس، ومن ثم فلابد من وجود رؤية واضحة لحساب المكسب والخسارة عند تطبيق سياسة الانفتاح ليتسنى تحقيق المصلحة الوطنية، وهنا يثار التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، إذ أنَّ الإصلاحات التجارية بصفة منفردة ليست كافية بل يجب أنَّ يسبق تطبيق سياسة الانفتاح ويتلوه مجموعة من الإصلاحات لتلعب دوراً فعالاً في الاقتصاد، كسياسة صرف متوازنة، تطوير وتنمية المنافسة، وسياسات في مجال التعليم والتدريب والاستثمار، إذ أنَّ سياسة الانفتاح التجاري وحدها لا تكفي لزيادة الصادرات ولا تضمن تحسناً في الميزان التجاري ما لم تقترن بسياسات حكومية تقوم بالتنسيق ما بين السياسة الصناعية والسياسة التجارية لتحقيق توازن داخلي وخارجي .

لذا أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد العراقي بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الدولية وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات، وهذا يتطلب السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والعمل على توسيع الطاقات الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساس في الدخل القومي من خلال استغلال الإيرادات النفطية في توسيع الطاقات الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ،وتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد فقط إلى قطاع منتج للثروات وقطبٍ لقيام صناعات ذات روابط أمامية وخلفية تؤمن التشابك الصناعي وبما يُحقق بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستديمة ومتوازنة تأخذ بنظر الاعتبار حاجات التطور الاقتصادي الفعلي .

سادساً :تحليل أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطيات الدولية في العراق

يعد القطاع الخاص المصدر الأساس لتكوين الاحتياطيات الدولية في النموذج الاعتيادي ،إذ يبادل القطاع الخاص ما يحصل عليه من العملة الأجنبية من خلال الصادرات مقابل العملة المحلية لدى البنك المركزي، أمَّا في النموذج العراقي فتعد الحكومة المصدر الأساس لتكوين الاحتياطيات الدولية، إذ أنَّ طبيعة ايرادات ونفقات الحكومة وتمويل التجارة الخارجية وسد العجز في ميزان المدفوعات تفترض واقعاً معيناً ومحدداً لعمليات بيع وشراء العملة الاجنبية ،وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري في العراق وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الاستيرادية إلَّا أنَّ الاحتياطيات كانت تنمو خصوصاً مع ارتفاع اسعار النفط .

إنَّ مورد النفط في ظل انحسار مصادر التمويل المحلي في الموازنة العامة ،يحدد الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي ،وهو من يعين سقف الانفاق الحكومي و في ذات الوقت يعين عرض العملة الاجنبية في سوق

الصرف وما يفيض منها عن الطلب مع سعر الصرف المعتمد يتراكم في الاحتياطيات الدولية ،فعندما يكون الطلب على الدولار أقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) إلى احتياطي العملة الاجنبية، وعندما يكون الطلب على الدولار أعلى من المورد الدولاري يستخدم البنك المركزي احتياطي العملة لتغطية العجز(الفارق) ،لذلك فالاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لتلك العلاقة وضمن هذه العملية يتحقق الحفاظ على سعر الصرف ،وتتحقق الوظيفة الأساسية للاحتياطيات الدولية ،فمن خلال الجدول(31) نلحظ على سبيل المثال في العام 2009 وبالرغم من الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العراقي بتراجع الايرادات المالية ومن ثم تراجع مشتريات البنك المركزي للدولار من وزارة المالية ،إلَّا أنَّ مبيعات البنك المركزي عبر النافذة اليومية ارتفعت بمعدل(31.40%)، بسبب ارتفاع استيرادات القطاع الخاص بمعدل (34.18 %)، إذ ارتفعت من (19.751) مليار دولار عام 2008 إلى (26.501) مليار دولا رعام 2009 مما ادى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية من (49.4) مليار دولار عام 2008 إلى(44.6) مليار دولار عام 2009 وكما تبين في الجدول(26) .

ايضاً لابد من الاشارة إلى أنَّ قيمة مبيعات البنك المركزي العراقي للدولار إلى السوق عبر النافذة اليومية تفوق قيمة استيرادات القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك وهو دليل على أنَّ جزء غير يسير من الاحتياطيات الدولية يوجه لتلبية اشباع توجهات هذا القطاع في الادخار والاستثمار في الخارج ، وهو ما يعني ايضاً أنَّ طلب القطاع الخاص للعملة الاجنبية لا يقتصر على تمويل تعامله التجاري مع الخارج بل يمتد إلى أوجه واستخدامات اخرى دون مردود حقيقي، علماً أنَّ معدل النمو السنوي المركب لمبيعات البنك المركزي من الدولار عبر النافذة اليومية بلغ (12.8 %) فيما بلغ معدل النمو السنوي المركب لاستيرادات القطاع الخاص (12.1 %) .

جدول(31)

نسبة مبيعات الدولار إلى استيرادات القطاع الخاص في العراق للمدة(2004 - 2020)

(مليار دولار)

السنة	مبيعات البنك المركزي للدولار	معدل التغير (%)	استيرادات القطاع الخاص على اساس (CIF)	معدل التغير (%)	نسبة مبيعات البنك المركزي إلى استيرادات القطاع الخاص(%)
2004	4.9	-	5.577	-	87.8
2005	10.4	112.24	7.236	29.75	143.7
2006	11.1	6.73	7.123	(1.56)	155.8
2007	15.9	43.24	11.985	68.26	132.6
2008	25.8	62.26	19.751	64.80	130.6
2009	33.9	31.40	26.501	34.18	127.9
2010	36.1	6.49	32.673	23.29	110.6
2011	39.7	9.97	34.877	6.75	113.8
2012	48.6	22.42	34.819	(0.17)	139.5
2013	53.2	9.47	37.793	8.54	140.7
2014	51.7	(2.82)	32.930	(12.87)	156.9
2015	44.3	(14.31)	38.315	16.35	115.6
2016	33.52	(24.38)	28.834	(24.74)	116.2
2017	42.201	25.97	32.016	11.04	131.8
2018	47.139	11.68	39.460	23.25	119.4
2019	51.127	8.47	47.270	19.79	108.1
2020	44.080	(13.93)	40.713	(13.87)	108.2

معدل النموالسنوي المركب لمبيعات البنك المركزي عبر النافذة = 12.8% وللاستيرادات القطاع الخاص 12.1 %

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 - 2020) ، صفحات متفرقة .

- الارقام بين الاقواس قيم سالبة .

كذلك نلحظ من الجدول (31) أنَّ قيمة مبيعات البنك المركزي من الدولار تفوق ما يقارب المرة والنصف من استيرادات القطاع الخاص وأنَّ سبب ارتفاع الطلب على الدولار يعود إلى عدة اسباب خارج إرادة البنك المركزي منها :

1- ضعف أو محدودية القاعدة الانتاجية ،ممّا ادى إلى الاعتماد على استيراد السلع والخدمات بشكل يكاد يكون كلي.

2- هروب رؤوس الاموال للخارج استثماراً أو ادخاراً بسبب التحديات التي تواجه بيئة الاعمال والمتمثلة بحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

3- تراجع الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية داخل العراق ، مما يدفع الكثير للسفر خارج العراق لتلقي تلك الخدمات.

ومثلما أنَّ البنك المركزي لا يستطيع التأثير في الطلب على العملة الاجنبية ،فهو ايضاً لا يستطيع التحكم بحجم العملة الاجنبية التي تصله من وزارة المالية ، ولهذا السبب نقول أنَّ البنك المركزي لا يتحكم بالاحتياطيات ،أي ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرته ،أي أنَّ عملية بيع العملة الاجنبية تحكمها طبيعة دورة الموارد المالية وعوامل العرض والطلب ويؤدي البنك المركزي دور التوازن بينهما للحفاظ على سعر الصرف .

الفصل الثالث

قياس أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

تمهيد :

سوف يتم في هذا الفصل استعراض الاطار النظري والنتائج القياسية والاحصائية التي يستحصل عليها من تقدير أنموذج الدراسة وسنقوم باستخدام الاساليب القياسية الحديثة**(ARDL)** والتي تستند إلى تحليل السلاسل الزمنية ونماذج متجهات الانحدار الذاتي والتي تشتق منها نماذج تصحيح الخطأ فضلاً عن الاختبارات القياسية للاستقرارية ومنها (اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون)،وكذلك نماذج التكامل المشترك لاختبار أثر الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(2004 - 2020) وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول

توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(Autoregressive distributed lag model)

اولا: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

إنَّ أنموذج (ARDL)هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك للسلاسل الزمنية التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة، إذ يقدم هذه الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الأنموذج، وقد طبق هذا الأنموذج والمنهجية من لدن محمد هاشمي بيساران وشين(Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001 [1]،ومن مميزات هذا الأنموذج بانه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حيث يرى Pesaran أنَّ أنموذج(ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستواها (0) 1أوعند الفرق الاول (1) 1 أو مزيج من الاثنين، على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن[2] ،وكذلك يقدم هذا الانموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لأن الأنموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي ،وايضاً من مميزات هذا الأنموذج انه يمكن

[1]- Saed Khalil ، Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co – integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011, p2.

[2]- Pesaran ، shin , An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis ،The Norwegian Academy Of Science and letters , 1995 , p23.

استخدامه في العينات الصغيرة ،والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أنَّ لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) 1أي عند الفرق الثاني ،كما أنَّ منهجية (ARDL) ل(Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك كطريقة (Engle-Granger,1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج(VAR) [1].

إنَّ نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني(الابطاءات) للحصول على افضل نتائج في نموذج الاطار العام، ولا يشترط أنَّ تكون فترة الإبطاء واحدة لجميع المتغيرات، كما أنَّ نموذج (ARDL) يعطي افضل النتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل، إذ يمكن لنموذج (ARDL) فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في الأجلين القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد اثر كل متغير مستقل على المتغير التابع ، ولاختبار مدى تحقيق علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في اطار نموذج(ARDL)، يقدم كل من (Pesaran and etal 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)((Unrestricted Error Correction Model)، وتعرف هذه الطريقة ب (Bounds Test) أي طريقة اختبار الحدود، ويتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في هذا الاختبار عن طريق مقارنة قيمة اختبار(F) المحتسبة مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن (Narayan, 2005) ،عند مستوى معنوية(1% و 2.5 % و 5% و 10 %)فاذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من القيمة العظمى الحرجة يتم رفض فرضية العدم (H0: b=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: b≠0) اي وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات، أما إذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين القيمة العظمى والصغرى فالنتيجة تكون غير حاسمة، أما إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من القيمة الصغرى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل [2].

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير أنموذج (ARDL)

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة، وهناك عدة اختبارات لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية منها اختبار ديكي ـ فولر البسيط (DF) واختبار ديكي ـ فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، ويُعد شرط الاستقرارية اساسياً في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية

[1] ـ سعد صالح عيسى ، عطية محمد اسماعيل ، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 - 2016) باستخدام أنموذج (ARDL) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (3)، العدد(43) ، السنة (2018) ، ص252.

[2] ـ صلاح مهدي البيرماني ، محمد نوري داود ، أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990 - 2014) باستخدام نموذج (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (23)، العدد (98) ، السنة (2017)، ص 290.

واستخدامها في عمليات التنبؤ، والاستقرارية هي منطلق تحليل التكامل المشترك، وما لم تكن السلسة الزمنية ساكنة فأنه لا يمكن الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ،لذا لابد وقبل تقدير واختيار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارية هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، فالسلاسل الزمنية تكون مستقرة بشكل تام إذا توفرت فيها الشروط التالية [1]:

أ- ثبات الوسط الحسابي $E(X_t) = u$

ب - ثبات قيمة التباين $Var\ (X_t) = \sigma x2$

ج - أمتلاك السلسلتين$(X_t\ ,\ X_{t+k})$ ارتباطاً مشترك معتمد على الإزاحة K فقط أي إن التباين المشترك هو:

$$Y_k = Cov\ (X_t\ ,\ X_{t+k}) = E(X_t - U)(X_{t+k} - U)$$

$$K = 1,2,\ldots\ldots T$$

وفي حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف أو المضلل ويقصد به (هو وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما)[2] ،كما يهدف اختبار الأستقرارية إلى فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده فإذا كانت السلسلة مستقرة أصلاً يقال أنَّ السلسلة متكاملة من الرتبة (0) وهي بذلك لا تحمل جذر الوحدة1(0) ،أما إذا إستقرت بعد أخذ الفرق الأول فأن السلسلة متكاملة من الرتبة (1) أي1(1) ،وهكذا تستقر السلسلة[3].

ولمعالجة عدم استقرارية السلسة يتم اعتماد اختبارات جذر الوحدة (Unite Root Test) للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، وتوجد عدة اختبارات إحصائية أهمها:

أ - اختبار ديكي - فولر البسيط Dickey-Fuller Test (DF)

عندما تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة فهذا يعني أنَّ حد الخطأ العشوائي (u)لا يتوزع توزيعا طبيعياً، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على اختبار(t) لمعرفة معنوية المتغير إحصائياً، لذا ففي عام 1979 اقترح كل من

[1] - علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (9) ، العدد (34)، 2013 ، ص 177.

[2] - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ،مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 22 ،ص 62.

[3]- Paresh Narayan and Russell Smyth, Energy consumption and Real GDP in G7 countries :New Eveidence from Panel Cointegration with Structural breaks economic, 2008, P.230-233.

ديكي وفولر اختباراً يتطلب إجراء بانحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الأول لها كمتغير تابع وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل وذلك بالاعتماد على ثلاث صيغ للمعادلات وعلى النحو الآتي[1] :

1 - بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t=\lambda Y_{t-1}+U_t$$

$$\lambda=1-p$$

$\lambda=0$ عندما $P=1$

2 - بوجود الحد الثابت

$$\Delta Y_t=a+\lambda Y_{t-1}+U_t$$

3 - بوجود الحد الثابت والاتجاه الزمني T

$$\Delta Y_t=a+B_t+\lambda Y_{t-1}+U_t$$

إنَّ الفروق بين هذه الصيغ الثلاث تكمن في أضافة الحد الثابت(Constant) في المعادلة الثانية وإضافة الثابت والزمن T في الثالثة (Constant, Time) وتأخذ هذه الصيغ جميعها فرضية العدم والتي تأخذ الشكل التالي :

$H0 : P=1$

$H1 : P < 1$

فبالنسبة لفرضية $H0 : P=1$ يعني أنَّ السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر وحدة، أما الفرض البديل ($H1: P <1$) على العكس ،وعند مقارنة قيمة (t) المحتسبة المطلقة مع قيمتها الحرجة في جداول ديكي - فولر يتم قبول أو رفض الفرضية، فإذا كانت قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الحرجة، فهذا يعني أنَّ السلسلة الزمنية قيد البحث ساكنة وإذا لم تكن ساكنة يتم أخذ فروقها الأولى(1)1،وقد تحقق السلسلة الزمنية سكوناً بعد أخذ الفروق الثانية فتكون(2)1 وغالباً ما يتحقق سكون السلاسل الزمنية الاقتصادية في الفروق الأولى والثانية [2]. وهناك اختبار اكثر دقة هو الاعتماد على اختبار قيمة prob (الاعتماد على المعنوية) وعند مستوى المعنوية المحدد.

[1] - Gujarati D. N. , Porter D. C ,Econometrics , Graw-Hill (in ternational) ed, Mc, 2009,P 814.

[2]-Patterson , Kerry , Unit Root Tests in Time Series , Volume I Palgrave ,Macmillan ,2011 ,p 204.

ب ـ اختبار ديكي فولر ـ الموسع Augmented Dickey-fuller (ADF)

أساس اختبار ديكي فولر– الموسع (ADF) قائم على فرضية أنَّ السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي ،ويعد هذا الاختبار من أشهر الاختبارات المستعملة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها ،وهناك ثلاث صيغ للأنموذج والتي يمكن استخدامها في اختبار (ADF)[1] :

1 ـ بدون حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + U_t$$

2 ـ وجود حد ثابت

$$\Delta y_t = a + B_t + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

3 ـ مع حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta y_t = a + B_t + \lambda Y_{t-1} + \Delta Y_t$$

ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود معنوية أو عدم احتواءها على معلمة الاتجاه العام (b) بمعنى:

1 ـ السلسلة غير ساكنة H0: a=0

2 ـ السلسلة ساكنة H1: $a \neq 0$

3ـ السلسلة لا تحتوي على معلمة الاتجاه العام H0: b=0

4ـالسلسلة تحتوي على معلمة الإتجاه العام H1 :$b \neq 0$

ومن ثم يتم بعد تقدير معلمات معادلة الانحدار يتم اختبار فرضية العدم Ho: P=1 والفرضية البديلة H1:p< 1 من خلال مقارنة (t) المحتسبة مع (t) الحرجة.

إنَّ اختبار جذر الوحدة يعتمد على استقرارية السلسلة الزمنية Yt ووفقا للآتي :

1 ـ إذا كانت السلسلة مستقرة بالمستوى فهذا يعطي مؤشراً باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية .

2- إذا كانت بعض السلاسل مستقرة بالمستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الاول فيمكن اعتماد اسلوب ARDL .

[1] ـ علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان ، مصدر سابق ، ص 180.

3- إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الاول فيمكن اعتماد اسلوب التكامل المشتركCointegration والذي من خلاله يمكن اعتماد VAR غير المقيد أو نموذج تصحيح الخطأ.

4- إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني فيمكن اعتماد نموذج الانحدار الذاتي.

ج - اختبار فيلبس - بيرون Phillips and Perron

يقوم اختبار فيلبس بيرون (1998) على تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي - فولر من خلال تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة جذر الوحدة مع الأخذ بعين الاعتبار الاخطاء المرتبطة ،فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية ،حيث أعتمد فيلبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ،وينطوي الاختبار اولاً على حساب جذر الوحدة ومن ثم تحويل الاحصائية للتخلص من أثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار، ويمكن تقدير التباين كما يأتي [1]:

$$S^2u = T - 1\sum_{J-1}^{T} U^2\,t + 2T - 1\sum_{i-1}^{L}\sum_{T-J+1=}^{T} UtUt - j$$

إذ تمثل T حجم العينة، ويمثل L معامل انهاء التباطؤLag Truncation Parameter ويُعد اختبار فليبس بيرون (PP)غير حساس Robust لعدم توفر شروط توزيع الحد العشوائي التقليدية، وكذلك لأنه يسمح لأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير ومرتبطة ذاتياً.

ولأختبار فليبس بيرون (PP) نفس توزيع اختبار ديكي - فولر، وبالتالي يتم استخدام القيم الحرجة نفسها للاختباريين . كما ان اختباري فليبس - بيرون وديكي ـ فولر لها نفس الصيغ حيث تاخذ الصيغة الاولى بدون قاطع وبدون أتجاه عام، والثانية تأخذ القاطع وبدون اتجاه عام لافتراض ان متوسط السلسلة لا يساوي الصفر، اما الثالثة فتأخذ قاطع مع أتجاه عام زمني ليعكس أتجاه السلسلة نحو الزيادة.

2 . اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) في نموذج (ARDL)إذ تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أنَّ تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة عند المستوى لكنها تتمتع بنفس درجة السكون أي تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، ويعرف التكامل المشترك بأنه (اشتراك او تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما الى ألغاء التقلبات في السلسلة الأخرى بطريقة تجعل

[1] - P .Phillips , P. Perron, Testing for unit Root in Time Series Regression ,Biometrika , Volume(75), ISSUE(2),1988,P325.

النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن)[1]، أي أنه يمكن أنَّ تكون بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة إذا ما اخذت كل على حده ،ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، واستناداً لتعريف التكامل المشترك يقال عن السلسلتين الزمنيتين (Y_t ,X_t) متكاملتين من الرتبة الاولى كل على حدة ،عندما تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة (صفر)،لذا لكي يكون التكامل المشترك موجود بين متغيرين (Y_t ,X_t) يتعين تحقق الشروط الاتية[2]:

$$Y_t \sim I(1), \quad X_t \sim I(1) \quad , Y_t = a + bX + U_t \quad , U_t \sim I(0)$$

استناداً لما سبق فان التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن الطويل ، فلو كان هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فان العلاقة بينهما تكون متجهه لوضع التوازن في الأجل الطويل ، بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير ،وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في($U_t = Y_t - a - bX_t$) ،وفقاً لذلك فان النظام يكون في وضع توازن عندما($U_t = 0$) وتكون في حالة عدم التوازن عندما ($U_t \neq 0$).

وفي اختبار ARDL ، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل كونه لا يتطلب أنَّ تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test " المطور من قبل Pesaran &Shin ، عام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر، وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة ،إذ يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة I (0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح(1)I أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة ،وأنَّ نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة(عدد المشاهدات) صغيراً وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أنَّ يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة، وأنَّ استخدامه يساعد على تقدير مكونات(علاقات) الأجلين الطويل والقصير معاً في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين .

[1] – Asterious, Dimitrious & Stephen G. Hall, Applied Econometnes Amodem , Approach, pevised Edition, palrave Macmillan, 2007,p758 .

[2] - Greene ,William H, Econometric Analysis, arsonAddison,Inc,Sixth edition,2008,p307.

3 . تقدير المعلمات قصير الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الأجل

يعد أحد الطرائق الإحصائية لتقدير الأنموذج القياسي ،كما أنَّ أنموذج تصحيح الخطأ هو نموذج متجه انحدار ذاتي لكنه مقيد ،وعادة ما يتم تضمينه مع السلاسل التي تتصف بخاصية التكامل المشترك ،بمعنى آخر أنَّ أنموذج تصحيح الخطأ له علاقات تكامل مشترك تم توصيفها بحيث تقيد على المدى الطويل سلوك المتغيرات الداخلية لتتجمع حول علاقتها التكاملية مع السماح بالتعديل الديناميكي في الأجل القصير، فضلاً عن أنه يقيس سرعة التكيف للعودة إلى الوضع التوازني والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات(ARDL)[1] و يمكن تقديره وفق الصيغة الاتية [2] :

$$\Delta(Y_t)=c+\lambda Y_{t-1}+\boldsymbol{\beta} X_{t-1}+\sum_{i=1}^{n} a_1+\Delta(Y_{t-i})+\sum_{i=0}^{m} a_2\,\Delta(X_{t-i})+U_t$$

Δ : تمثل الفرق الاول

c: الحد الثابت

n, m: تمثل الحدود الدنيا والعليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

$\boldsymbol{\lambda}$ معلمة تصحيح الخطأ أوهي النسبة المئوية من اخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل وهناك شرطان لهذه المعلمة حتى تتمكن من تصحيح أخطاء الأجل القصير وهي أنَّ تكون قيمة سالبة ومعنوية

β معلمات انموذج الأجل الطويل

a2.....a1 معلمات الأجل الطويل

i الزمن

Ut حد الخطأ العشوائي

[1] - Engle .R , Granger. C, cointegration and error – correction representation, estimation testing ,economics ,Vol .55.1987,p262.

[2] -Pradhan and others, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol (104), 2013,p914.

4. اختبار سلامة واستقرارية الأنموذج المقدر ويتم عن طريق مجموعة من الاختبارات[1]:

أ ـ اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL : يتم اختبار النماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إذ من الضروري أنَّ لا تعاني بواقي الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ، وذلك لكون أنموذج(ARDL) يعتمد على التباطؤات للمتغير التابع كمتغيرات مستقلة مما ينجم عنها في الكثير من الاحيان مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وبالتالي تؤثر في المعلمات المقدرة للأنموذج .

ب ـ اختبار عدم تجانس التباين في نموذج ARDL: تعني مشكلة عدم ثبات تجانس التباين بأن تباين الخطأ العشوائي غير ثابت من مشاهدة الى اخرى وبتالي يكون تباين الخطأ العشوائي مرتبط بقيم المتغير المستقل، و للتأكد من خلو النماذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين يتم استخدام اختبار(Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey) .

ج ـ اختبار استقرارية الأنموذج : يعد اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL)المقدر من اكثر الاختبارات أهمية من اجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ،وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)،وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي(CUSUM Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لا نهما يوضحان مدى وجود اي تغير هيكلي في البيانات ،وكذلك مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الامد مع المعلمات قصيرة الامد ،فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM , CUSUM SQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى 5% يعني أنَّ جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس .

ثانياً : توصيف متغيرات الدراسة باستعمال انموذج (ARDL)

تقوم هذه الدراسة على اعتماد واستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الاجمالي ،معدل البطالة، سعر الصرف ،الميزان التجاري، الاحتياطيات الدولية ،وكذلك تم استخدام معدل الانفتاح التجاري من خلال مؤشر (درجة الانكشاف الاقتصادي) باعتباره أفضل مؤشر يعبر عن درجة الانفتاح التجاري وللمدة(2004ـ 2020) وبصيغة اللوغاريتمات الطبيعية كونها قدمت افضل النتائج و بالاستناد على النظرية الاقتصادية وعلى المعلومات المتوفرة عن الظاهرة موضوع البحث واسترشاداً بالدراسات والابحاث التطبيقية السابقة يمكن تحديد الشكل القياسي للنموذج وفقاً لأنموذج(ARDL) كالاتي :

[1] ـ عمار حمد خلف ،قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد 17 ، العدد 64 ، 2011 ، ص 188.

1 ـ الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي مع النفط

GDP = f(open)

$\Delta \ln GDP = c + \lambda \ln GDP_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

$GDP_w = f(open)$

$\Delta \ln GDPw = c + \lambda \ln GDPw_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln GDPw_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

2 ـ الانفتاح التجاري ومعدل البطالة

UN = f(open)

$\Delta \ln UN = c + \lambda \ln UN_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln UN_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

3ـ الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي

EX = f(open)

$\Delta \ln EX = c + \lambda \ln EX_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln EX_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي

EX NO= f(open)

$\Delta \ln EXno = c + \lambda \ln EXNO_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln EXNO_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

4 ـ **الانفتاح التجاري والميزان التجاري**

TB = f(open)

$\Delta \ln TB = c + \lambda \ln TB_{t-1} + \beta_1 \ln open_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta \ln TB_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta \ln open_{t-i} + Ut$

5ـ الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية

RE = f(open)

$$\Delta lnRE=c+\lambda lnRE_{t-1}+\beta 1 lnopen_{t-1}+\sum_{i=1}^{n} \alpha_1 \Delta lnRE_{t-i}+ \sum_{i=0}^{m} \alpha_2 \Delta lnopen_{t-i}+ Ut$$

حيث أنَّ :

Δ	تمثل الفرق الاول
C	الحد الثابت
n, m	تمثل الحدود الدنيا والعليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع
$\boldsymbol{\lambda}$	معلمة تصحيح الخطأ
β	معلمات انموذج الأجل الطويل
a2.....a1	معلمات الأجل الطويل
i	الزمن
ln GDP	اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط
ln GDPw	اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط
ln UN	اللوغاريتم الطبيعي لمعدل البطالة
ln EX	اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الموازي
lnEXno	اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الاسمي
ln TB	اللوغاريتم الطبيعي للميزان التجاري
ln RE	اللوغاريتم الطبيعي للاحتياطيات الدولية
ln open	اللوغاريتم الطبيعي للانفتاح التجاري
Ut	حد الخطأ العشوائي

المبحث الثاني

عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي

من أجل تقدير الأنموذج الاقتصادي قياساً وتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية (للناتج المحلي الاجمالي ، معدل البطالة، سعر الصرف، الميزان التجاري، الاحتياطيات الدولية) سوف يتم تحليل البيانات باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)، ولبيان ذلك سوف يتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews9 وتضمن هذا التحليل المتغيرات التالية:-

GDP الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط (مليون وحدة نقدية بالعملة الاجنبية)

GDPW الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (مليون وحدة نقدية بالعملة الاجنبية)

UN معدل البطالة

EX سعر الصرف الموازي

EXNO سعر الصرف الاسمي

TB الميزان التجاري (مليون وحدة نقدية بالعملة الاجنبية)

RE الاحتياطيات الدولية (مليون وحدة نقدية بالعملة الاجنبية)

OPEN الانفتاح التجاري(مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي ويمثل النسبة المئوية للصادرات + الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي)

اولاً : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل أنَّ المتغيرات مستقرة أم لا، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة ل(ديكي ـ فولر الموسع) (ADF)، واختبار فيلبس ـ بيرون (PP).

1 ـ اختبار ديكي ـ فولر الموسع (ADF)

بعد إجراء اختبار الاستقرارية للمتغيرات بواسطة اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول(32) حيث نلحظ إنَّ السلسلة الزمنية للمتغيرات المعتمدة كانت مستقرة عند المستوى ،عند مستوى معنوية (1% ، 5 % ، 10 %) بوجود قاطع ،اي لا تحتوي على جذر الوحدة و متكاملة من الدرجة(1)0 ،أمَّا المتغير المستقل (OPEN) فأنه لم يستقر عند المستوى، واستقر عند الفرق الأول، بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1 %) ،كما انه استقر بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (5 %) ،أي أنَّ السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (1)1 .

جدول (32)

اختبار استقرارية البيانات بواسطة اختبار ديكي ـ فولر الموسع (ADF)

المتغيرات	النموذج	عند المستوى		عند الفرق الاول	
		ADF	t-Statistic	ADF	**t-Statistic**
lnOPEN	قاطع	0.1769	-2.3263	0.1113	**-2.6171**
	قاطع واتجاه عام	0.3606	-2.4094	0.0477	**-3.8215**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.3082	-0.9070	0.0084	**-2.8053**
lnGDP	قاطع	0.0237	-3.4671	0.2274	**-2.1580**
	قاطع واتجاه عام	0.8914	-1.1250	0.0788	**-3.4773**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.9385	1.2495	0.0191	**-2.4290**
lnGDP w	قاطع	0.0581	-2.9826	0.0266	**-3.4297**
	قاطع واتجاه عام	0.0756	-1.5748	0.0092	**-4.7773**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.9564	1.4493	0.0037	**-3.17777**
lnUN	قاطع	0.0137	-3.7547	0.0000	**-7.4386**
	قاطع واتجاه عام	0.0315	-4.0057	0.0001	**-7.6421**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.3334	-0.8444	0.0000	**-7.5714**
lnEX	قاطع	0.0320	-3.3299	0.0896	**-2.7465**
	قاطع واتجاه عام	0.2438	-2.7181	0.1473	**-3.0718**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.3765	-0.7452	0.0107	**-2.6984**
lnEXNO	قاطع	0.0308	-3.3508	0.0795	**-2.8158**
	قاطع واتجاه عام	0.8294	-1.3701	0.0822	**-3.4510**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.2837	-0.9648	0.0114	**-2.6688**
lnTB	قاطع	0.0998	-2.7724	0.1081	**-2.7163**
	قاطع واتجاه عام	0.2855	-2.6163	0.3175	**-2.5155**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.8062	0.8062	0.0078	**-2.9844**
lnRE	قاطع	0.0012	-5.0368	0.1961	**-2.2586**
	قاطع واتجاه عام	0.1679	-2.9755	0.3671	**-2.3941**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.7896	0.4132	0.0205	**-2.3972**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

2 ـ اختبار فيلبس ـ بيرون (PP)

بعد إجراء اختبار الاستقرارية للمتغيرات بواسطة اختبار فيلبس- بيرون (PP) للسلاسل الزمنية حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول(33) حيث نلحظ أنَّ السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى ،عند مستوى معنوية(1% ، 5 % ، 10 %) وبوجود قاطع و متكاملة من الدرجة(1(0 ،باستثناء(سعر الصرف الموازي EX) و(سعر الصرف الاسمي EXNO) و(الميزان التجاري TB) فأنها لم تستقر عند المستوى،

واستقرت عند الفرق الأول، بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية (1 %)، كما انها استقرت بوجود قاطع أي أنَّ السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة و متكاملة من الدرجة (1)1

جدول (33)

اختبار استقرارية البيانات بواسطة اختبار فيلبس ـ بيرون

المتغيرات	النموذج	عند المستوى		عند الفرق الاول	
		PP	t-Statistic	PP	**t-Statistic**
lnOPEN	قاطع	0.0702	-2.8764	0.1243	**-2.5500**
	قاطع واتجاه عام	0.6750	-1.7615	0.2223	**-2.7866**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.3512	-0.8054	0.0063	**-2.9355**
LnGDP	قاطع	0.0158	-3.6819	0.2274	**-2.1580**
	قاطع واتجاه عام	0.9650	-0.5831	0.0690	**-3.5607**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.9275	1.1502	0.0191	**-2.4290**
lnGDP w	قاطع	0.0000	-7.6477	0.0277	**-3.4082**
	قاطع واتجاه عام	0.8928	-1.1177	0.0000	**-9.0945**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.9564	1.4493	0.0037	**-3.1777**
lnUN	قاطع	0.0109	-3.8749	0.0000	**-8.6679**
	قاطع واتجاه عام	0.0305	-4.0250	0.0001	**-19.4060**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.2382	-1.0885	0.0000	**-8.4253**
lnEX	قاطع	0.2369	-2.1288	0.0851	**-2.7761**
	قاطع واتجاه عام	0.8253	-1.3832	0.1488	**-3.0653**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.2815	-0.9727	0.0114	**-2.7300**
lnEXNO	قاطع	0.1752	-2.3297	0.0795	**-2.8158**
	قاطع واتجاه عام	0.8978	-1.0935	0.0825	**-3.4485**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.1896	-1.2353	0.0114	**-2.6688**
lnTB	قاطع	0.1344	-2.5323	0.0644	**-3.0821**
	قاطع واتجاه عام	0.3692	-2.3759	0.2534	**-2.7288**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.8418	0.6551	0.0026	**-3.5924**
lnRE	قاطع	0.0005	-5.4734	0.2113	**-2.2080**
	قاطع واتجاه عام	0.0636	-3.5887	0.4650	**-2.1813**
	بدون قاطع واتجاه عام	0.9548	1.4289	0.0076	**-2.8561**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

تشير نتائج اختبار الاستقرارية للمتغير المستقل الانفتاح التجاري (open) إلى أنه لم يستقر في اختبار ديكي ـ فولر الموسع (ADF) عند المستوى واستقر بالفرق الاول، كذلك المتغيرات المعتمدة سعر الصرف(EX) وسعر الصرف الاسمي (EXNO) والميزان التجاري (TB) لم تستقر عند المستوى بحسب اختبار فيلبس

بيرون(PP)واستقرت عند الفرق الاول، وبناءً على ذلك سوف يتم تحليل البيانات وفقاً لأنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) .

ثانياً : قياس أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي

1- قياس أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي مع النفط

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري(OPEN) وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDP) ، وكما موضح في الجدول(34).

جدول (34)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
ln GDP(-1)	0.844776	0.055392	15.25081	**0.0000**
ln OPEN	0.462551	0.158075	2.926144	**0.0111**
R- squared	0.806340	Mean dependent var		**11.91093**
Adjusted R-Squared	0.792507	S.D dependent var		**0.434260**
S.E. of regression	0.197811	Akaike info criterion		**-0.286538**
Sum squared resid	0.547810	Schwarz criterion		**-0.189964**
Log likelihood	4.292300	Hannan – Quinn criter		**-0.281592**
Durbin-Watson stat	1.692258			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

أظهرت نتائج تحليل نموذج(ARDL) والموضح في الجدول(34) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الناتج المحلي الاجمالي(GDP) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(OPEN) وعند مستوى معنوية (1 %) وأنَّ قيمة المعلمة بلغت(0.462551) ونلحظ أنَّ العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير، اي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(0.46 %) ،كما أنَّ القدرة التفسيرية للنموذج كانت جيدة حيث بلغت قيمة (R^2) (0.80) اي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج يفسر حوالي (80 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي مع النفط)، أما البقية فهي متغيرات خارج النموذج ،كما أنَّ معامل التفسير المصحح (Adjusted R^2) بلغ (79%) ، وهذا يدل على أنَّ النموذج ذو معنوية عالية وقد نجح بالاختبارات الاحصائية .علماً أنَّ النموذج تضمن علاقة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي لسنة سابقة.

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج (ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي مع النفط في العراق

من خلال الجدول (35) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (GDP) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic)المحتسبة كانت (4.45) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى(I1Bound) البالغة (4.11) عند مستوى معنوية (0.05) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي في العراق عند مستوى معنوية(5 %).

جدول (35)

اختبار (Bound Test) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

Test statistic	Value	K
F-statistic	4.455947	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الاجل الطويل

بعد أنَّ تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل(علاقة تكامل مشترك) بين (الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي)، تأتي الخطوة بعدها لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ويتم ذلك بتقدير معلمة تصحيح الخطأ والتي تمثل خطوة مهمة في اختبارات(ARDL) ويتم الاعتماد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ التي توضح أنَّ الاختلالات قصيرة الأجل يمكن تصحيحها في الأجل الطويل فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير إلى أنَّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أو الفصل نفسة كما مبين في الجدول (36).

جدول (36)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	0.462551	0.158075	2.926144	**0.0111**
CointEq(-1)	-0.155224	0.055392	-2.802262	**0.0141**
Cointeq= lnGDP – (2.9799*OPEN)				
Long Run Coefficients				
variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
lnOpen	2.979903	0.090512	32.922633	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

كذلك من خلال الجدول(36) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ(1-)CointEq بلغت (0.155224-) وهي معنوية عند مستوى(1 %) اي أنَّ الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (15 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال الفصل نفسه، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي .

كما أنَّ معادلة الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة ذو تأثير معنوي عند مستوى اقل من (1 %) ، أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) في الأجل الطويل سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(2.9%).

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

يتم اختبار النماذج المقدرة للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي(الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) عند مستوى معنوية (5 %) للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في الجدول (37).

جدول (37)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.401964	Prob . F(2,12)	**0.6777**
Obs*R-squared	1.003665	Prob. Chi-Square(1)	**0.6054**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

نلحظ من الجدول (37) أنَّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري(OPEN) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار(LM Test)، أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ،لان قيمة Prob . F(2,12) وقيمة Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى(5%) لجميع النماذج ،أي أنَّ الاخطاء مستقلة فيما بينها .

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

يتم استعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey) للتأكد من خلو النماذج المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين وكما موضح في الجدول (38)

جدول (38)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	1.330543	Prob . F(2,13)	**0.2981**
Obs*R-squared	2.718673	Prob. Chi-Square(2)	**0.2568**
Scaled explained SS	4.401556	Prob. Chi-Square(2)	**0.1107**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

نلحظ من خلال الجدول (38) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob . F(2,13) غير معنوية ،اي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تباينـاتها غير معنوية.

اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل (7) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (7)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي

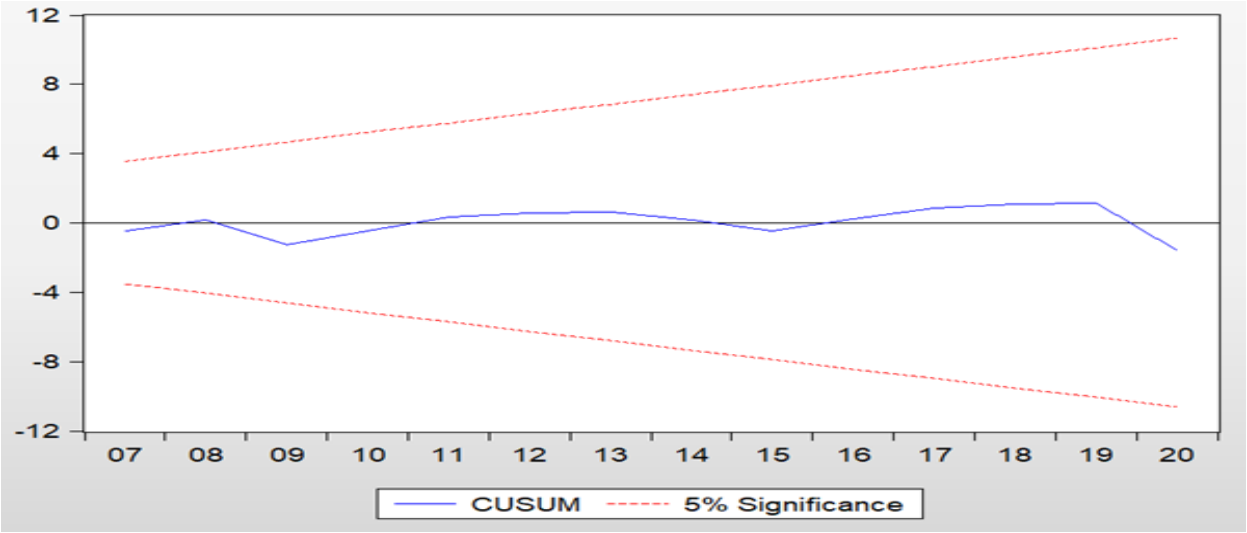

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

شكل (8)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي

أمَّا الشكل (8) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الأجل الطويل .

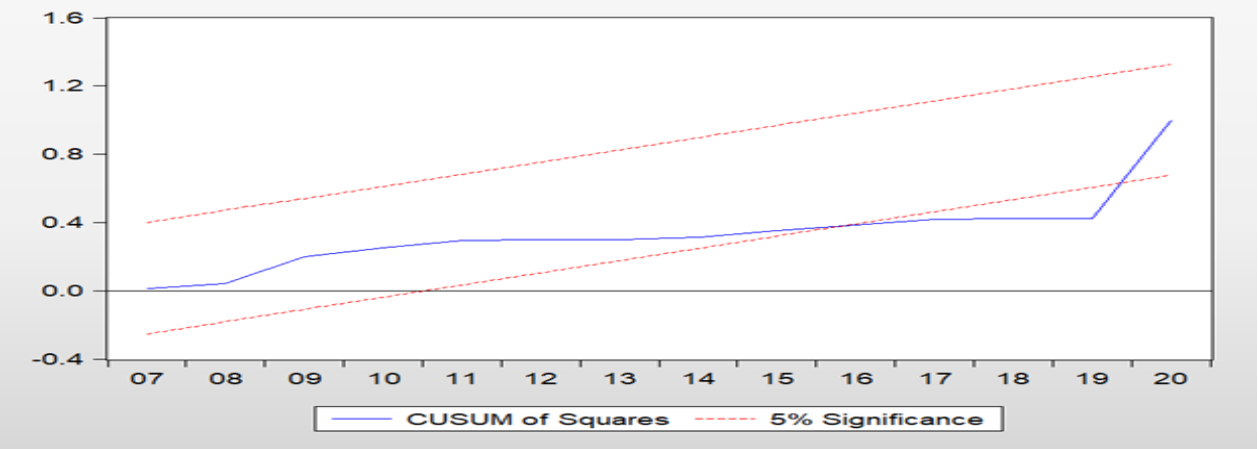

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير أثر سياسة الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي مع النفط .

2- قياس أثر الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

كذلك أظهرت نتائج تحليل نموذج (ARDL) والموضح في الجدول(39) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (GDP w) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(OPEN) وعند مستوى معنوية(1 %) وأنَّ قيمة المعلمة بلغت(0.452438)، ونلحظ أنَّ العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط في الاجل القصير، اي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بمقدار(0.45%) ، كما أنَّ القدرة التفسيرية للنموذج كانت جيدة حيث بلغت قيمة (R^2) (0.82) أي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري)الداخل في النموذج المقدر يفسر حوالي(82 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وبالأسعار الجارية) اما البقية فهي متغيرات خارج النموذج ، كما أنَّ معامل التفسير المصحح (Adjusted R^2) بلغ (81 %) وهذا يدل على أنَّ النموذج ذو معنوية عالية وقد نجح بالاختبارات الاحصائية. علماً أنَّ النموذج تضمن علاقة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط لسنة سابقة.

جدول (39)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
lnGDPw(-1)	0.841521	0.060217	13.97479	**0.0000**
lnOPEN	0.452438	0.161872	2.795026	**0.0143**
R- squared	0.827608	Mean dependent var		**11.24658**
Adjusted R-Squared	0.815294	S.D dependent var		**0.545657**
S.E. of regression	0.234509	Akaike info criterion		**0.053826**
Sum squared resid	0.769925	Schwarz criterion		**0.150399**
Log likelihood	1.569395	Hannan – Quinn criter		**0.058771**
Durbin-Watson stat	2.427671			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج(ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط في العراق

من الجدول (40) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط (GDPW) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت(3.938227) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى(I1Bound) البالغة (3.28) عند مستوى معنوية (0.10) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط في العراق عند مستوى معنوية (10 %).

جدول (40)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Test statistic	Value	K
F-statistic	3.938227	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الاجل الطويل

من الجدول(41) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت (0.158479-) وهي معنوية عند مستوى(1 %) اي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (15 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها ،وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط .

كما أنَّ معادلة الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة ذو تأثير معنوي عند مستوى اقل من (1 %) ،اي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط بمقدار(2.8 %).

جدول (41)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating For				
Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	0.452438	0.1161872	2.795026	**0.0143**
CointEq(-1)	-0.158479	0.060217	-2.631791	**0.0197**
Cointeq= lnGDPW – (2.8549*OPEN)				
Long Run Coefficients				
Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
Lnopen	2.854879	0.111682	25.562681	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلحظ من الجدول (42) أنَّ نماذج (ARDL) المقدرة للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري (OPEN) والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط(GDPW) خالية من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار (LM Test)،اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ،لان قيمة F(1,13) . Prob و Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ،أي أنَّ الاخطاء مستقلة فيما بينها .

جدول (42)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.306619	Prob . F(1,13)	**0.1528**
Obs*R-squared	2.410602	Prob. Chi-Square(1)	**0.1205**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلحظ من خلال الجدول (43) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob F(2,13) . غير معنوية ، أي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

جدول (43)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	2.542588	Prob . F(2,13)	**0.1170**
Obs*R-squared	4.498867	Prob. Chi-Square(2)	**0.1055**
Scaled explained SS	4.782745	Prob. Chi-Square(2)	**0.1915**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل (9) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (9)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

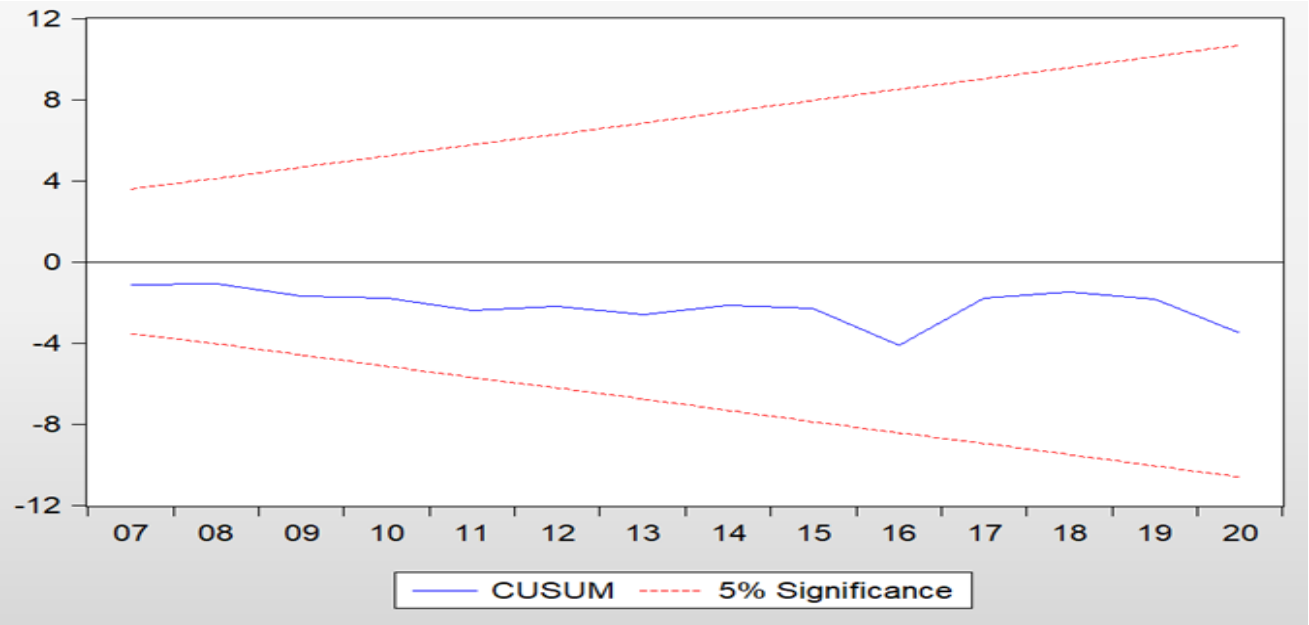

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

أمَّا الشكل (10) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج في الأجل الطويل.

شكل (10)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

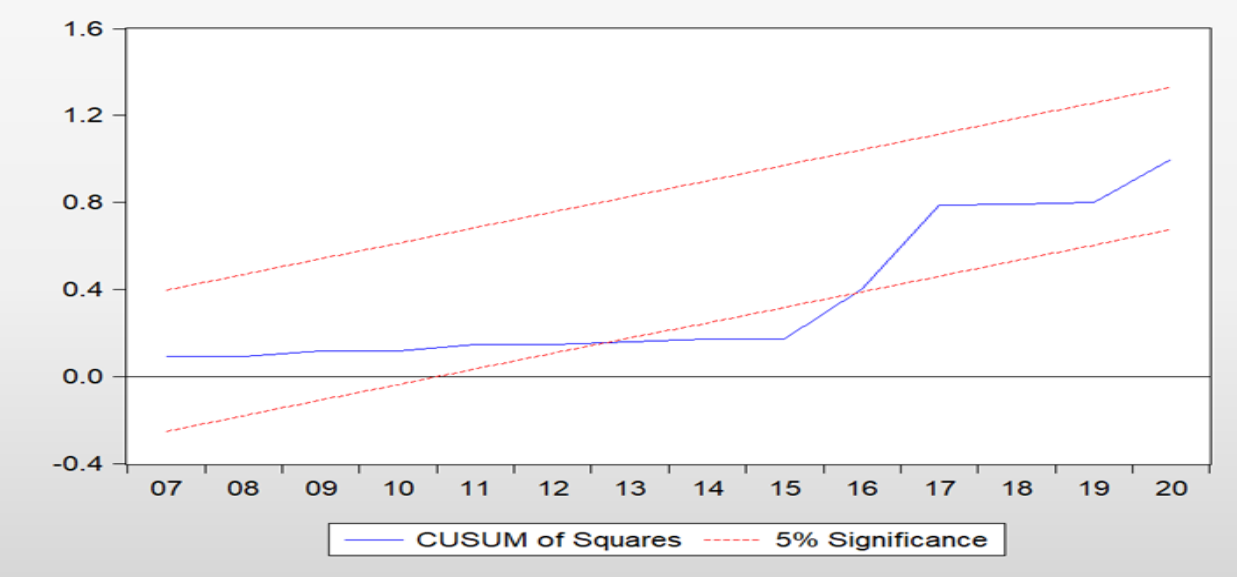

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه سياسة الانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط في العراق

ثالثاً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على البطالة

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OPEN) وعلاقته بمعدلات البطالة ،وكما موضح في الجدول(44).

جدول (44)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) القصير لمعادلة البطالة

Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
lnUN(-1)	0.161886	0.231238	0.700083	**0.4953**
LnOPEN	0.522869	0.147915	3.534932	**0.0033**
R- squared	0.045651	Mean dependent var		**2.596881**
Adjusted R-Squared	-0.022516	S.D dependent var		**0.235799**
S.E. of regression	0.238438	Akaike info criterion		**0.087058**
Sum squared resid	0.795941	Schwarz criterion		**0.183631**
Log likelihood	1.303538	Hannan – Quinn criter		**0.092003**
Durbin-Watson stat	2.415882			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

أظهرت نتائج تحليل نموذج (ARDL) والموضح في الجدول(44) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد البطالة (UN) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(0PEN) وعند مستوى معنوية أقل من(1 %) وإنَّ قيمة المعلمة بلغت(0.522869)، ونلحظ أنَّ العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري ومعدل البطالة في الأجل القصير ،أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار (0.52%) ، كما أنَّ القدرة التفسيرية للأنموذج كانت ضعيفة جداً حيث بلغت قيمة (R^2) (0.04) أي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج المقدر يفسر حوالي (4 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(معدل البطالة) ويؤكد ذلك قيمة معامل التفسير المصحح ($AdjustedR^2$) إذ بلغ (2- %) ،علماً أنَّ النموذج تضمن علاقة غير معنوية بين معدل البطالة ومعدل البطالة لسنة سابقة.

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج(ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع معدل البطالة في العراق

من خلال الجدول (45) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) ومعدلات البطالة في العراق(UN) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic)المحتسبة كانت(9.650300) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى(I1Bound) البالغة (6.02) عند مستوى معنوية(0.01) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و معدلات البطالة في العراق عند مستوى معنوية (1 %).

جدول(45)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة البطالة

Test statistic	Value	K
F-statistic	9.650300	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الاجل الطويل

من الجدول (46) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت (0.838114-) وهي معنوية عند مستوى اقل من (1 %) أي أنَّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (83 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدل البطالة .

كما أنَّ معادلة الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة ذو تأثير معنوي عند مستوى اقل من (1 %) ،اي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) في الأجل الطويل سيؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار (0.62 %).

جدول (46)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	0.522869	0.147915	3.534932	**0.0033**
CointEq(-1)	-0.838114	0.231238	-3.624457	**0.0028**
Cointeq= lnUN – (0.6239*OPEN)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
Lnopen	0.623864	0.017501	35.647589	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلحظ من الجدول(47) أنَّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري(OPEN) ومعدل البطالة (UN) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار(LM Test) ،اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ،لان قيمة Prob .F(1,13) و Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ،اي أنَّ الاخطاء مستقلة فيما بينها .

جدول (47)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.005583	Prob . F(1,13)	**0.1802**
Obs*R-squared	2.137343	Prob. Chi-Square(1)	**0.1438**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلحظ من خلال الجدول (48) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob F(2,13) . غير معنوية، أي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

جدول (48)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة البطالة

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	0.273802	Prob . F(2,13)	**0.7648**
Obs*R-squared	0.646731	Prob. Chi-Square(2)	**0.7237**
Scaled explained SS	0.775422	Prob. Chi-Square(2)	**0.6786**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

- اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل(11) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (11)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع البطالة

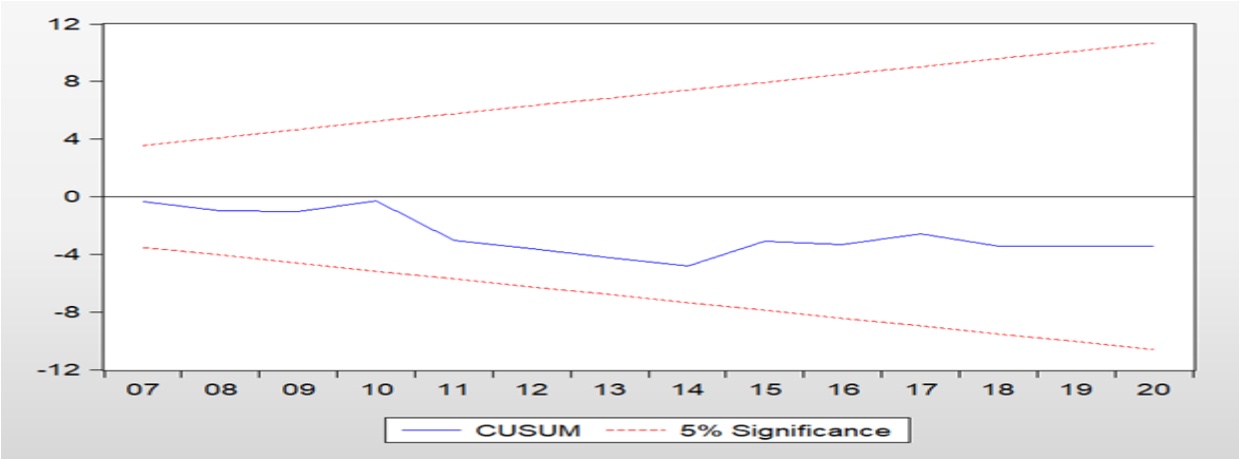

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

أمَّا الشكل (12) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %)وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

شكل(12)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع البطالة

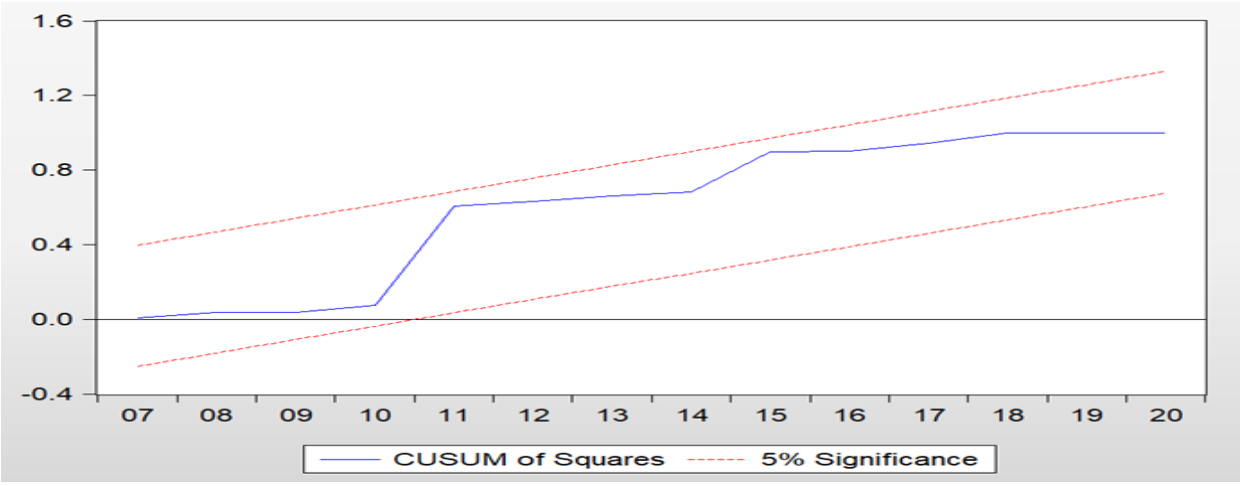

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثرالذي تلحقه سياسة الانفتاح التجاري على معدلات البطالة في العراق.

رابعاً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف

1- قياس أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الموازي

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OPEN) وعلاقته بسعر الصرف الموازي (EX) ، وكما موضح في الجدول (49).

جدول (49)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الموازي

Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
ln EX(-1)	0.609310	0.123837	4.920271	**0.0004**
ln OPEN	-0.187078	0.078646	-2.378741	**0.0111**
ln OPEN(-1)	0.186874	0.066324	2.817601	**0.0155**
C	2.775689	0.8501218	3.264681	**0.0068**
R- squared	0.804445	Mean dependent var		**7.131998**
Adjusted R-Squared	0.755556	S.D dependent var		**0.067879**
S.E. of regression	0.033560	Akaike info criterion		**-3.738630**
Sum squared resid	0.013515	Schwarz criterion		**-3.545483**
Log likelihood	33.90904	Hannan – Quinn criter		**-3.728739**
F- Statistic	16.45458	Durbin-Watson stat		**1.537834**
Prob(F- Statistic)	0.000150			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

أظهرت نتائج تحليل نموذج (ARDL) والموضح في الجدول(49) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد سعر الصرف الموازي (EX) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(0PEN) وعند مستوى معنوية (1 %) وأنَّ قيمة المعلمة بلغت(0.187078-)، ونلحظ أنَّ العلاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي في الأجل القصير، اي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف بمقدار(0.18%) ،كما أنَّ القدرة التفسيرية للأنموذج (R^2) كانت جيدة حيث بلغت (0.80) اي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج المقدر يفسر حوالي (80 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(سعر الصرف في السوق الموازي) أما البقية فهي متغيرات خارج النموذج، كما أنَّ معامل التفسير

المصحح ($Adjusted\ R^2$) بلغ (75%) ،وهذا يدل على أنَّ النموذج ذو معنوية عالية وقد نجح بالاختبارات الاحصائية ،وكذلك الأنموذج كان معنوي حيث كانت قيمة (F)المحتسبة تساوي(16.45) وبدرجة معنوية (0.000150) وهي أقل من(1 %) وهذا يعني أنَّ النموذج المقدر معنوي بدرجة عالية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التخطيط والتنبؤ للمستقبل .كما أنَّ النموذج اشار إلى إنَّ الانفتاح التجاري لسنة سابقة له علاقة طردية ومعنوية مع المتغير المعتمد سعر الصرف الموازي ،كذلك تضمن علاقة معنوية بين سعر الصرف الموازي الحالي وسعر الصرف الموازي لسنة سابقة .

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج (ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الموازي في العراق

من الجدول(50) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) وسعر الصرف الموازي (EX) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (5.38) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (I1Bound) البالغة (4.78) عند مستوى معنوية (0.10) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف الموازي في العراق عند مستوى معنوية(10 %).

جدول (50)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الموازي

Test statistic	Value	K
F-statistic	5.387283	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	4.04	**4.78**
5%	4.94	**5.73**
2.5%	5.77	**6.68**
1%	6.84	**7.84**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الأجل الطويل

من الجدول (51) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ (-1)CointEq بلغت (0.390690-) وهي معنوية عند مستوى اقل من (1 %) اي أنَّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (39 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها ،وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي .

أما معادلة الأجل الطويل فتشير إلى عدم وجود علاقة ما بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي ،إذ كانت ذو تأثير غير معنوي.

جدول (51)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	-0.187078	0.078646	-2.378741	**0.0348**
CointEq(-1)	-0.390690	0.123837	-3.154888	**0.0083**
Cointeq = lnEX – (- 0.0005*OPEN+7.1046)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
lnOpen	-0.000523	0.134979	-0.003870	**0.9970**
C	7.104573	0.557265	12.749013	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلحظ من الجدول (52) أنَّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري (OPEN) وسعر الصرف الموازي (EX) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار(LM Test)،اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لان قيمة Prob . F(1,11) و Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ،أي أنَّ الاخطاء مستقلة فيما بينها.

جدول (52)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.226664	Prob . F(1,11)	**0.6433**
Obs*R-squared	0.323037	Prob. Chi-Square(1)	**0.5698**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلحظ من خلال الجدول (53) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob . F(2,13) غير معنوية ،أي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

جدول (53)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	0.681445	Prob . F(2,13)	**0.5231**
Obs*R-squared	1.518234	Prob. Chi-Square(2)	**0.4681**
Scaled explained SS	0.822610	Prob. Chi-Square(2)	**0.6628**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل (13) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية(5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (13)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الصرف الموازي

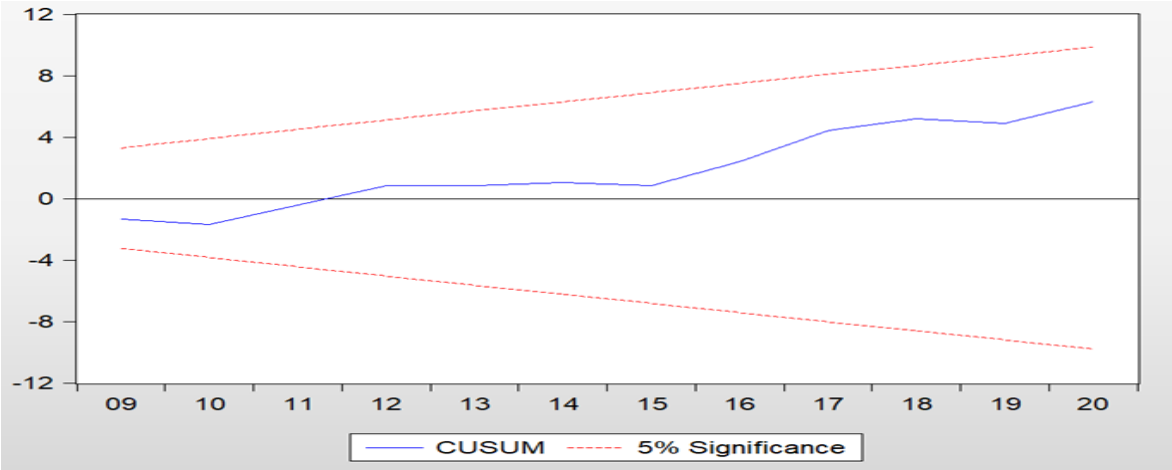

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

أمَّا الشكل(14) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج.

شكل (14)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الصرف الموازي

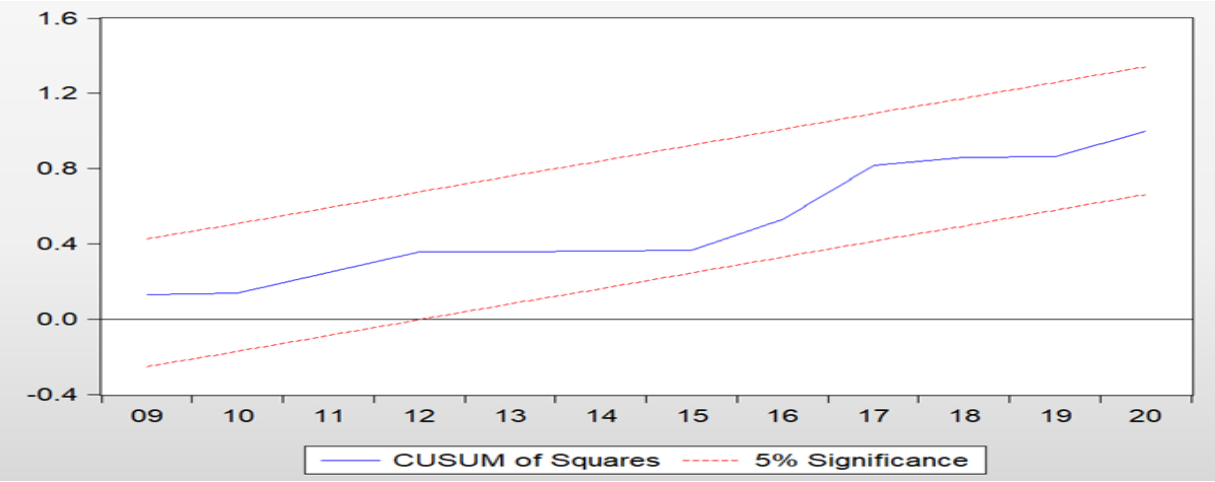

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير أثر سياسة الانفتاح التجاري على سعر الصرف الموازي في العراق .

2- قياس أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف الاسمي

في حين أظهرت نتائج تحليل أنموذج (ARDL) والموضح في الجدول(54) عدم معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد سعر الصرف الاسمي (EXNO) و المتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(0PEN)، أي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج المقدر لا يؤثر في سعر الصرف الاسمي ،وهذا يعود إلى طبيعة تحديد سعر الصرف ،إذ أضحت نافذة بيع العملة الاجنبية تمثل المجال المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب فيه السياسة النقدية عبر التدخل المباشر للبنك المركزي في تحديد سعر الصرف عن طريق طرح كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة بيع العملة إذ كان البنك المركزي ولم يزل يعتمد سعر الصرف المثبت القابل للتعديل.

جدول (54)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الاسمي

Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
ln EXNO(-1)	1.002766	0.040220	24.93217	**0.0000**
ln OPEN	-0.007804	0.069006	-0.113096	**0.9116**
R- squared	0.698166	Mean dependent var		**7.105603**
Adjusted R-Squared	0.676607	S.D dependent var		**0.074633**
S.E. of regression	0.042442	Akaike info criterion		**-3.364887**
Sum squared resid	0.025219	Schwarz criterion		**-3.268314**
Log likelihood	28.91910	Hannan – Quinn criter		**-3.359942**
F- Statistic	1.488273			
Durbin-Watson stat	1.488264			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج (ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع سعر الموازي في العراق

كذلك ومن خلال الجدول (55) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) وسعر الصرف الاسمي (EXNO) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت(0.850644) وهي أقل من القيمة الجدولية العظمى (I1Bound) والقيمة الجدولية الصغرى(I0 Bound) ،لذا في هذه الحالة نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم ،والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف الاسمي في العراق .

جدول (55)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الاسمي

Test statistic	Value	K
F-statistic	0.850644	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الأجل الطويل

من الجدول(56) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت (0.002766) وهي غير معنوية ،وهنا سنرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي ،كذلك تشير معادلة الأجل الطويل إلى عدم وجود علاقة ما بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي ،إذ كانت ذو تأثير غير معنوي.

جدول (56)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	-0.007804	0.069006	-0.113096	**0.9116**
CointEq(-1)	0.002766	0.040220	0.068771	**0.9461**
Cointeq = lnEXNO – (2.8216*OPEN)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
lnOpen	2.821551	16.123677	0.174994	**0.8636**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

خامساً ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OPEN) وعلاقته بالميزان التجاري (TB) ،وكما موضح في الجدول (57).

جدول (57)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الميزان التجاري

Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
ln TB(-1)	0.230777	0.188183	1.226346	**0.2549**
ln OPEN	5.061122	0.951634	5.318344	**0.0007**
ln OPEN(-1)	-3.192188	1.096178	-2.912106	**0.0195**
R- squared	0.788537	Mean dependent var		**9.918542**
Adjusted R-Squared	0.735671	S.D dependent var		**0.735197**
S.E. of regression	0.377986	Akaike info criterion		**1.119083**
Sum squared resid	1.142989	Schwarz criterion		**1.227600**
Log likelihood	-3.154958	Hannan – Quinn criter		**1.050679**
Durbin-Watson stat	1.194786			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

أظهرت نتائج تحليل نموذج (ARDL) والموضح في الجدول(57) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الميزان التجاري (TB)والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(0PEN) وعند مستوى معنوية اقل من(1 %) وأنَّ قيمة المعلمة بلغت (5.061122)،ونلحظ أنَّ العلاقة طردية بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري في الأجل القصير، أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري بمقدار(5.06 %) ،كما أنَّ القدرة التفسيرية للأنموذج (R^2) كانت جيدة حيث بلغت(0.78) أي أنَّ المتغير المستقل الداخل في النموذج(الانفتاح التجاري) المقدر يفسر حوالي (78 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الميزان التجاري) أمَّا البقية فهي متغيرات خارج النموذج ،كما أنَّ معامل التفسير المصحح (Adjusted R^2) بلغ(73%) ، وهذا يدل على أنَّ النموذج ذو معنوية عالية وقد نجح بالاختبارات الاحصائية . علماً أنَّ النموذج المقدر أشار إلى الانفتاح التجاري لسنة سابقة له علاقة عكسية ومعنوية مع المتغير المعتمد صافي الميزان التجاري ،في حين كانت العلاقة غير معنوية بين صافي الميزان التجاري للسنة الحالية و صافي الميزان التجاري للسنة السابقة .

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج (ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الميزان التجاري في العراق

من الجدول (58) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) والميزان التجاري (TB) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic) المحتسبة كانت (9.09) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى

(I1Bound) البالغة (6.02) عند مستوى معنوية (0.01) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ،التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري في العراق عند مستوى معنوية (1 %).

جدول (58)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الميزان التجاري

Test statistic	Value	K
F-statistic	9.097440	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الاجل الطويل

من الجدول (59) نلحظ أنَّ قيمة معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت (0.769223-) وهي معنوية عند مستوى اقل من (1 %) أي أنَّ الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (76 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها ،وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري .

كما أنَّ معادلة الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة ذو تأثير معنوي عند مستوى أقل من(1 %) ، أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) في الأجل الطويل سيؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري بمقدار(2.4 %).

جدول (59)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	5.061123	0.951635	5.318344	**0.0007**
CointEq(-1)	-0.769223	0.188183	-4.087636	**0.0035**
Cointeq= lnTB – (2.4296*OPEN)				
Long Run Coefficients				
variable	Coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
lnOpen	2.429639	0.037869	64.159410	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلحظ من الجدول(60) أنَّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري(OPEN) والميزان التجاري (TB) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار(LM Test) ،اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ،لان قيمة Prob . F(1,7) و Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ، أي أنَّ الاخطاء مستقلة فيما بينها.

جدول (60)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.953345	Prob . F(1,7)	**0.3614**
Obs*R-squared	1.318538	Prob. Chi-Square(1)	**0.2509**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلحظ من خلال الجدول(61) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob . F(3,7) غير معنوية ،اي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تباينـاتها غير معنوية .

جدول (61)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	2.250034	Prob . F(3,7)	**0.1699**
Obs*R-square	5.400041	Prob. Chi-Square(3)	**0.1447**
Scaled explained SS	1.017059	Prob. Chi-Square(3)	**0.7971**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل (15) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية(5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (15)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الميزان التجاري

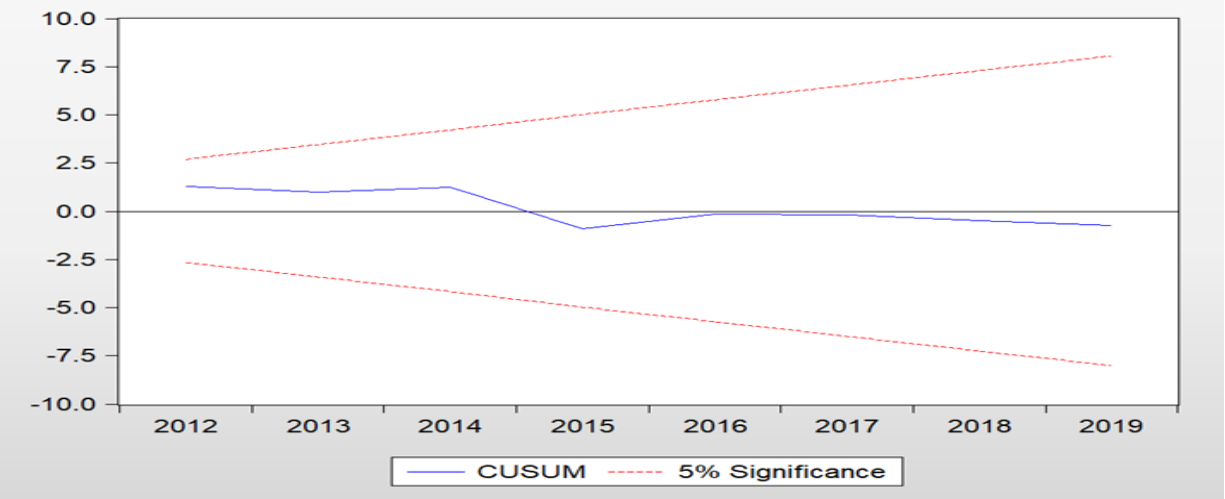

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

أمَّا الشكل (16) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج في الأجل الطويل .

شكل (16)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الميزان التجاري

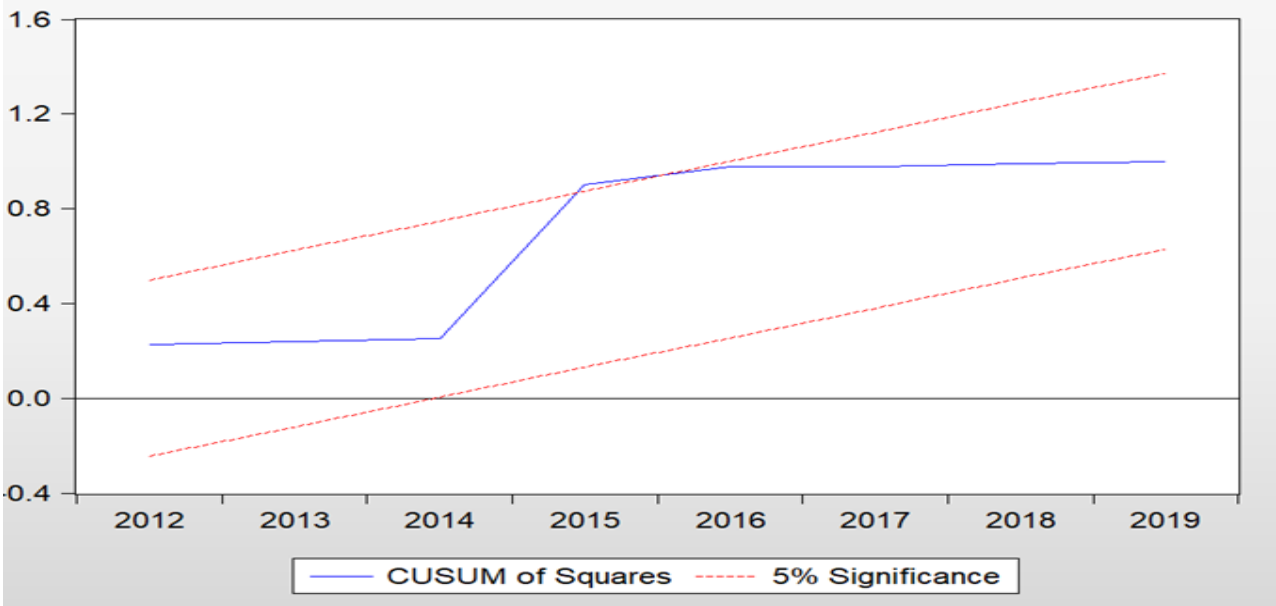

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير أثر سياسة الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في العراق.

سادساً:ـ قياس أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطيات الدولية

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى وعند الفرق الأول، نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري (OPEN) وعلاقته بالاحتياطيات الدولية (RE)، وكما موضح في الجدول (62).

جدول (62)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	Prob*
ln RE(-1)	0.785207	0.036101	21.75058	**0.0000**
ln OPEN	0.583568	0.092496	6.309139	**0.0000**
R- squared	0.933482	Mean dependent var		**10.75041**
Adjusted R-Squared	0.928731	S.D dependent var		**0.510030**
S.E. of regression	0.136159	Akaike info criterion		**-1.033522**
Sum squared resid	0.259549	Schwarz criterion		**-0.936948**
Log likelihood	10.26817	Hannan – Quinn criter		**-1.028576**
Durbin-Watson stat	1.814561			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews9

أظهرت نتائج تحليل نموذج (ARDL) والموضح في الجدول(62) معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد الاحتياطيات الدولية (RE) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(OPEN) وعند مستوى معنوية أقل من (1 %) وأنَّ قيمة المعلمة بلغت (0.583568)، ونلحظ أنَّ العلاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية في الأجل القصير ،أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) سيؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الدولية بمقدار(0.58 %) ، كما أنَّ القدرة التفسيرية للأنموذج (R^2) كانت جيدة حيث بلغت (0.93) أي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج المقدر يفسر حوالي (93 %) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(الاحتياطيات الدولية) أمَّا البقية فهي متغيرات خارج النموذج ،كما أنَّ معامل التفسير المصحح (Adjusted R^2) بلغ (0.92) ،وهذا يدل على ان النموذج ذو معنوية عالية وقد نجح بالاختبارات الاحصائية . علماً أنَّ النموذج تضمن علاقة معنوية بين الاحتياطيات الدولية والاحتياطيات الدولية لسنة سابقة.

اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود(Bound Test) لنموذج (ARDL) المقدر لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الاحتياطيات الدولية في العراق

من الجدول(63) والذي يوضح اختبار الحدود للعلاقة بين الانفتاح التجاري(OPEN) والاحتياطيات الدولية (RE) نلحظ أنَّ قيمة (F-statistic)المحتسبة كانت (12.17) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (I1Bound) البالغة(6.02)عند مستوى معنوية (0.01) ،لذا في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، اي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية في العراق عند مستوى معنوية (1 %).

جدول (63)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Test statistic	Value	K
F-statistic	12.17654	**1**
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	**I1 Bounds**
10%	2.44	**3.28**
5%	3.15	**4.11**
2.5%	3.88	**4.92**
1%	4.81	**6.02**

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews9

اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) في الأجل الطويل

من الجدول(64) نلحظ أنَّ معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1) بلغت(0.214793-) وهي معنوية عند مستوى اقل من(1 %) أي أنَّ الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (21.4 %) اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها ،وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية .

كما أنَّ معادلة الأجل الطويل تشير إلى وجود علاقة ذو تأثير معنوي عند مستوى اقل من (1 %) ، أي أنَّ زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بمقدار (1 %) في الأجل الطويل سيؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الدولية بمقدار(2.7%).

جدول (64)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية وفق منهج (ARDL) في العراق

Cointegrating Form				
Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
D(lnOPEN)	0.583568	0.092496	6.309139	**0.0000**
CointEq(-1)	-0.214793	0.036101	-5.949854	**0.0000**
Cointeq= lnRE – (2.7169*OPEN)				
Long Run Coefficients				
Variable	coefficient	Std .Error	t- Statistic	**Prob**
ln Open	2.716890	0.047184	57.581217	**0.0000**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار الارتباط الذاتي في نموذج ARDL

نلحظ من الجدول (65) أنَّ نموذج (ARDL) المقدر للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري(OPEN) والاحتياطيات الدولية (RE) خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بحسب اختبار(LM Test) ، اي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي ،لان قيمة Prob . F(1,13) و Prob. Chi-Square(1) غير معنوية عند مستوى (5%) لجميع النماذج ،اي أن الاخطاء مستقلة فيما بينها .

جدول (65)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.019585	Prob . F(1,13)	**0.8908**
Obs*R-squared	0.023912	Prob. Chi-Square(1)	**0.8771**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ARDL

نلحظ من خلال الجدول(66) خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث كانت قيمة Prob . F(2,13) غير معنوية ،أي أنَّ البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تباينـاتها غير معنوية .

جدول (66)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan – Godfrey			
F- statistic	0.956486	Prob . F(2,13)	**0.4097**
Obs*R-squared	2.052411	Prob. Chi-Square(2)	**0.3584**
Scaled explained SS	1.166769	Prob. Chi-Square(2)	**0.5580**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

اختبار استقرارية النموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM,CUSUM Squares)

نلحظ من خلال الشكل (17) أنَّ المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة.

شكل (17)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) لمعادلة الانفتاح التجاري وعلاقته مع الاحتياطيات الدولية

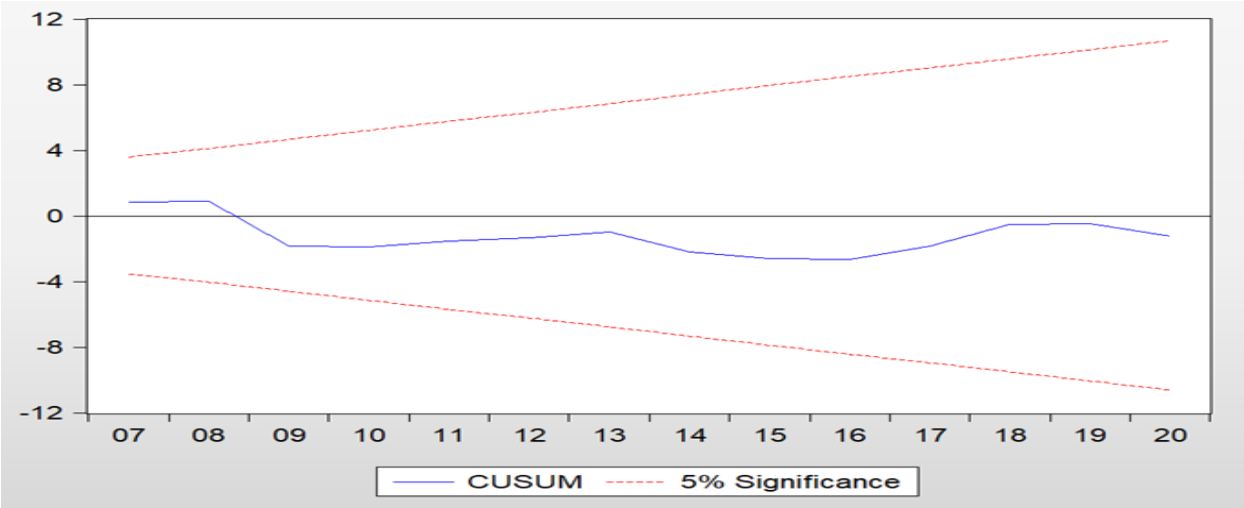

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

أمَّا الشكل (18) فيوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5 %) وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج في الأجل الطويل .

شكل (18)

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) لمعادلة لانفتاح التجاري وعلاقته مع الاحتياطيات الدولية

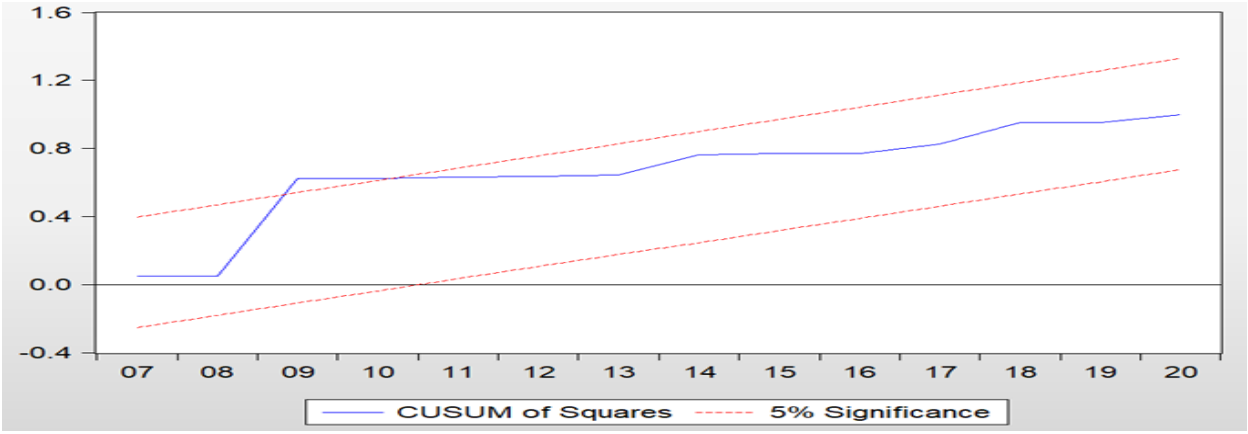

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيEViews9

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير أثر سياسة الانفتاح التجاري على الاحتياطيات الدولية في العراق.

الخلاصة :

1- اعتمدت الدراسة لقياس العلاقة بين الانفتاح التجاري و(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ،البطالة، سعر الصرف ،الميزان التجاري ،الاحتياطيات الدولية) في الاقتصاد العراقي على الاسلوب القياسي ،المبني على تحليل السلاسل الزمنية ،وتم توظيف نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، الذي تم من خلاله اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة ،حيث كانت مستقرة عند الفرق الاول ومتكاملة من الدرجة الاولى وذلك باستخدام اختباري (ADF) و(PP) ، كذلك تم من خلاله اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغير المستقل ومجموعة المتغيرات المعتمدة .

2- أثبتت نتائج اختبار الحدود(Bound Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل (الانفتاح التجاري) إلى المتغيرات التابعة .

3- العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري (open) و(المتغير التابع) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مع النفط كانت طردية ومعنوية احصائياً وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية ،وكذلك الحال مع الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط ايضاً كانت العلاقة طردية ومعنوية احصائياً ، أي أنَّ الانفتاح التجاري الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالسعار الجارية سواء كان مع النفط او بدون النفط .

4- العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري (open) و(المتغير التابع) البطالة فهي الاخرى كانت طردية ومعنوية احصائياً ،اي الانفتاح التجاري الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات البطالة الاولية قبل تطبيق سياسة الانفتاح التجاري إلى اكثر من (10 %) مما انعكس الانفتاح التجاري بشكل سلبي على معدلات البطالة .

5- العلاقة التي بين مؤشر الانفتاح التجاري (open) و(المتغير التابع) سعر الصرف الموازي علاقة عكسية ومعنوية احصائياً وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية التي ترى أنَّ الانفتاح التجاري يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الموازي ،في حين أظهرت نتائج تحليل أنموذج (ARDL) عدم معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد سعر الصرف الاسمي (EXNO) والمتغير المستقل مؤشر الانفتاح التجاري(0PEN)، أي أنَّ المتغير المستقل(الانفتاح التجاري) الداخل في النموذج المقدر لا يؤثر في سعر الصرف الاسمي ،وهذا يعود إلى طبيعة تحديد سعر الصرف الاسمي في العراق .

6- أمَّا(المتغير التابع) الميزان التجاري فقد ارتبط طردياً مع (المتغير المستقل) مؤشر الانفتاح التجاري ،وهذا ما يتفق مع بعض الدراسات التي اكدت على أنَّ الانفتاح التجاري يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري.

7ـ وأخيراً كانت العلاقة ما بين (المتغير المستقل) مؤشر الانفتاح التجاري (open) و(المتغير التابع) الاحتياطيات الدولية طردية ومعنوية احصائياً ،أي الانفتاح التجاري الكبير الذي شهده الاقتصاد العراقي أدى إلى ارتفاع في الاحتياطيات الدولية وهو ما يتفق مع الدراسات التطبيقية التي تناولت طبيعة العلاقة ما بينهما .

وعليه يمكننا أنَّ نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه سياسة الانفتاح التجاري على متغيرات الدراسة ،أي أنَّ هذا النموذج صالح للتفسير بعد أنَّ اجتاز كل من الاختبارات الاحصائية لمعالمه (اختبارات الدرجة الاولى) والاختبارات القياسية للبواقي (اختبارات الدرجة الثانية) .

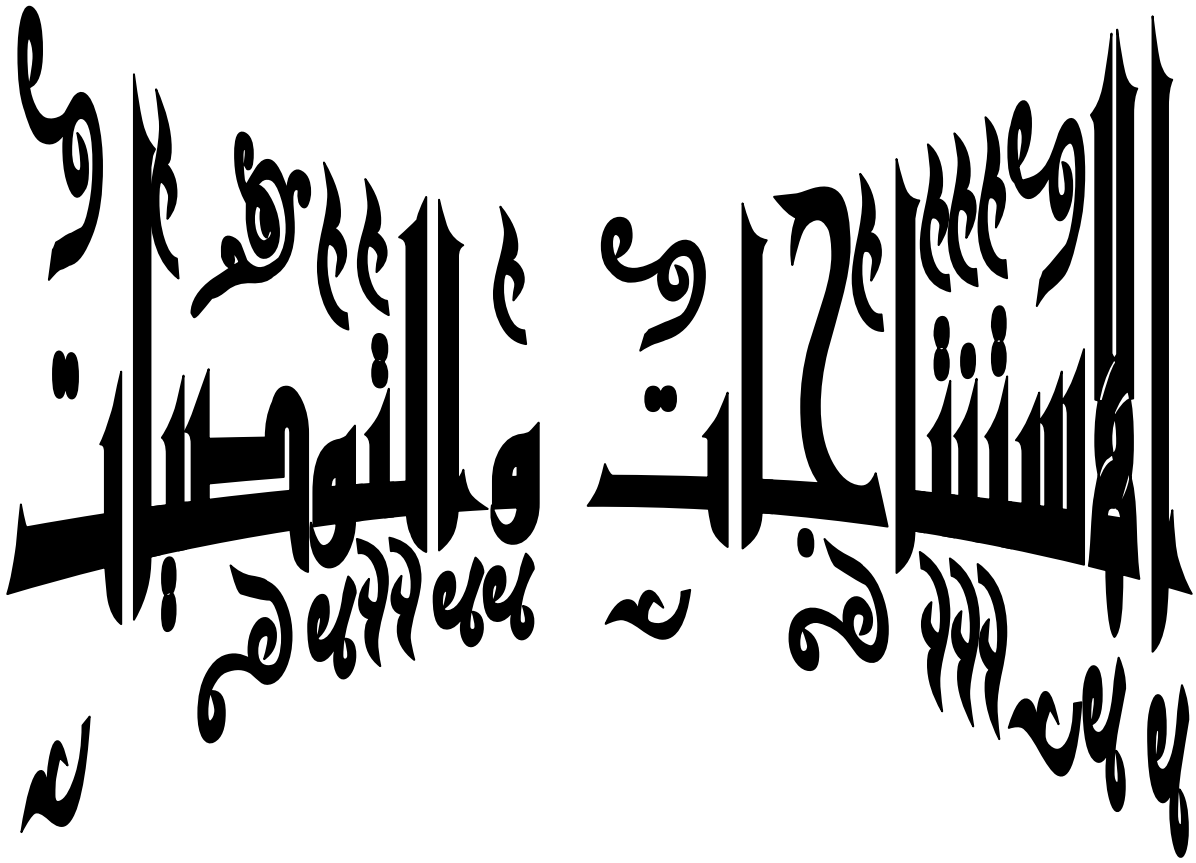
الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات العامة

1- إنَّ سياسة الانفتاح التجاري في العراق لم تكن مدروسة بالشكل الي تمكنه من تحقيق الاهداف المرجوة من ذلك وخلقت العديد من المشاكل كإغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية، مّما ادى إلى أضرار جسيمة في العديد من القطاعات المحلية .

2- أظهرت الدراسة أنَّ درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي بلغت(66.5 %) في المتوسط وهي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي ممّا يدل على أنَّ العراق يسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية .

3- بالرغم من الانفتاح التجاري الكبير للعراق على العالم الخارجي إلاَّ أنَّه ما زال يعاني من احادية التصدير ومشاكل التبعية للريع النفطي .

4- يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري في العراق على أداء الصادرات بصورة عامة وعلى طبيعة السلعة المصدرة بصورة خاصة.

5- الأثر الايجابي للانفتاح التجاري على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق كان سببه ارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية مما ولد عوائد مالية كبيرة اضحت هي المحدد الاساس للاحتياطيات الدولية .

6- إنَّ تدني الصادرات العراقية غير النفطية أنما يدل على ضعف القدرة التنافسية نتيجة لبنية انتاجية ضعيفة هي الاخرى مما يجعل قطاع التصدير عاجزاً عن المنافسة وقاصراً عن تحفيز النمو وخاضعاً لتقلبات السوق العالمية.

7- على الرغم من ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري الا انه لم يكن له تأثير حيوي في تغير مستويات الفقر، إذ ظلت مستوياته مرتفعة بالرغم من تبني الدولة لاستراتيجيتين للتخفيف من حدته.

8- من خلال تحليل الاداء التجاري يتبين أنَّ الميزان التجاري العراقي قد مر بتقلبات شديدة ،وأنَّ سبب هذه التقلبات (العجز في الميزان التجاري) يعود إلى تضخم الاستيرادات وتعثر الصادرات وهذا يعود الى عدم كفاية الانتاج المحلي لسد النقص في السوق المحلي ،في حين أنَّ الميزان التجاري يتحول إلى عجز عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية.

ثانياً: استنتاجات خاصة بالجانب التطبيقي

1- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي (الانفتاح التجاري، سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الموازي، الميزان التجاري) عند المستوى العام، لكنها جميعاً مستقرة عند الفرق الاول بحسب اختبار ديكي - فولر(ADF) واختبار فيلبس - بيرون (PP)، ممّا يعني أنَّ السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى .

2- يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستخدام اختبار(Bound test)إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة ومؤشر الانفتاح التجاري (درجة الانكشاف الاقتصادي)، باستثناء سعر الصرف الاسمي إذ لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينه وبين مؤشر الانفتاح التجاري .

3- طبقاً لمنهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك للمتغيرات تبين بالرغم من عدم استقرارية بعض المتغيرات عند المستوى أو تكاملها من رتبة واحدة ،فان هناك تكامل مشترك بينها على المدى البعيد باستثناء سعر الصرف الاسمي ،كما أنَّ هناك علاقات توازنية قصيرة الأجل من خلال استخدام أنموذج (ARDL) عن طريق معلمات المتغيرات المستقلة .

4- تبين من أنموذج تصحيح الخطأ أنَّ سرعة التكيف أو معلمة تصحيح الخطأ كانت كبيرة في بعض النماذج أي أنَّ النسبة الاكبر من الانحراف يتم تعديله بسرعة تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل في السنة نفسها ،فمثلاً كانت سرعة التكيف في نموذج البطالة (83 %) والميزان التجاري (76 %) في حين كانت سرعة التكيف في بقية النماذج بطيئة لا تتجاوز (39 %).

5- وجود أثر موجب ومعنوي للناتج المحلي الاجمالي سواء كان مع النفط أو بدون النفط وكذلك للبطالة والميزان التجاري والاحتياطيات الدولية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة .

6- وجود أثر سالب ومعنوي لسعر الصرف الموازي فقط في الأجل القصير، أمَّا في الأجل الطويل فان العلاقة ذو تأثير غير معنوي .

ثانياً: التوصيات

1- مراعاة التدرج والانتقاء والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح التجاري.

2- الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية من أجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع، وذلك باستغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة، وقطاع السياحة لاسيما الدينية، وقطاع الصناعات التحويلية ولاسيما التي تحقق اقتصاديات الحجم في الأجل الطويل وغيرها من القطاعات التي من شانها تنويع القاعدة الاقتصادية فضلاً عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

3- السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الايرادات التي مصدرها سلعة واحدة وهي النفط وهذا يتطلب تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية حتى تستطيع أنْ تنافس في الاسواق الدولية .

4- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الانتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الانتاجية للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمال الاساليب التكنولوجية في الانتاج.

5- إنّ الاقتصاد العراقي بحاجة الى حزمة متكاملة من السياسات التي تتسق فيما بينها وتضمن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتتجاوز المشكلات التي تتفاقم في ظل الظروف غير المواتية لنمو الاقتصاد وازدهار القطاع الخاص، إذ أنَّ سياسة الانفتاح التجاري وحدها لا تكفي للتقليل من معدلات البطالة والفقر بل لا بد أنَّ تكون السياسات الاقتصادية هي شروط مسبقة للحد منهما بصورة مستدامة وبخاصة ما يرتبط منها بالتنويع الاقتصادي والحكم الرشيد وإصلاح القطاع العام والقطاع المالي وزيادة كفاية الإنفاق الحكومي واللامركزية وتنمية القطاع الخاص.

6- الانفتاح التجاري بشكل متوازن حتى لا يعتمد فقط علي قطاع معين من خلال توجيه إيراداته إلى الاستثمار المنتج ممّا يزيد من مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجه إلى التصدير ويقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي للميزان التجاري.

7- وأخيراً على الحكومة العراقية أنْ تتبنى سياسة اقتصادية واضحة المعالم وتطبيقها، وذلك لتوظيف ما يمتلكه العراق من إمكانات اقتصادية كبيرة تعطيه القدرة للنمو والتقدم ،وينبغي أيضا أنَّ تتلاءم هذه السياسة مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل بناء دولة تليق بشعبه وتنسجم مع ما يملكه العراق من ثروات تفتقر أليها اغلب بلدان العالم.

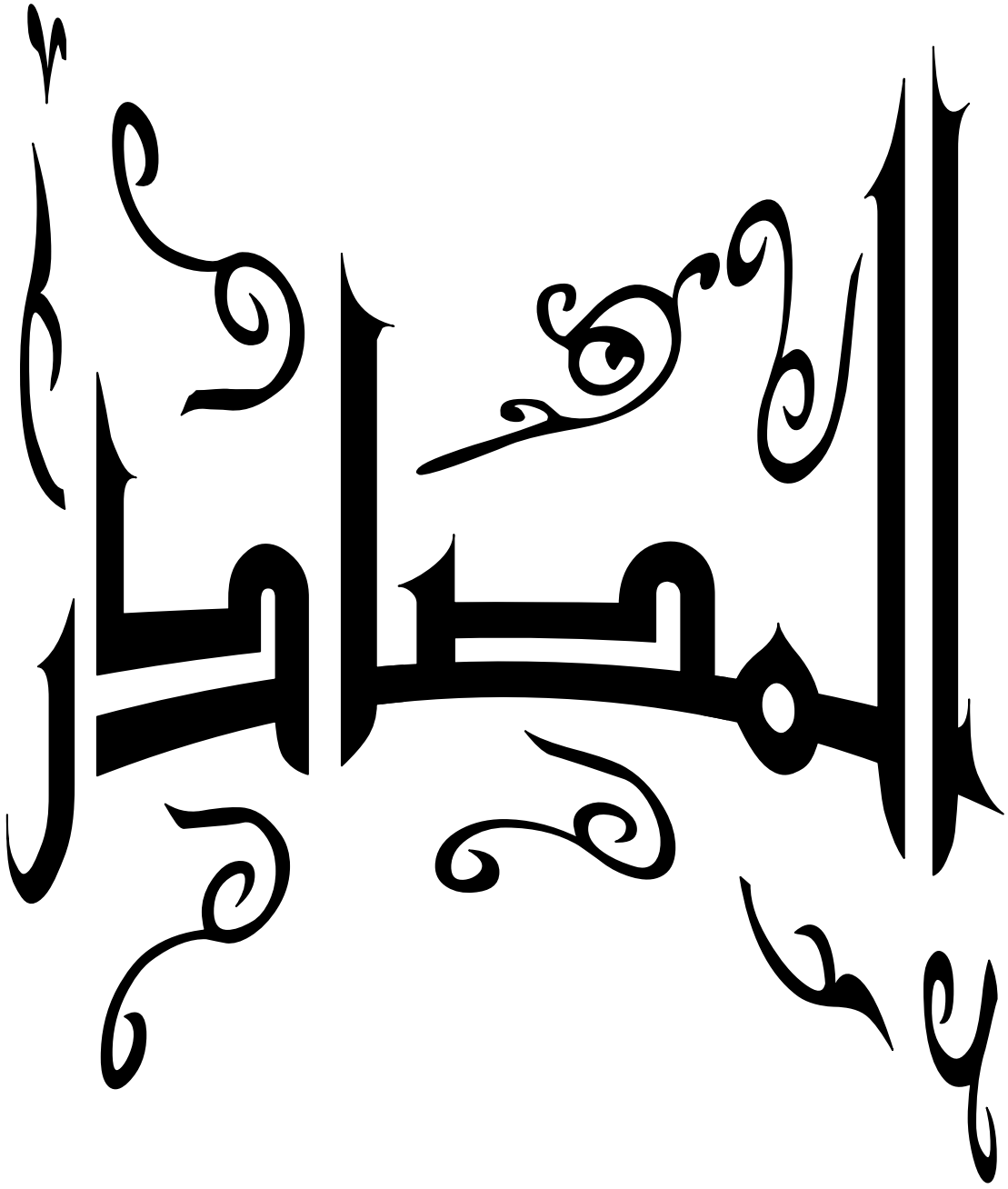
المصادر

المصادر

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

1 - الكتب

1- ابراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1989.
2- احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي(وقائع ونظريات وسياسات)،الطبعة الاولى، دار الكتب،العراق،2015.
3 - أحمد فاروق غنيم ،حول تحرير التجارة الخارجية ، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن،2000 .
4- أحمد محمد عبد العظيم، البطالة مشكلة لا يعرفها الاسلام، الطبعة الاولى، دار السلام للطباعة والنشر،مصر، 2008.
5- اديب قاسم شندي ،الاقتصاد العراقي الى اين ،الطبعة الاولى، دار المواهب للطباعة ،النجف الاشرف، 2011.
6- أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثانية ،مطبعة جامعة بغداد ،1987.

7- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان،2003.
8- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المناهل اللبناني، بيروت،2010.

9- جيمس جيربر، الاقتصاد الدولي، ترجمة: هيثم عيسى واخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 2013 .
10- حسن لطيف كاظم واخرون ،دراسة حالة: الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع مركز الرافدين للحوار،العراق،2020.

11- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر، عمان، 2006.
12- دافيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، تعريب: يحيى العريضي وحسام الدين خضور ،دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، 2015.

13- دبيلو تشارلز،ريتشارد سبرينكل ،الاقتصاد الدولي ،الطبعة الاولى ،مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،2015.

14- ربوبرت غلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية :ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،الامارات العربية المتحدة، 2004.

15- رشاد العصارواخرون ،"التجارة الخارجية"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2000.

16- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2 ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010 .
17 - رمزي زكي ،التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة ،الكويت، 1987.
18 - زينب حسين عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،1995.

19- سالم توفيق النجفي واحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي ، الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2008.
20 - سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ،الكتاب الاول، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،2005 .

21- سيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط 1،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر،2009 .
22- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة (حالة العراق)،مؤسسة فريدرش ايبرت ،بغداد،2013.
23- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعيةٌ الجديدة ،مصر، 2004.
24- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
25- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة ،مصر، 2005.
26- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة للتنمية ، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية، 2003.
28 - عدنان حسين يونس، علي إسماعيل، الهيمنة المالية للدولة الريعية ، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان ،2016.
29 - عرفان تقي الحسيني ،التمويل الدولي ،الطبعة الاولى ،دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999
30- عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة الخامسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005.
31- غازي صالح الطائي ،الاقتصاد الدولي ،دار الكتاب ،الموصل، 1999.
32 - كامل البكري ،الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل) ،الدارالجامعية الجديدة ،مصر،2000 .
33- كريم مهدي الحسناوي ،المدخل إلى الاقتصاد الدولي ،جامعة بغداد ،مطبعة التعليم العالي ،1987.
34- مايكل ابد جمان ،الاقتصاد الكلي ،ترجمة وتعريب :محمد ابراهيم ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1999.
35- مجيد علي حسين ،عفاف عبد الجبار ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ،دار وائل ،الاردن ،2004.
36- محمد طاقة ،حسين عجلان ،اقتصاديات العمل ،أثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،2008.
37- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
38- موردخاي كرياني، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ،تعريب : محمد ابراهيم و علي مسعود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010 .
39- موسى سعيد مطر واخرون ،التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2001 .
40- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ،تعريب محمود حسن ومحمود حامد ،دار المريخ للنشر، الرياض 2009.

2- التقارير والنشرات

1 -البنك الدولي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990.
2 - البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2004 - 2020).
3 - البنك المركزي العراقي ،النشرة الاحصائية السنوية للسنوات(2004 - 2020).
4 - التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 1987.
5 - جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر ،استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق(2018 - 2022) ، كانون الثاني 2018.
6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) ،2018.
7- منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد، للسنوات(2004 - 2020).

8 ـ وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018 - 2022) ، العراق ، 2018 .
9 ـ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة ، التقرير السنوي للصادرات للسنوات (2004 - 2020).

10ـ وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004 -2020).

11- وزارة النفط ، شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ،الحسابات الختامية للسنوات (2004 -2020).

3- البحوث والدراسات

1ـ احمد رشاد الشربيني ، نحو إدارة فعالة للاحتياطيات الدولية لمصر ، معهد التخطيط القومي ، سلسة كراسات السياسات ، العدد (8) ، السنة (2018)،القاهرة.
2ـ أسماء عدائكة ،السايح بوزيد، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010 – 2016 ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، (العدد4)،السنة (2018) ،الجزائر .

3- امين حواس واخرون ، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : ادلة تجريبية من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، (المعهد العربي للتخطيط)المجلد (16)، العدد (2) ، السنة (2014)، الكويت.
4ـ جاسم الذهبي ،الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول ،من الندوات العلمية التي اقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005.
5- جمال مساعدية ، شريف غياط ، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم" دراسة بيانية ، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد (10) ، العدد(2) ،الجزائر،2019.

6- حاج فويد قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة والتضخم ، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، الجزائر ، العدد 12 ، السنة 2014.
7- حسام الدين زكي ، ميادة رشيد ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003 - 2008) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد (9) العدد(33) ،السنة (2013).
8- حسين جواد كاظم ،عقيل عبد محمد ، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق ، للمدة2004 - 2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ،المجلد (14) ،العدد (1) ،السنة (2017).
9- حسين فرج الحويج ،أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا ،المؤتمر الدولي الاول حول : السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبا ، 11 - 13 ديسمبر، 2017 .
10- خالد هاشم عبد الحميد ، إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد (13)،السنة (2019) ،مصر.
11- خضير عباس الندواي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي ،مركز الخليج للدراسات ،مجلة لباب، العدد(8)، السنة (2020)، قطر.
12- خليل حماد ،زكية مشعل ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة ابحاث اليرموك ،جامعة اليرموك ،المجلد (2) ،العدد (2) ،1986 .
13- رابحة حمدي باشا ،اسماعيل دحماني ،علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن ،مجلة جديد الاقتصاد ،العدد (8) ،السنة (2013).

14- رملي محمد ، دربال عبد القادر ،أثر سعر الصرف على الميزان التجاري (تحقيق تجريبي لحالة الجزائر) ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ،العدد (3) ،السنة (2017) .
15- رنان مختار ، دور تحرير التجارة الدولية في محاربة الفقر في الدول النامية ، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الوادي ، الجزائر، المجلد(1) ،العدد (1) ،السنة (2011).
16- زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد(7)،السنة (2009).
17- زعيتري صاره ،شويكات محمد ،الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 1980 - 2017 ،مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 3، العدد 2 ،2019.
18- سامر محمد فخري ،انمار غالب ،دراسة أثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد 124 ،المجلد 38، 2019.
19- سعد صالح عيسى ،عطية محمد اسماعيل ، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2016) باستخدام أنموذج(ARDL)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد (3)، العدد(43)، السنة (2018).
20- سعد عبد نجم العبدلي ،أزهار حسن علي ،أثر التطور المالي على الفقر في العراق للمدة (1980 - 2010)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،العدد (79)، لمجلد (20)، السنة (2014).
21- سمير ابو مدللة ومازن العجلة ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000- 2011) مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد الحادي والعشرون ،العدد الاول ،يناير 2013.
22- سيماء محسن ،سمير فوزي ،العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة (1990 - 2010) ،مجلة دنانير ،العدد التاسع ،2016.
23- شروق علي الشهري ، نشوى مصطفى محمد ،أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية ، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، العدد/3، السنة2002.
24- صلاح مهدي البيرماني ، محمد نوري داود ،أثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة(1990- 2014) باستخدام نموذج (ARDL) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،العدد (98) ، المجلد(23)، السنة (2017).
25- طوير أمال ،علاوي صفية ، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) مجلة أبحاث اقتصاديه معاصر، العدد(2) ،السنة (2020).
26- عامر عبد اللطيف ، الأزهر عزه ،أثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: دول المغرب العربي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد(7)،السنة (7)، 2016.
27- عبد الوهاب ذنون سعدون ،قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام أنموذج(ARDL) للمدة(1980 - 2019)، مجلة دراسات اقليمية ،العدد (45)،السنة(2020).
28- عبدالحميد سليمان ظاهر، دلدار حيدر أحمد ،أثر التجارة الدولية على مستويات الفقر لعينة من البلدان النامية للسنوات (2005 - 2011) ،مجلة جامعة زاخو، المجلد (1 B)، العدد (1) ،2013.
29- عبدالله ياسين ، بلحاج فراجي ، دور الانفتاح التجاري في تحقيق التنمية و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائي ، المجلة المغاربية للاقتصاد والتيسير، العدد 3 ،السنة 2016 ،.
30- عبدوس عبد العزيز ،سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الاخر ،مجلة الباحث ،جامعة بشار، الجزائر،العدد الثامن ،2010.

31- عدنان حسين يونس واخرون ، دور الاحتياطيات الدولية في استقرار المستوى العام للأسعار - العراق حالة دراسية للمدة(1988 - 14 20) ،مجلة كلية الدراسات الانسانية ، العدد (7) ،السنة (2017).
32- عدنان ياسين مصطفى ،البطالة والتشغيل في العراق : تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ، 2008 .
33- علي عبد الزهرة ، عبد اللطيف حسن شومان ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد(34)، المجلد التاسع،2013.
34- علي محسن العلاق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي ،مجلة ابحاث في السياسة النقدية ،البنك المركزي العراقي ،العدد (الاول) ،السنة (2016) .
35 -عمار حمد خلف ،قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ،المجلد 17، العدد 64 ،2011.
36- عوض فاضل إسماعيل ، نحو التقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيله الاسمي المثبت رسمياً للدينار العراقي اتجاه الدولار، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة الثالثة عشر ،العدد(46) ،2015.
37- فتحية مختاري ،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها ، مجلة العلوم الادارية والمالية - جامعة الوادي - الجزائر، المجلد (2)، العدد (1) ،السنة 2018.
38- فؤاد مجناح ،النوري حاشي، دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة(1980ــ 2017)،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ،المجلد (3)،(العدد2)،السنة(2020).
39- قصي الجابري ،عرض استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق(2018 - 2022)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ،السنة الخامسة عشر ،العدد الخامس والخمسون ،2017.
40- محمد حسن عودة ، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق (1997 - 2012) ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر، المجلد الاول ،العدد (37) 2016.
41- محمد عبد صالح ، الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة 2003 - 2008(دراسة تحليله اقتصادية) ،مجلة الدنانير ،المجلد (1) ،العدد (6) ،السنة (2014) .
42- محمد علي حميد مجيد ،الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ،مجلة جامعة كربلاء ،جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد الخامس ،العدد الاول ،2007.
43- محمد ناصر اسماعيل واخرون ،واقع التشغيل والبطالة في العراق للمدة (1977 - 2004) ،مجلة التقني ،بغداد ، هيئة التعليم التقني ،المجلد (21)، العدد(6)، 2008.
44- محمود محمد داغر ،التحديات التي تواجهها السياسة النقدية وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية ،مجلة ابحاث في السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ،العدد (الاول) ،السنة (2016).
45- مريم عبد الواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر، العدد(17) ،السنة (2017).
46- مظفر حسني ،بثينة حسيب ،التحديات التي تواجه انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،السنة الرابعة عشر ،العدد (48) ،2016.
47- مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(18)،السنة (2008).

48- مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق : أنموذج تشخيصي للواقع العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة، العدد(25) ،2010.
49- ملال شرف الدين ،الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقا دراسة حالة موازين مدفوعات : الجزائر ،تونس والمغرب خلال الفترة(2000 - 2013)مجلة تاريخ العلوم ،العدد 7 ،2017.
50- موراي غبس ،السياسة التجارية ،الامم المتحدة (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ،2007 .
51- ناجي التواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

52- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ،مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد 22.
53- نور الهدى بوحيتم ،مسعود جماني ، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال المدة (1990– 2017) ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ،المجلد (6)، العدد (2)،السنة(2020).

54- وافي ميلودي ، شكوري سيدي محمد، تأثير الانفتاح التجاري و التكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي- دراسة قياسية حالة الجزائر(1970 - 2016) ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد(32) العدد(2) السنة(2020).
55- ياسين عبد الله، بلحاج فراجي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)،مجلة مجاميع المعرفة، العدد (5)، السنة (2017).

4 - الرسائل والاطاريح

1- افتخار محمد مناحي الرفيعي ،السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع أشاره تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 .
2- عبد الله جميل النصيرات، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، **كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2002**.
3- عبدوس عبد العزيز، سياسه الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان،الجزائر،2011.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- BOOKS

1-Andrew B . Abel AND other, Macroeconomics, sixth edition ,Pearson international edition ,United States of America 2008.
2-Andrew B . Abel and others , Macroeconomics , Pearson education, New York, 2008.
3-Andrew B. Abel , Ben S. Bernanke, Macroeconomics, Fifth Edition, Pearson education, New York, 2005.
4-Campbell R. Mc Connell, Stanley L. Brue, Macroeconomics (principles ,problems and policies) ,sixteenth edition , Mc Graw- Hill, United States ,2005.
5-Gujarati D. N. , Porter D. C ,Econometrics , Graw-Hill (international) ed, Mc, 2009.
6-Joseph G Nellis , David Parker , principles of macroeconomic, Pearson education , England , 2004
7-Miched Parkim, Macroeconomics, Sixth Edition ,Pearson education , New York ,2003.

8-N .Gregory Mankiw ,Macroeconomics, Eighth edition ,Worth publishers , United States of America ,2012.
9-Paul R. Krugman ,Maurice obstfeld ,International Economics Theory and policy , seventh edition , Pearson international edition, New York ,2006.
10-Robertc. Feenstra , Alan M . Taylor , International economics ,second edition ,worth publishers, New York,2012.
11-Soren Kjeldsen , International economics (Trade and Investment) , Ane Books pvt. ltd., India, 2009**.**
12-Steven Husted ,Michael Melvin ," International Economics", Eighth Edition ,Pearson international edition, New York ,2010.
13-Steven Mark Cohn, Reintroducing Macroeconomics ,M.E. Sharpe .Inc ,United States of America ,2007.
14-The macro economy today , Bradley R . Schiller , ninth edition ,mc Graw – Hill , New YORK , 2003.
15-Tomas A Pugel ," International Economics" , Fourteenth Edition , McGraw-Hill Book Company, New York ,2009.

2- Researches

1-Ann Harrison, Openness and Growth for Developing Countries, Journal of Development Economics, 48,(2), 1996.

2- Paresh Narayan and Russell Smyth, Energy consumption and Real GDP in G7 countries :New Eveidence from Panel Cointegration with Structural breaks Economic, 2008.
3-Ahmed M. Ezzat, trade Openness : an EFFECTIVE tool for poverty alleviation or an instrument for increasing poverty severity, working Paper , the economic Research forum, Egypt, November 2018.
4-Aslam Chaudhary , Baber Amin, Impact of Trade Openness on Exports Growth،Imports Growth and Trade Balance of Pakistan, *Forman Journal of Economic Studies*, Vol. 8, 2012
5-Daniel Sakyi and others , Trade openness, income levels, and economic growth: The case of developing countries, 1970–2009 , *The Journal of International Trade & Economic Development*, *Spain* ,2014.
6-Ernestso R . Gantman , Marcelo P . Dabos , Dose trade openness, influence the real effective , exchange rate ? new evidence from panel time – series, Journal of the Spanish Economic Association , series 113, 2018.
7- Engle .R , Granger. C, cointegration and error – correction representation, estimation testing ,economics ,Vol .55.1987.

8- Halit Yanikkaya , Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation Journal of Development Economics 72 , Turkey , 2002.
9-Kristian Nilsson, Lars Nilsson, Exchange Rate Regimes and Export Performance of Developing Countries ,the word economy, volume 23, ISSUE 3, 2002.

10-Malvika Mahesh, The effects of trade openness on income inequality - evidence from BRIC countries, Economics Bulletin, Volume 36, Issue 3, 2016.
11-Marion Jansen , Eddy Lee ,trade and employment, A joint study of the International Labor Office and the Secretariat of the World Trade Organization ,2007.
12- Mohammad Kashif , P .Sridharan , Accumulation of International Reserves and Impact of Trade Openness: Evidence from India, international research journal of Business and management Volume (8), Issue (6), 2015.
13-Mohammad Kashif and others , Impact of Economic Growth and Trade Openness on Foreign Exchange Reserves in Indian Economy, optimization journal of research in management , Volume 11, Number 2, 2019.

14-Muhammad Zakaria , Ahmed Bilal Ghauri ,Trade Openness and Real Exchange Rate: Some Evidence from Pakistan , The Romanian Economic Journal, Year 14, no. 39, 2011.
15 -Muhammad Zakaria , effects of trade liberalization on exports،imports and trade balance in Pakistan :a time series analysis, Prague economic papers ,vol .1,2014.

16-P .Phillips , P. Perron, Testing for unit Root in Time Series Regression ,Biometrika , Volume(75), ISSUE(2),1988.
17- Panchanan Das, The Impact of Trade Openness on Poverty and Inequality: Dynamic Panel Analysis with Indian Data , International Journal of Arts and Sciences , 3 (13) , 2010.

18- Patterson , Kerry , Unit Root Tests in Time Series , Volume I Palgrave ,Macmillan ,2011
19-Pesaran ، shin , An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis، The Norwegian Academy Of Science and letters , 1995.
20-Pradhan and others, Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences, Vol (104), 2013.
21-Sabastian Edwards, openness, productivity and growth : what do we really know, economic journal, 18, ,1998.
22-Saed Khalil ، Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co – integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011.

23-Taleb Awad-Warrad , Buthaina M. A. Muhtaseb ,Trade Openness and Inclusive Economic Growth: Poverty Reduction through the Growth – Unemployment Linkage, International Journal of Economics and Financial Issues, 2017, 7(2),.

24-Taleb Awad -Warrad ,Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region, International Journal of Economics and Financial, 2018.

25-Trade liberalization and employment ,International labor office, Geneva, November 2001.

26 – Asterious, Dimitrious & Stephen G. Hall, Applied Econometnes Amodem , Approach, pevised Edition, palrave Macmillan, 2007.

27 - Greene ,William H, Econometric Analysis, arson Addison ,Inc ,Sixth edition,2008.

الملحق

القياسية

ملحق (1)

اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي ـ فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LNOPEN	LNGDP	LNGDPW	LNUN	LNEX	LNEXNO	LNTB	LNRE
With Con...	t-Statistic	-2.3263	-3.4671	-2.9826	-3.7547	-3.3299	-3.3508	-2.7724	-5.0368
	Prob.	*0.1769*	*0.0237*	*0.0581*	*0.0137*	*0.0320*	*0.0308*	*0.0998*	*0.0012*
		n0	**	*	**	**	**	*	***
With Con...	t-Statistic	-2.4094	-1.1250	-1.5748	-4.0057	-2.7180	-1.3701	-2.6163	-2.9755
	Prob.	*0.3606*	*0.8914*	*0.7569*	*0.0315*	*0.2438*	*0.8294*	*0.2855*	*0.1679*
		n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-0.9070	1.2495	1.4493	-0.8444	-0.7452	-0.9648	0.4988	0.4132
	Prob.	*0.3082*	*0.9385*	*0.9564*	*0.3334*	*0.3765*	*0.2837*	*0.8062*	*0.7896*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LNOPEN)	d(LNGDP)	d(LNGDPW)	d(LNUN)	d(LNEX)	d(LNEXNO)	d(LNTB)	d(LNRE)
With Con...	t-Statistic	-2.6171	-2.1580	-3.4297	-7.4386	-2.7465	-2.8158	-2.7163	-2.2586
	Prob.	*0.1113*	*0.2274*	*0.0266*	*0.0000*	*0.0896*	*0.0795*	*0.1081*	*0.1961*
		n0	n0	**	***	*	*	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-3.8215	-3.4773	-4.7773	-7.6421	-3.0718	-3.4510	-2.5155	-2.3941
	Prob.	*0.0477*	*0.0788*	*0.0092*	*0.0001*	*0.1473*	*0.0822*	*0.3175*	*0.3671*
		**	*	***	***	n0	*	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-2.8053	-2.4290	-3.1777	-7.5714	-2.6984	-2.6688	-2.9844	-2.3972
	Prob.	*0.0084*	*0.0191*	*0.0037*	*0.0000*	*0.0107*	*0.0114*	*0.0078*	*0.0205*
		***	**	***	***	**	**	***	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق (2)

اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار فيلبس ـ بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LNOPEN	LNGDP	LNGDPW	LNUN	LNEX	LNEXNO	LNTB	LNRE
With Con...	t-Statistic	-2.8764	-3.6819	-7.6477	-3.8749	-2.1288	-2.3297	-2.5323	-5.4734
	Prob.	*0.0702*	*0.0158*	*0.0000*	*0.0109*	*0.2369*	*0.1752*	*0.1344*	*0.0005*
		*	**	***	**	n0	n0	n0	***
With Con...	t-Statistic	-1.7615	-0.5831	-1.1177	-4.0250	-1.3832	-1.0935	-2.3759	-3.5887
	Prob.	*0.6750*	*0.9650*	*0.8928*	*0.0305*	*0.8253*	*0.8978*	*0.3692*	*0.0636*
		n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	*
Without C...	t-Statistic	-0.8054	1.1502	1.4493	-1.0885	-0.9727	-1.2353	0.6551	1.4289
	Prob.	*0.3512*	*0.9275*	*0.9564*	*0.2382*	*0.2815*	*0.1896*	*0.8418*	*0.9548*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LNOPEN)	d(LNGDP)	d(LNGDPW)	d(LNUN)	d(LNEX)	d(LNEXNO)	d(LNTB)	d(LNRE)
With Con...	t-Statistic	-2.5500	-2.1580	-3.4082	-8.6679	-2.7761	-2.8158	-3.0821	-2.2080
	Prob.	*0.1243*	*0.2274*	*0.0277*	*0.0000*	*0.0851*	*0.0795*	*0.0644*	*0.2113*
		n0	n0	**	***	*	*	*	n0
With Con...	t-Statistic	-2.7866	-3.5607	-9.0945	-19.4060	-3.0653	-3.4485	-2.7288	-2.1813
	Prob.	*0.2223*	*0.0690*	*0.0000*	*0.0001*	*0.1488*	*0.0825*	*0.2534*	*0.4650*
		n0	*	***	***	n0	*	n0	n0
Without C...	t-Statistic	-2.9355	-2.4290	-3.1777	-8.4253	-2.7300	-2.6688	-3.5924	-2.8561
	Prob.	*0.0063*	*0.0191*	*0.0037*	*0.0000*	*0.0100*	*0.0114*	*0.0026*	*0.0076*
		***	**	***	***	***	**	***	***

ملحق(3)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة للناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: LNGDP
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 11:43
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDP(-1)	0.844776	0.055392	15.25081	0.0000
LNOPEN	0.462551	0.158075	2.926144	0.0111

R-squared	0.806340	Mean dependent var	11.91093
Adjusted R-squared	0.792507	S.D. dependent var	0.434260
S.E. of regression	0.197811	Akaike info criterion	-0.286538
Sum squared resid	0.547810	Schwarz criterion	-0.189964
Log likelihood	4.292300	Hannan-Quinn criter.	-0.281592
Durbin-Watson stat	1.692258		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(4)

اختبار (Bound Test) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 06:49
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	4.455947	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 06:49
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN(-1)	0.364043	0.140101	2.598432	0.0210
LNGDP(-1)	-0.121568	0.049441	-2.458871	0.0276

R-squared	0.310829	Mean dependent var	0.083108
Adjusted R-squ...	0.261603	S.D. dependent var	0.240032
S.E. of regression	0.206260	Akaike info criterion	-0.202892
Sum squared re...	0.595603	Schwarz criterion	-0.106318
Log likelihood	3.623134	Hannan-Quinn criter.	-0.197946
Durbin-Watson ...	1.702518		

ملحق (5)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGDP
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 11/20/21 Time: 06:48
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	0.462551	0.158075	2.926144	0.0111
CointEq(-1)	-0.155224	0.055392	-2.802262	0.0141

Cointeq = LNGDP - (2.9799*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	2.979903	0.090512	32.922633	0.0000

ملحق (6)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.401964	Prob. F(2,12)	0.6777
Obs*R-squared	1.003665	Prob. Chi-Square(2)	0.6054

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 06:52
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.007498	0.058549	0.128062	0.9002
LNOPEN	-0.016212	0.166345	-0.097463	0.9240
RESID(-1)	-0.335751	0.441640	-0.760236	0.4618
RESID(-2)	-0.282373	0.441395	-0.639727	0.5344

R-squared	0.062729	Mean dependent var	0.001462
Adjusted R-squared	-0.171589	S.D. dependent var	0.191098
S.E. of regression	0.206844	Akaike info criterion	-0.101383
Sum squared resid	0.513415	Schwarz criterion	0.091764
Log likelihood	4.811063	Hannan-Quinn criter.	-0.091492
Durbin-Watson stat	1.643002		

ملحق (7)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.330543	Prob. F(2,13)	0.2981
Obs*R-squared	2.718673	Prob. Chi-Square(2)	0.2568
Scaled explained SS	4.401556	Prob. Chi-Square(2)	0.1107

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 06:53
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.371996	0.875545	-1.567020	0.1411
LNGDP(-1)	0.059839	0.039175	1.527479	0.1506
LNOPEN	0.168481	0.128189	1.314314	0.2115

R-squared	0.169917	Mean dependent var	0.034238
Adjusted R-squared	0.042212	S.D. dependent var	0.072720
S.E. of regression	0.071169	Akaike info criterion	-2.280157
Sum squared resid	0.065845	Schwarz criterion	-2.135297
Log likelihood	21.24126	Hannan-Quinn criter.	-2.272739
F-statistic	1.330543	Durbin-Watson stat	1.369177
Prob(F-statistic)	0.298050		

ملحق (8)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Dependent Variable: LNGDPW
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:00
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNGDPW(-1)	0.841521	0.060217	13.97479	0.0000
LNOPEN	0.452438	0.161872	2.795026	0.0143

R-squared	0.827608	Mean dependent var	11.24658
Adjusted R-squared	0.815294	S.D. dependent var	0.545657
S.E. of regression	0.234509	Akaike info criterion	0.053826
Sum squared resid	0.769925	Schwarz criterion	0.150399
Log likelihood	1.569395	Hannan-Quinn criter.	0.058771
Durbin-Watson stat	2.427671		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (9)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 07:00
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.938227	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNGDPW)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:00
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN(-1)	0.341246	0.149802	2.277984	0.0389
LNGDPW(-1)	-0.118016	0.056121	-2.102895	0.0540

R-squared	0.248811	Mean dependent var	0.112499
Adjusted R-squ...	0.195155	S.D. dependent var	0.278692
S.E. of regression	0.250024	Akaike info criterion	0.181946
Sum squared re...	0.875165	Schwarz criterion	0.278519
Log likelihood	0.544435	Hannan-Quinn criter.	0.186891
Durbin-Watson ...	2.343886		

ملحق(10)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي بدون النفط وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGDPW
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 11/20/21 Time: 07:02
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	0.452438	0.161872	2.795026	0.0143
CointEq(-1)	-0.158479	0.060217	-2.631791	0.0197

Cointeq = LNGDPW - (2.8549*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	2.854879	0.111682	25.562681	0.0000

ملحق (11)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.306619	Prob. F(1,13)	0.1528
Obs*R-squared	2.410602	Prob. Chi-Square(1)	0.1205

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:03
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPW(-1)	0.018229	0.058827	0.309867	0.7616
LNOPEN	-0.046148	0.157763	-0.292514	0.7745
RESID(-1)	-0.442389	0.291284	-1.518756	0.1528

R-squared	0.150663	Mean dependent var	0.001338
Adjusted R-squared	0.019995	S.D. dependent var	0.226553
S.E. of regression	0.224277	Akaike info criterion	0.015490
Sum squared resid	0.653901	Schwarz criterion	0.160350
Log likelihood	2.876083	Hannan-Quinn criter.	0.022908
Durbin-Watson stat	1.941501		

ملحق (12)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.542588	Prob. F(2,13)	0.1170
Obs*R-squared	4.498867	Prob. Chi-Square(2)	0.1055
Scaled explained SS	4.782745	Prob. Chi-Square(2)	0.0915

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:06
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.709105	0.849660	2.011518	0.0655
LNGDPW(-1)	-0.034948	0.034861	-1.002498	0.3344
LNOPEN	-0.306793	0.137260	-2.235125	0.0436

R-squared	0.281179	Mean dependent var	0.048120
Adjusted R-squared	0.170591	S.D. dependent var	0.082820
S.E. of regression	0.075426	Akaike info criterion	-2.163970
Sum squared resid	0.073958	Schwarz criterion	-2.019110
Log likelihood	20.31176	Hannan-Quinn criter.	-2.156552
F-statistic	2.542588	Durbin-Watson stat	1.750268
Prob(F-statistic)	0.116959		

ملحق(13)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة البطالة

Dependent Variable: LNUN
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:09
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNUN(-1)	0.161886	0.231238	0.700083	0.4953
LNOPEN	0.522869	0.147915	3.534932	0.0033

R-squared	0.045651	Mean dependent var	2.596881
Adjusted R-squared	-0.022516	S.D. dependent var	0.235799
S.E. of regression	0.238438	Akaike info criterion	0.087058
Sum squared resid	0.795941	Schwarz criterion	0.183631
Log likelihood	1.303538	Hannan-Quinn criter.	0.092003
Durbin-Watson stat	2.415882		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(14)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة البطالة

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 07:17
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.650300	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNUN)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:17
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN(-1)	0.601144	0.142237	4.226342	0.0008
LNUN(-1)	-0.967024	0.223935	-4.318331	0.0007

R-squared	0.571936	Mean dependent var	-0.041938
Adjusted R-squ...	0.541360	S.D. dependent var	0.321064
S.E. of regression	0.217434	Akaike info criterion	-0.097371
Sum squared re...	0.661888	Schwarz criterion	-0.000797
Log likelihood	2.778968	Hannan-Quinn criter.	-0.092426
Durbin-Watson ...	2.085238		

ملحق(15)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNUN
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 11/20/21 Time: 07:13
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	0.522869	0.147915	3.534932	0.0033
CointEq(-1)	-0.838114	0.231238	-3.624457	0.0028

Cointeq = LNUN - (0.6239*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	0.623864	0.017501	35.647589	0.0000

ملحق(16)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.005583	Prob. F(1,13)	0.1802
Obs*R-squared	2.137343	Prob. Chi-Square(1)	0.1438

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:18
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNUN(-1)	0.455403	0.391529	1.163139	0.2657
LNOPEN	-0.289691	0.249512	-1.161031	0.2665
RESID(-1)	-0.640905	0.452557	-1.416186	0.1802

R-squared	0.133584	Mean dependent var	0.002031
Adjusted R-squared	0.000289	S.D. dependent var	0.230344
S.E. of regression	0.230311	Akaike info criterion	0.068585
Sum squared resid	0.689559	Schwarz criterion	0.213445
Log likelihood	2.451321	Hannan-Quinn criter.	0.076003
Durbin-Watson stat	2.050397		

ملحق(17)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة البطالة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.273802	Prob. F(2,13)	0.7648
Obs*R-squared	0.646731	Prob. Chi-Square(2)	0.7237
Scaled explained SS	0.775422	Prob. Chi-Square(2)	0.6786

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:15
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.260932	0.599498	0.435251	0.6705
LNUN(-1)	0.061963	0.092897	0.667007	0.5164
LNOPEN	-0.090381	0.158763	-0.569284	0.5789

R-squared	0.040421	Mean dependent var	0.049746
Adjusted R-squared	-0.107207	S.D. dependent var	0.090926
S.E. of regression	0.095676	Akaike info criterion	-1.688334
Sum squared resid	0.119001	Schwarz criterion	-1.543474
Log likelihood	16.50667	Hannan-Quinn criter.	-1.680916
F-statistic	0.273802	Durbin-Watson stat	1.888200
Prob(F-statistic)	0.764761		

ملحق(18)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الموازي

Dependent Variable: LNEX
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:24
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNEX(-1)	0.609310	0.123837	4.920271	0.0004
LNOPEN	-0.187078	0.078646	-2.378741	0.0348
LNOPEN(-1)	0.186874	0.066324	2.817601	0.0155
C	2.775689	0.850218	3.264681	0.0068

R-squared	0.804445	Mean dependent var	7.131998
Adjusted R-squared	0.755556	S.D. dependent var	0.067879
S.E. of regression	0.033560	Akaike info criterion	-3.738630
Sum squared resid	0.013515	Schwarz criterion	-3.545483
Log likelihood	33.90904	Hannan-Quinn criter.	-3.728739
F-statistic	16.45458	Durbin-Watson stat	1.537834
Prob(F-statistic)	0.000150		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(19)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الموازي

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 07:26
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.387283	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNEX)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:26
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	-0.187078	0.078646	-2.378741	0.0348
C	2.775689	0.850218	3.264681	0.0068
LNOPEN(-1)	-0.000204	0.052717	-0.003877	0.9970
LNEX(-1)	-0.390690	0.123837	-3.154888	0.0083

R-squared	0.542862	Mean dependent var	-0.010566
Adjusted R-squ...	0.428577	S.D. dependent var	0.044396
S.E. of regression	0.033560	Akaike info criterion	-3.738630
Sum squared re...	0.013515	Schwarz criterion	-3.545483
Log likelihood	33.90904	Hannan-Quinn criter.	-3.728739
F-statistic	4.750088	Durbin-Watson stat	1.537834
Prob(F-statistic)	0.020850		

ملحق (20)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الموازي وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNEX
Selected Model: ARDL(1, 1)
Date: 11/20/21 Time: 07:26
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	-0.187078	0.078646	-2.378741	0.0348
CointEq(-1)	-0.390690	0.123837	-3.154888	0.0083

Cointeq = LNEX - (-0.0005*LNOPEN + 7.1046)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	-0.000523	0.134979	-0.003876	0.9970
C	7.104573	0.557265	12.749013	0.0000

ملحق (21)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.226664	Prob. F(1,11)	0.6433
Obs*R-squared	0.323037	Prob. Chi-Square(1)	0.5698

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:29
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEX(-1)	-0.035196	0.147841	-0.238066	0.8162
LNOPEN	0.002966	0.081548	0.036373	0.9716
LNOPEN(-1)	0.003949	0.069070	0.057173	0.9554
C	0.223049	0.996070	0.223929	0.8269
RESID(-1)	0.176571	0.370876	0.476092	0.6433

R-squared	0.020190	Mean dependent var	-4.16E-16
Adjusted R-squared	-0.336105	S.D. dependent var	0.030017
S.E. of regression	0.034697	Akaike info criterion	-3.634026
Sum squared resid	0.013243	Schwarz criterion	-3.392592
Log likelihood	34.07221	Hannan-Quinn criter.	-3.621663
F-statistic	0.056666	Durbin-Watson stat	1.716551
Prob(F-statistic)	0.993143		

ملحق (22)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة سعر الصرف الموازي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.681445	Prob. F(2,13)	0.5231
Obs*R-squared	1.518234	Prob. Chi-Square(2)	0.4681
Scaled explained SS	0.822610	Prob. Chi-Square(2)	0.6628

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 13:39
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.030901	0.033688	-0.917268	0.3757
LNEX	0.003612	0.004760	0.758888	0.4615
LNOPEN	0.001443	0.001888	0.764624	0.4582

R-squared	0.094890	Mean dependent var	0.000845
Adjusted R-squared	-0.044358	S.D. dependent var	0.001211
S.E. of regression	0.001237	Akaike info criterion	-10.38414
Sum squared resid	1.99E-05	Schwarz criterion	-10.23928
Log likelihood	86.07316	Hannan-Quinn criter.	-10.37673
F-statistic	0.681445	Durbin-Watson stat	2.530359
Prob(F-statistic)	0.523070		

ملحق(23)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة سعر الصرف الاسمي

Dependent Variable: LNEXNO
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 07:58
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNEXNO(-1)	1.002766	0.040220	24.93217	0.0000
LNOPEN	-0.007804	0.069006	-0.113096	0.9116

R-squared	0.698166	Mean dependent var	7.105603
Adjusted R-squared	0.676607	S.D. dependent var	0.074633
S.E. of regression	0.042442	Akaike info criterion	-3.364887
Sum squared resid	0.025219	Schwarz criterion	-3.268314
Log likelihood	28.91910	Hannan-Quinn criter.	-3.359942
Durbin-Watson stat	1.488273		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(24)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة سعر الصرف الاسمي

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 07:59
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	0.850644	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNEXNO)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 07:59
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN(-1)	0.028371	0.056572	0.501496	0.6238
LNEXNO(-1)	-0.018416	0.033206	-0.554593	0.5879

R-squared	0.021254	Mean dependent var	-0.012437
Adjusted R-squ...	-0.048656	S.D. dependent var	0.041097
S.E. of regression	0.042085	Akaike info criterion	-3.381779
Sum squared re...	0.024796	Schwarz criterion	-3.285205
Log likelihood	29.05423	Hannan-Quinn criter.	-3.376833
Durbin-Watson ...	1.370460		

ملحق (25)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف الاسمي وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNEXNO
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 11/20/21 Time: 07:59
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	-0.007804	0.069006	-0.113096	0.9116
CointEq(-1)	0.002766	0.040220	0.068771	0.9461

Cointeq = LNEXNO - (2.8216*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	2.821551	16.123677	0.174994	0.8636

ملحق (26)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الميزان التجاري

Dependent Variable: LNTB
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 08:03
Sample (adjusted): 2007 2019
Included observations: 11 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTB(-1)	0.230777	0.188183	1.226346	0.2549
LNOPEN	5.061123	0.951635	5.318344	0.0007
LNOPEN(-1)	-3.192189	1.096179	-2.912106	0.0195

R-squared	0.788537	Mean dependent var	9.918542
Adjusted R-squared	0.735671	S.D. dependent var	0.735197
S.E. of regression	0.377986	Akaike info criterion	1.119083
Sum squared resid	1.142989	Schwarz criterion	1.227600
Log likelihood	-3.154958	Hannan-Quinn criter.	1.050679
Durbin-Watson stat	1.194786		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق (27)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الميزان التجاري

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 08:04
Sample: 2007 2019
Included observations: 11
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.097440	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNTB)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 08:04
Sample: 2007 2019
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	5.061123	0.951635	5.318344	0.0007
LNOPEN(-1)	1.968934	0.449758	4.155417	0.0032
LNTB(-1)	-0.769223	0.188183	-4.087636	0.0035

R-squared	0.861945	Mean dependent var	0.181010
Adjusted R-squ...	0.827432	S.D. dependent var	0.909904
S.E. of regression	0.377985	Akaike info criterion	1.119083
Sum squared re...	1.142989	Schwarz criterion	1.227600
Log likelihood	-3.154958	Hannan-Quinn criter.	1.050679
Durbin-Watson ...	1.194786		

ملحق(28)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNTB
Selected Model: ARDL(1, 1)
Date: 11/20/21 Time: 08:04
Sample: 2004 2020
Included observations: 11

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	5.061123	0.951635	5.318344	0.0007
CointEq(-1)	-0.769223	0.188183	-4.087636	0.0035

Cointeq = LNTB - (2.4296*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	2.429639	0.037869	64.159410	0.0000

ملحق (29)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.953345	Prob. F(1,7)	0.3614
Obs*R-squared	1.318538	Prob. Chi-Square(1)	0.2509

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 08:05
Sample: 2007 2019
Included observations: 11
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTB(-1)	-0.132429	0.232414	-0.569799	0.5866
LNOPEN	0.185230	0.973094	0.190352	0.8544
LNOPEN(-1)	0.123710	1.106666	0.111786	0.9141
RESID(-1)	0.499472	0.511548	0.976394	0.3614

R-squared	0.119867	Mean dependent var	-4.26E-05
Adjusted R-squared	-0.257333	S.D. dependent var	0.338081
S.E. of regression	0.379093	Akaike info criterion	1.173219
Sum squared resid	1.005982	Schwarz criterion	1.317908
Log likelihood	-2.452705	Hannan-Quinn criter.	1.082013
Durbin-Watson stat	1.818397		

ملحق(30)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الميزان التجاري

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.250034	Prob. F(3,7)	0.1699
Obs*R-squared	5.400041	Prob. Chi-Square(3)	0.1447
Scaled explained SS	1.017059	Prob. Chi-Square(3)	0.7971

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 08:06
Sample: 2007 2019
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.176006	0.670622	-1.753605	0.1229
LNTB(-1)	-0.013946	0.039317	-0.354711	0.7333
LNOPEN	-0.230675	0.206729	-1.115833	0.3013
LNOPEN(-1)	0.577666	0.254245	2.272082	0.0573

R-squared	0.490913	Mean dependent var	0.103908
Adjusted R-squared	0.272733	S.D. dependent var	0.091968
S.E. of regression	0.078431	Akaike info criterion	-1.977919
Sum squared resid	0.043059	Schwarz criterion	-1.833230
Log likelihood	14.87856	Hannan-Quinn criter.	-2.069126
F-statistic	2.250034	Durbin-Watson stat	1.681626
Prob(F-statistic)	0.169894		

ملحق(31)

أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Dependent Variable: LNRE
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 08:09
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNOPEN
Fixed regressors:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNRE(-1)	0.785207	0.036101	21.75058	0.0000
LNOPEN	0.583568	0.092496	6.309139	0.0000

R-squared	0.933482	Mean dependent var	10.75041
Adjusted R-squared	0.928731	S.D. dependent var	0.510030
S.E. of regression	0.136159	Akaike info criterion	-1.033522
Sum squared resid	0.259549	Schwarz criterion	-0.936948
Log likelihood	10.26817	Hannan-Quinn criter.	-1.028576
Durbin-Watson stat	1.814561		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق(32)

اختبار الحدود Bound Test لمعادلة الاحتياطيات الدولية

ARDL Bounds Test
Date: 11/20/21 Time: 08:09
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.17654	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.44	3.28
5%	3.15	4.11
2.5%	3.88	4.92
1%	4.81	6.02

Test Equation:
Dependent Variable: D(LNRE)
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 08:09
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN(-1)	0.431293	0.106702	4.042038	0.0012
LNRE(-1)	-0.156570	0.041939	-3.733232	0.0022

R-squared	0.512183	Mean dependent var	0.140849
Adjusted R-squ...	0.477339	S.D. dependent var	0.250815
S.E. of regression	0.181328	Akaike info criterion	-0.460554
Sum squared re...	0.460316	Schwarz criterion	-0.363981
Log likelihood	5.684435	Hannan-Quinn criter.	-0.455609
Durbin-Watson ...	1.573231		

ملحق(33)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين الانفتاح التجاري والاحتياطيات الدولية وفق منهج (ARDL) في العراق

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNRE
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 11/20/21 Time: 08:09
Sample: 2004 2020
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOPEN)	0.583568	0.092496	6.309139	0.0000
CointEq(-1)	-0.214793	0.036101	-5.949854	0.0000

Cointeq = LNRE - (2.7169*LNOPEN)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOPEN	2.716890	0.047184	57.581217	0.0000

ملحق(34)

اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.019585	Prob. F(1,13)	0.8908
Obs*R-squared	0.023912	Prob. Chi-Square(1)	0.8771

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/20/21 Time: 08:10
Sample: 2005 2020
Included observations: 16
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRE(-1)	0.000123	0.037445	0.003278	0.9974
LNOPEN	-0.000396	0.095957	-0.004128	0.9968
RESID(-1)	0.039739	0.283958	0.139948	0.8908

R-squared	0.001494	Mean dependent var	0.000400
Adjusted R-squared	-0.152122	S.D. dependent var	0.131541
S.E. of regression	0.141192	Akaike info criterion	-0.910027
Sum squared resid	0.259159	Schwarz criterion	-0.765167
Log likelihood	10.28022	Hannan-Quinn criter.	-0.902609
Durbin-Watson stat	1.849042		

ملحق(35)

اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء لمعادلة الاحتياطيات الدولية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.956486	Prob. F(2,13)	0.4097
Obs*R-squared	2.052411	Prob. Chi-Square(2)	0.3584
Scaled explained SS	1.166769	Prob. Chi-Square(2)	0.5580

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/20/21 Time: 08:11
Sample: 2005 2020
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.208190	0.205027	-1.015428	0.3284
LNRE(-1)	0.002840	0.008686	0.326978	0.7489
LNOPEN	0.046863	0.034959	1.340497	0.2030

R-squared	0.128276	Mean dependent var	0.016222
Adjusted R-squared	-0.005836	S.D. dependent var	0.020416
S.E. of regression	0.020476	Akaike info criterion	-4.771769
Sum squared resid	0.005450	Schwarz criterion	-4.626909
Log likelihood	41.17416	Hannan-Quinn criter.	-4.764351
F-statistic	0.956486	Durbin-Watson stat	1.844005
Prob(F-statistic)	0.409699		

Abstract:

This study focused on analyzing and measuring the impact of trade openness on some economic variables (GDP, unemployment rate, exchange rate, trade balance, international reserves, poverty) In Iraq for the period (2004-2020) Modern standard methods have been used Using the Autoregressive Distributed Deceleration (ARDL) model, which depends on the time-series stability test, this model gives results on the nature of the relationship in the short and long term.

This study came to answer the questions: To what extent is the Iraqi economy open to trade abroad? What is the nature of the relationship between trade openness and these variables in the short and long term? What is the type of relationship? Is there a long-term equilibrium relationship between trade openness and these economic variables in Iraq? In an attempt to answer these questions, the study came up with several assumptions, the most important of which is the existence of a long-term equilibrium relationship between the policy of trade openness and the macroeconomic variables (GDP, unemployment rate, exchange rate, trade balance, international reserves).

The study reached several results, including:

- The degree of commercial openness of the Iraqi economy reached (66.5%) on average, which is a high degree of openness with the outside world, which indicates that Iraq seeks to implement the principle of commercial freedom.

-The existence of a long-term equilibrium relationship between all the economic variables under study and the trade openness index (the degree of economic exposure), with the exception of the nominal exchange rate, as there is no long-term equilibrium relationship between it and the trade openness index.

- There is a co-integration relationship between the independent variable and the long-term dependent variables, except for the nominal exchange rate, and there are short-term equilibrium relationships through the use of the ARDL model through the parameters of the independent variables.

- The existence of a positive and moral impact on the gross domestic product, whether with or without oil, as well as unemployment, the trade balance and international reserves, and this is consistent with the logic of economic theory and previous studies.

- The existence of a negative and moral effect of the parallel exchange rate only in the short term, but in the long term, the relationship has a non-significant effect.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The impact of trade openness on some Macroeconomic variables – Iraq case study

For the Period (2004 – 2020)

Athesis submitted by

Ali Ismael Abd Al Majeed

To The Council of faculty of Administration and Economic University of Karbala As Partial Fulfillment of the Requirements For The Degree of

Philosophy PH.D . in Economic Sciences

Supervisor Prof. Dr

Tawfiq Abbas al-Masoudi

1443A.H **2022A.C**